وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة ابن خلـــدون – تيـــارت –
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلوم التجارية

مذكـــرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: الاقتصاد والتنمية

بعنوان:

الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي

إعداد الطالب:
بـــارق احمد

تحت إشراف
أ.د:شريـــط عابـــد

لجنة المناقشة

د. مدني بن شهرة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	رئيسا
د. شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مشرفا
د .صوار يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مناقشا
د. بن حميدة احمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مناقشا
د. ايت عيسى عيسى	أستاذ محاضر "ب"	جامعة تيارت	مناقشا

الإهـــــداء

إلى القلب الذي ينبض في كل لحظة بالحب و الرحمة إلى من أثارت قلوبنا وكتبت أسماءنا على حدقات عيونها،إلى من أفنت شبابها لإسعادنا ،وبدلت جهدها لإرضائنا،إلى نبع الحنان إلى" أمي"

إلى من رفع قدري وأزال الهم عني إلى الذي كان لي عونا وصاحب فضل ورعاية ،إلى رمز الشهامة وتاج راسي "أبي"

إلى أخواتي وأزواجهم وأولادهم والى أخي الغالي زواوي حفظه الله

إلى كل الأصدقاء

اهدي هذا العمل

كلمة شكر وتقدير

نبدأ بحمد الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم و العقل وأمدنا بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور شريط عابد الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا،فله كل الاحترام والتقدير

و الشكر موصول لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل

دون أن ننسى أساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

قائـــمة الجـــــداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور السكاني لدول المتوسط (بالمليون)	04
02	تطور المعدلات السنوية للبطالة في منطقة المتوسط ما بين 2005-2010	07
03	تطور الناتج الداخلي الخام للدول المتوسطية بالمليون دولار2006-2010	08
04	البروتوكولات المالية خلال الفترة 1976-1996 بالمليون دولار	17
05	نسبة الخسارة المرتبطة بإلغاء الحواجز الجمركية	52
06	تطور نسبة التضخم للفترة 1999-2010	54
07	تطور رصيد الميزان التجاري للدول الشريكة للمتوسط للفترة 1995-2010 من الناتج الخام %	56
08	مقارنة بين الشكل القديم و الشكل الجديد للتكامل الاقتصادي	65
09	قائمة المنظمات العربية المتخصصة حسب القطاعات	80
10	اتفاقيات التبادل الحر ما بين الدول المتوسطية 1994-2004	93
11	البنية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2009	105
12	التجارة الخارجية وتنافسية الصادرات العربية 2003-2008	122
13	هيكل الصادرات والواردات البينية سنة 2008	123
14	التجارة العربية البينية للفترة 2005-2009	124
15	الصادرات العربية البينية للدول النفطية (مليون دولار)	125
16	الصادرات العربية البينية للدول غير النفطية (مليون دولار)	125
17	الصادرات البينية حسب التكتلات لعام 2008 (مليار دولار)	129
18	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وفق القطر المضيف (مليون دولار)	141
19	توزيع تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية وفق الأقطار المصدرة و الأقطار المضيفة 2010	146

قائـــمة الأشكـــال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**نسبة الدول العربية النفطية وغير النفطية من إجمالي الصادرات البينية 2006-2010**	126
02	**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 2007-2009 (مليار دولار)**	142
03	**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2001-2008 (مليون دولار)**	144
04	**حصة الدول المتوسطية من الاستثمارات الأوروبية**	162

ملخص:

إن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية)، وهذا ما ينطبق على الدول العربية،ومن هذا المنطلق عمل الطرفان على إقامة حوار عربي – أوروبي تتحقق فيه مصالح كلا الطرفين فتم بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتم اعتبار هذا المؤتمر أو هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة، كما أنها عملت على تجديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط (PESM) المعمول بها منذ السبعينات.أمام هذا الوضع أصبح التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية موضوعية وحقيقة تاريخية تفرضها هذه المعطيات في عالم يتجه نحو العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكتلات الإقليمية، حيث تزول فيه الحواجز أمام المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال.

الكلمات المفتاحية:الشراكة الاورومتوسطية،التكامل،البطالة،الاقتصاد العربي،التجارة، الاستثمار

Résumé :

Le partenariat euro-méditerranéen a pour objectif de créer un ensemble régional intégré auquel participeraient les pays membres de l'UE et les Pays Partenaires Méditerranéens (PPM). La proximité géographique de ces Etats oblige l'UE à élaborer des stratégies politiques, économiques et sociales à leur égard. La Conférence de Barcelone en 1995 confirmait l'importance du bassin méditerranéen en y instaurant une « zone euro-méditerranéenne de paix, de stabilité et de sécurité » fondée sur le partenariat. L'UE devenait dès lors le leader du processus de régionalisation en Méditerranée. La région euro-méditerranéenne est marquée par l'attractivité de l'UE, « centre » politique, économique de cette région, face aux 12 PPM réduits au rang de première couronne périphérique. Les échanges économiques et financiers restent très asymétriques. Les gradients de niveau de vie, de comportements démographiques, les oppositions de systèmes politiques entre les rives Nord et Sud de la Méditerranée sont flagrantes, ce que soulignent les flux migratoires puisque les PPM forment une des principales zones d'origines des migrants résidant dans l'UE.

Mots clés : partenariat, euro-méditerranéen, chômage, intégration, l'économie arabe, commerce, l'investissement.

المـقـــدمـــــــة:

تـــمـــهيـــــد:

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية.

وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، فمن هنا جاءت أهمية الحوار العربي الأوروبي الذي كان عبارة عن محاولة لتحديد الاختلافات والمشاكل الحقيقية بين الطرفين، ومن ثم إيجاد السبل وتقديم الاقتراحات ورسم الإستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تجنب سوء التفاهم وتحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين.

وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية)، وهذا ما ينطبق على الدول العربية.

ومن هذا المنطلق عمل الطرفان على إقامة حوار عربي – أوروبي تتحقق فيه مصالح كلا الطرفين، ويتوج بتوازن يخدم الجانبين في ظل مشروع مستقبلي يعتمد على معالم وتقاليد مشتركة، ويهدف إلى تحقيق غاية إنسانية أسمى لشعوب عانت التناقضات والصراعات وبالتالي إبعاد آليات الصراع و تقديم آليات التعاون .

وبسبب الأزمة النفطية العالمية التي تأثرت بها كثيرا الدول الأوروبية وخاصة الصناعية منها دخلت الدول العربية مرحلة جديدة من الحوار مع أوروبا، فكان أثر هذه الأزمة بروز وعي أوروبي بضرورة إيجاد نوع من التفاهم والتقارب مع العالم العربي، وإقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع الدول العربية تقوم على تبادل المصالح لا على النزاعات والتمييز .

فتم بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتم اعتبار هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة التي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة، كما أنها عملت على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ السبعينات.

وللإشارة فإن التنفيذ الحالي للشراكة يلخص أساسا في إمضاء اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي، حيث ينبغي أن تترجم هذه الاتفاقيات بإنشاء منطقة تبادل حر بصفة تدريجية مع مطلع سنة (2010)، وخلال هذه الفترة يتعين على الدول المتوسطية رفع كل العراقيل التعريفية وغير التعريفية المفروضة سابقا على المنتوجات الصناعية الأوروبية، وتستفيد مقابل هذا الدول المتوسطية من مساعدات مالية في إطار برنامج تم وضعه خصيصا لهذا الغرض يسمى بصندوق دعم الشراكة الأوروبية-المتوسطية (MEDA).

حيث إلى غاية سنة 1995 كان التعاون الاقتصادي القائم بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية (جنوب وشرق المتوسط) يعتمد على نظام الأفضليات التجارية غير المتماثلة (Système de préférences commerciales asymétrique)، حيث يسمح هذا النظام بدخول منتوجات الدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بدون قيود ودون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، لكن مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة التي تمنع مثل هذه الأفضليات التجارية، بادر الاتحاد الأوروبي بالتفكير في سياسة جديدة للتعامل مع الدول المتوسطية تعتمد على التبادل الحر بين الجانبين في إطار شراكة أورو-متوسطية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جوانب عديدة، ولا تقتصر على الجانب التجاري فقط، وبالتالي العمل على إزالة الممارسات السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر معفاة من الحقوق الجمركية ونظام الحصص في المنطقة المتوسطية بالنسبة للمنتوجات الصناعية في بداية الأمر وهذا بصفة تدريجية ووفق برنامج زمني يتم مناقشته مع كل دولة عند التوقيع وبقدر ما تسمح به سياساتها، مع تبني الإجراءات المناسبة المتعلقة بشهادة

المنشأ وحماية حقوق الملكية الفكرية ومتابعة تطوير السياسات القائمة على اقتصاد السوق والمنافسة وتعديل الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير آليات التعاون المناسبة.

أمام هذه التحديات أصبح التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية موضوعية وحقيقة تاريخية تفرضها هذه المعطيات في عالم يتجه نحو العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكتلات الإقليمية، حيث تزول فيه الحواجز أمام المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالمشروعات البديلة كالشرق الأوسطي (الأمريكي) والمشروع المتوسطي (الأوروبي) اللذان يعملان على احتواء المنطقة وفقا لمصالح القوى الفاعلة فيه.

إشكاليـــــة الدراســـــــة:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري التالي:

هل الدول العربية المتوسطية مؤهلة اقتصاديا للدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وماهي المنافع الاقتصادية المرجوة من هذه الشراكة ؟.

كما يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المزايا أو الإيجابيات المنتظرة من اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاديات العربية المتوسطية وما هي سلبياتها ؟.
- ما مدى جاهزية الدول العربية للاستفادة من هذه الاتفاقيات وما يترتب عنها من تحرير للمبادلات وإلغاء للرسوم الجمركية في إطار منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها مع مطلع سنة 2010 ؟
- هل الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي يعرقل مشاريع الحلم العربي في تحقيق تكامل اقتصادي ؟

الـــفـــرضـــــــيات :

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها اعتمدنا بعض الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي نلخصها فيما يلي:

1. استفادة الدول العربية المتوسطية من منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية لا يتأتى إلا إذا حققت هذه الدول حرية التجارة فيما بينها.
2. تعتبر الشراكة الأورو- المتوسطية من الأهداف التنموية الكبرى للاقتصاديات العربية المتوسطية.

3. نجاح الشراكة الأور- متوسطية مرتبط أساسا بالاستقرار السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي والأمني للمنطقة العربية.

مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره نلخصها فيما يلي:

1. الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

2.نوع التخصص العلمي الذي سلكته حيث هذا الموضوع له علاقة مباشرة بتخصص التحليل الاقتصادي الذي زاولت فيه دراستي لما بعد التدرج.

3.إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لتوفر المادة العلمية والمراجع، وتم الخوض فيه من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين وأصحاب القرار من زوايا مختلفة إن على المستوى الوطني أو الدولي.

4.الوقوف عند حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على الدول العربية المتوسطية وخصوصا على الاقتصاد الجزائري.

أهمـــية الدراســـة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية-المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية، بالإضافة إلى أهمية عرض مسألة الاندماج أو التكامل العربي كضرورة ملحة تفرضها معطيات النظام العالمي الجديد ومسار العولمة وهذا بغرض استفادة شعوب المنطقة من الثروات المتوفرة لديها، واستغلالها استغلالا امثلا وإقامة المشاريع المشتركة بين الدول العربية، لاسيما أمام التكتلات الكبيرة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى عرض أهم الأسباب التي حالت دون قيام هذا التكتل باعتباره قطبا لا يستهان به، بحكم الثروات المادية والبشرية التي يمتلكها .

أهـــــــداف الـــــدراســـة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط يمكن إجمالها على النحو التالي:

- دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية على الدول العربية.
- تحليل دور الشراكة الاوروميتوسطية كإجراء يتحمل بموجبه الطرفان المخاطر ويتقاسمان المكاسب.
- إبراز الأهمية الكبيرة للشراكة الاوروميتوسطية و ضرورتها من أجل التنميـــة الاقتصادية لتحقيق الاستقـــرار في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية.
- إعادة بلورة مشروع العمل العربي المشترك للاستفادة من مشروع الشراكة بشكل كبير.

منهج الـــــدراســـة :

حتى نتمكن من الإجابة والإلمام بهذا الموضوع، واختبار الفرضيات المعتمدة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المزج بين المنهج الوصفي، التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك بعرض المعلومات وفقا للتسلسل التاريخي والمراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة.

الدراسات السابقة :

ان موضوع الشراكة الأورو- متوسطية قد حضي بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مشروع برشلونة على الدول العربية وغير العربية وما لذلك من الاثر على السياسة التكاملية للدول العربية و ما يميز الشراكة عن التكتلات الإقليمية هو ضمها لمجموعة من الدول متباينة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها ما يلي:

أطروحة دكتوراه للدكتور: شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي.وتطرق فيها إلى أهم ما ميز القرن 20 من توحيد الاقتصاد و التحول نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة،وظهور المؤسسات التجارية الدولية و الدور الكبير الذي لعبته في تحرير المبادلات التجارية ،كما ابرز الأهمية التي تمثلها دول المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي،وقد أوصى بإزالة القيود الجمركية والغير جمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي خاصة على المنتجات الزراعية،وكذلك إنشاء مركز مغاربي لمتابعة احدث التطورات في مجال الثورة العلمية ،وغيرها من التوصيات.

أطروحة دكتوراه للدكتور: عمورة جمال لمجيد،دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروـــ متوسطية ،وقد تناول فيها بالدراسة البرامج التي سبقت إعلان برشلونة كالسياسة المتوسطية الشاملة PMG الممتدة من الفترة 1973 الى 1992 ثم السياسة المتوسطية المتجددة PMR وصولا إلى إعلان برشلونة و المحاور التي تطرق لها ،ومن بين اهم النتائج التي توصل لها هي أن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة في ظل المعطيات الجديدة ،كما بين النتائج الايجابية و السلبية للشراكة الاوروميتوسطية.

أطروحة دكتوراه للطالب: عبد الوهاب رميدي ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة – دراسة تجارب مختلفة –حيث قام بعرض تجارب التكتلات الإقليمية الرائدة في العالم وعالج أيضا الواقع الاقتصادي و التنموي للدول النامية واهم النتائج التي توصل إليها هي أن التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا(الصيغة الجديدة) يختلف كثيرا عن ذلك الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الصيغة القديمة)،و معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بسبب الضعف الاقتصادي وغياب العوامل السياسية.

إضافة إلى العديد من رسائل الماجستير الذي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع.

تقسيم الـــــدراســـة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة كمدخل للبحث ، و خاتمة تتضمن ملخصا عاما عن البحث متبوعا بأهم النتائج تليه مجموعة من التوصيات، ويكون ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول الشراكة الاوروميتوسطية دراسة نظرية ،وتطرقنا فيه إلى المراحل الأولى لاتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ،وكذلك إلى اتفاقيات الشراكة الجديدة ،كما تم استظهار الإطار العام لهذه الشراكة و التعرف على أهدافها و مجالاتها.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه التكامل الاقتصادي العربي أشكاله وأهدافه، مع إبراز أهم محاولات التكامل الاقتصادي العربي (كمجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي)، بالإضافة إلى عرض معوقات ومقومات التكامل العربي وشروط نجاحه.

أما الفصل الثالث فخصصناه لابراز مدى تاثير الشراكة الاورومتوسطية على مشاريع التكامل بين الدول العربية وذلك انطلاقا من دراسة العلاقات الاقتصادية العربية العربية ،مع الاشارة الى واقع العلاقات الاقتصادية العربية الاوروبية،وصولا الى ايضاح ضرورة العمل العربي المشترك.

وفي الأخير ختمنا بحثنا هذا بمجموعة من النتائج والتوصيات مع التذكير بمختلف المصادر التي اعتمدنا عليها .

الفصل الأول

الشراكة الأورو– متوسطية دراسة نظرية

تعتبر علاقة الدول المتوسطية ببعضها البعض علاقة قديمة رافقت توحيد دول الاتحاد الأوروبي منذ بدايته الأولى. كانت تهدف إلى تأسيس منطقة أورو- متوسطية قوية، مزدهرة، متكاملة من أجل تحقيق أكبر التوازنات في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و من أهم دوافع هذه الدول إلى البحث عن هذا المسعى:

- ظهور تكتلات و أقطاب اقتصادية جديدة و انتشار ظاهرة التكامل الاقتصادي.
- الأحداث الداخلية لدول الجنوب، و دول جنوب شرق آسيا، و دول أمريكا اللاتينية.
- الأزمات التي تشهدها الدول الأقل تطورا خاصة الإفريقية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

و في هذا الإطار عرفت المناطق الثلاث الكبرى للمتوسط أوروبا، دول المغرب، دول المشرق، تحولات عميقة اقتصادية، جيواستراتيجية من أجل مستقبل منطقة حوض المتوسط.

هذه التحولات عملت على مواجهة أكبر التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، و الثقافية للدول و المجتمعات المدنية بالمنطقة، و بدأ رؤساء الدول في التفكير بتأسيس مستقبل مشترك، يعمل على تحويل منطقة حوض المتوسط إلى فضاء للحوار و التقارب، و التطور المشترك و التعاون الحقيقي.

و من أجل بلوغ هذه المجموعة من الأهداف، عملت دول المنطقة على عقد اتفاقيات تعاون متعددة عبر عدة سنوات بدأت منذ سنوات الستينيات لتنتهي باتفاقيات شراكة أورو- متوسطية لها أهداف مسطرة و مسعى واحد. هو جعل المنطقة منطقة ازدهار مشترك.

المبحث الأول: تاريخ اتفاقيات التعاون الأورو– متوسطية

أسفرت أزمة الطاقة في السبعينات عن توجه أنظار أوربا إلى البحر المتوسط و الشرق الأوسط ، وتمخـــض هذا الاهتمام في حوار عربي أوربي حيث تم في النصف الثاني من السبعينات التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بيـــن المجموعة الأوربية و دول جنوب الحوض المتوسط ترتكز علـــى المساعدات الاقتصادية أو ما عرف بالتعاون المالي

و تمخضت عن هذه الاتفاقية فتح الاسواق الاوروبية أمام الصادرات الصناعية و بعض التفضيلات في المنتجات الزراعية لبعض الدول المتوسطية ، باستثناء تركيا و إسرائيل اللتين تضمنت الاتفاقيات الخاصة بهما التزامهما بالفتح الكامل لأسواقهما أمام المنتجات الأوربية نظرا لتقدمهما الاقتصادي النسبي،كما تضمنت مساعدة مالية للدول العربية،و ذلك فضلا على التعاون بين الطرفين في قطاعات تطوير الصادرات و خاصة الصناعية بالإضافة إلى التعاون المالي و التقني .

المطلب الأول: التعريف بمنطقة حوض المتوسط :

يعَد البحر الأبيض المتوسط أضخم حوض مائي بحري في العالم ، ومع ذلك لا تزيد مساحته على 1% من مجموع مساحة البحار، التي تغطي 70% من الكرة الأرضية،و يتميز أيضا بارتباطه بأكبر البحار المغلقة في العالم، فهو يرتبط بالبحر الأسود عبر مضيق الدردنيل، ويرتبط بالبحر الأحمر بواسطة قناة السويس، والأخير يرتبط بالمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، كما يتميز المتوسط بارتباطه بأحد أهم وأكبر المحيطات في العالم، ألا وهو الأطلسي، عبر مضيق جبل طارق، والأطلسي يمد المتوسط بكمية من المياه تقدر بـــ38 ألف كم3 سنوياً، معوضاً إياه عما يتبخر منه كل عام بمقدار ثلاثة أمثال ما يرده من مياه الأمطار والأنهار التي تصب فيه. وبما أن المتوسط هو من أكثر البحار تأثراً بارتفاع الحرارة، التي تتسبب بخفض مستواه بمعدل مترٍ واحدٍ كل عام، فإن مياهه كانت ستتبخر خلال أربعة آلاف سنة، لولا الأطلسي.

رغم وحدة المتوسط البنيوية، إلا أنه من الناحيتين الديمغرافية والاقتصادية يسمى بحر المفارقات، إذ تتشاطأ على سواحله التي يبلغ طولها 50 ألف كيلومتر: 24 دولة تقطنها شعوب وأقوام متباينة الأعراق والأعراف،زيادة على ذلك شهد مجموعة من الصراعات و التوترات من حروب و استعمارات، من سلم و صلح عملت على فتح المجال أمام الهجرة و التجارة و تعدد الثقافات.

و لا تزال هذه المنطقة محل اهتمام العديد، خاصة و أنها تشمل على حوالي 7% من سكان العالم، و تؤمن 16% من الناتج الصناعي المحقق في العالم، و 10% من صناعة الإسمنت و 8%من تكرير البترول، 98% من إنتاج الزيتون، و ثلث المنتوج السياحي العالمي. كما أنها تحتل المرتبة الأولى في أقطاب السياحة العالمية[1]

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، فهي من أحسن المناطق العالمية وضعية، بالرغم من عدم التوازن بين ضفتها الشمالية الغنية، و الجنوبية التي تعاني من صعوبات اقتصادية، و اجتماعية متزايدة بسبب الاكتظاظ السكاني بها.

الفرع الأول: دول منطقة حوض المتوسط

تضم هذه المنطقة مجموعة من الدول منها الأوروبية، و أخرى من دول العالم الثالث.

1/ **الدول الأوروبية** : و تشمل دول الإتحاد الأوروبي، و عددها 15 من غرب و جنوب أوروبا و هي : النمسا، بلجيكا،الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليونان، ايرلندا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، بريطانيا وحيث مرت بمسيرة طويلة لكي تصبح على ما هي عليه.

2/ **دول العالم الثالث**: و تشمل دول جنوب و شرق المتوسط و المعنية بالاتفاقيات الأورو-متوسطية، و هي كل من : الجزائر، المغرب، مصر ، تونس، تركيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، قبرص، مالطا، فلسطين، حيث تمتاز بمجموعة من الخصائص و لها علاقات قديمة مع دول المجموعة الأوروبية تدخل في إطار السياسة الأوروبية التي تهدف إلى دمج جميع دول المنطقة و عقد معها اتفاقيات شراكة.

الفرع الثاني : أكبر تحديات منطقة حوض المتوسط

حسب الملاحظين الاقتصاديين، فإن منطقة حوض المتوسط ستواجه تحديات مستقبلية كبرى بسبب التحولات التي تشهدها يوميا، هذه التحولات تتمثل في : تحديات ديموغرافية، تحديات العمل و الهجرة، تحديات اقتصادية، تحديات تكنولوجية.

[1] Programme Des Nations Unies Pour Le Développement 2000

1) التحديات الديموغرافية :يعتبر العالم الديموغرافي متغير حاسم في مفهوم تأسيس منطقة أورو- متوسطية منسجمة، متوازنة، و مستقرة. و في هذا الصدد نلاحظ أن هيكل توزيع السكان بالمنطقة، يمتاز بوتيرة متغيرة تتأثر بالسلوك الديموغرافي، و بطبيعة توزيع الثروة المتاحة.

جدول رقم (01):التطور السكاني لدول المتوسط (بالمليون)

الدول	1998	المجموع%(1998)	2015	المجموع%(2015)
فرنسا	58.7	14.0	61.1	12.5
إيطاليا	57.4	13.8	54.4	11.2
اسبانيا	39.6	9.5	38.5	7.9
البرتغال	9.9	2.4	9.7	2.0
اليونان	10.6	2.5	10.4	2.1
قبرص	0.8	0.19	0.9	0.18
مالطا	0.4	0.09	0.4	0.08
كرواتيا	4.5	1.1	4.3	0.88
تركيا	64.5	15.4	80.5	16.5
ألبانيا	3.1	0.74	3.5	0.72
ليبيا	5.3	1.3	7.6	1.6
سوريا	15.3	3.7	22.6	4.6
لبنان	3.2	0.76	3.9	0.8
الأردن	6.3	1.5	9.9	2.0
لإسرائيل	6.0	1.4	7.6	1.6
مصر	66.0	15.8	85.2	17.5
تونس	9.3	2.2	11.6	2.4
الجزائر	30.1	7.2	41.2	8.4
المغرب	27.1	6.5	34.8	7.1
المجموع	418.4	100.00	488.1	100.00
منطقة المتوسط الشمالية	165.6	39.6	163.7	33.5
منطقة المتوسط الشرقية	114.7	27.4	144.0	29.5
منطقة المتوسط الجنوبية	138.1	33.0	180.4	37.0
	سكان المتوسط/ سكان العالم 7.2%		سكان المتوسط/ سكان العالم 6.9%	
العالم	5820	7040	/	/

Source Rapport Sur le développement Humain. **PNUD 2010**

إذ أن حسب معطيات الجدول رقم (1) نلاحظ أن المنطقة الجنوبية و الشرقية للمتوسط ستشهد نموا ديموغرافيا كبيرا سيصل إلى أكثر من 180 مليون نسمة بالمنطقة الجنوبية و أكثر من 144 مليون نسمة بالمنطقة الشرقية و بالتالي ستمثل هذه المنطقة لوحدها أكثر من 66% من سكان حوض المتوسط.

هذه الحقيقة الخطيرة الناتجة عن عدم التوازن و الاستقرار بالمنطقة ، ستعمل على تعميق الفوارق بين الشمال المتطور و الجنوب المتخلف[1].

هذه الحقائق الديموغرافية، ستترجم بنمو الحاجات في مختلف المجالات مثل: العمل، التربية، الصحة، السكن، التغذية، العلوم و التكنولوجيا، البنى التحتية، و تلبية هذه الحاجيات لا يكون إلا بالتحكم في النمو الديموغرافي للبلد، الذي يعتبر من أكبر التحديات لمنطقة حوض المتوسط خلال الألفية الثالثة. هذا التحكم يتطلب التقسيم الجيد للثروة، و رفع قيمة الموارد الطبيعية.

و في هذا الإطار وضع أسلوب جديد لمعالجة هذا المشكل يعمل على تحسين مستوى المعيشة لشعوب جنوب و شرق المتوسط، و يعمل على إدماجهم في فضاء اقتصادي و اجتماعي، إقليمي أكثر استقرارا و ازدهارا، و كذلك يهدف إلى ترقية العمل و تنظيم اليد العاملة.

2) تحديات العمل و الهجرة : لقد مثلت الهجرة بمفهومها الحديث في مراحلها الأولى نحو البلدان الأوروبية خاصة، ظاهرة اجتماعية" لدى ما يسمى بالبلدان المصدرة "ترجع أسبابها إلى عوامل تاريخية واقتصادية تعود في أغلبها إلى مخّلفات الفترة الاستعمارية.

وقد تزامنت هذه العوامل الداخلية مع عوامل خارجية تمثلت في احتياجات البلدان الأوروبية إلى "الأيدي العاملة المهاجرة "التي ساهمت إلى حد كبير في تنمية اقتصاد البلدان المستقبلة، حيث اشتغلت في القطاعات التي تركها العمال المحليون، وحافظت على نسق الإنتاج في المناجم والصناعات التحويلية والخدمية أثناء الحربين العالميين كما وقع الالتجاء إليها أثناء إعادة أعمار وبناء أوروبا خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوضع الحالي بالبلدان الأوروبية يتميز بنسق تصاعدي للنمو الإقتصادي من جهة وانخفاض ملحوظ للنمو الديمغرافي من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس يتم اللجوء إلى

[1] Driss Guerraoui , les grande défis économiques de la Méditerranée. Edition Toubkal , Casablanca (Maroc) , 2001, p.18

الهجرة، غير أن الوضع الذي أفرزته التطورات الاقتصادية والتكنولوجية سيفرض الاعتماد خاصة على تيارات الهجرة للأيدي العاملة المختصة والمهارة في إطار ضبط الحاجيات وتنظيم المسالك بين بلدان جنوب وشمال المتوسط[1]

وإذا كانت بعض الأوضاع في العقود الأخيرة قد جعلت الهجرة تدريجيا ناتجة في أغلب الأحيان عن فوارق اقتصادية بين البلد الأصلي والبلد المقصود وجعلت دول الاستقبال تتعامل معها بنظرة سلبية، فإن ذلك يجب أن لا يخفي الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الهجرة تشكل أهم وسيلة لتقليص الفوارق بين بلد المنشإ وبلد الاستقبال وتعزيز التنمية المشتركة عن طريق تحسين متبادل ومنسق للظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدين على حد سواء .ونخص بالذكر هجرة ذوي المهارات العالية أو" هجرة الأدمغة "التي تتطلب معالجة مناسبة من قبل دول المنشأ والمقصد لتقع الاستفادة منهم من الطرفين

وفي هذا الإطار أوضح السيد / لوي ميشال، المفوض المكلف بالتنمية والمساعدات الإنسانية الطريق الثالث الذي يريد أن ينتهجه الاتحاد الأوروبي للوصول إلى حل مشكلة الهجرة وذلك عن طريق تنمية دول المنشإ والذي سماه"Migration accompagnée" (الهجرة المرافقة)، أي اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتحكم في التدفق الضخم الحالي للهجرة من بينها تأسيس وكالات لتنظيم الهجرة في دول المنشإ وإعطاء تأشيرات دخول دائمة للمهاجرين وتدعيم التبادل بين الجامعات والمستشفيات والمؤسسات وتشجيع القروض الصغيرة.

[1] Dr Hanni HABEEB , le partenariat euro-méditerranéen,apport et limites,le point de vue arabe,Edition Publisud,2002,p.102.

جدول رقم (02) تطور المعدلات السنوية للبطالة في منطقة المتوسط % ما بين 2005/2010.

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اليونان	9.6	8.8	8.3	7.7	6.3	10.7
إسبانيا	9.2	8.6	8.3	11.9	7.5	18.7
فرنسا	8.9	8.8	8.0	7.4	7.7	9.7
إيطاليا	7.8	6.9	6.2	6.7	8.5	8.4
البرتغال	7.6	7.7	8.0	7.6	7.7	11.1
الجزائر	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0
المغرب	11.0	9.7	9.6	9.4	9.1	9.1
تونس	14.2	14.3	14.1	14.2	13.3	15.7
مصر	11.2	10.6	8.9	8.7	8.3	8.4
الأردن	14.8	14	13.1	12.7	12.8	12.6
لبنان	9	/	8.9	15	10.4	8.5
سوريا	8.1	8.1	8.4	9.2	10.5	8.9
إسرائيل	9.2	8.5	7.4	7.3	6.2	8.6
فلسطين	23.5	23.6	21.5	23.6	21.5	24.5
قبرص	5.4	4.7	4.0	2.7	6.8	3.3
مالطا	7.3	7.3	6.4	6.1	4.9	5.1
تركيا	10.3	9.9	10.3	11	14	6.3

المصدر: Source Eurostat **2010**

3) تحديات اقتصادية: تعاني منطقة حوض المتوسط من اتساع الفوارق ما بين الشمال والجنوب، حيث نجد الأول يشهد نموا اقتصاديا كبيرا، و تمتاز دوله بالغنى ووفرة الثروات، أما الثاني فيتخبط في أزمات اقتصادية وفي الفقر و تدهور المعيشة، حيث تظهر الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام تباينا اقتصاديا واضحا، دول أعضاء الاتحاد الأوروبي لوحدها تستحوذ على نسبة 87% من كتلة الناتج الداخلي الخام للمنطقة، في حين لا تمثل دول العالم الثالث المتوسطية إلا نسبة 13%من المجموع الكلي(3%لدول المغرب العربي، 3% لدول المشرق العربي، و 7% للدول غير العربية: تركيا، إسرائيل، مالطا، وقبرص).

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، وهو يستمر في الإتساع بين الضفتين، فمثلا في سنة 2010 تجاوز فارق الناتج الداخلي الخام للفرد في الدول المتوسطية الأوروبية عشر مرات الناتج الداخلي الخام للفرد لدول المغرب العربي.

و يظهر هذا الفارق أكثر في مجال التجارة، حيث أن حصة دول الجنوب من التجارة العالمية لا يتعدى 4% في حين تصل حصة ثلاث دول أوروبية متوسطية (فرنسا، إسبانيا، و إيطاليا) نسبة 15% من التجارة العالمية.

إلى جانب هذا، فإن مبادلات دول المغرب العربي تمثل 70% من الصادرات و الواردات مع الاتحاد الأوروبي، في حين لا تمثل بالنسبة لهذا الأخير سوى 3% إلى 4% من مجموع مبادلاته. أما فيما يتعلق بالمبادلات البينية في الجنوب فهي ضعيفة جدا و لا تمثل سوى5 % كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (03) تطور الناتج الداخلي الخام للدول المتوسطية بالمليون دولار(2006/2010)

	الدول	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتوسطة الشمالية	اليونان	307 709	360 031	357 549	330 780	305 005
	إسبانيا	1 225 750	1 429 226	1 671 767	1 464 040	1 374 779
	فرنسا	2 398 946	2 562 288	2 865 637	2 675 915	2 555 439
	إيطاليا	1 852 585	2 107 481	2 313 893	2 118 264	2 036 687
الدول المتوسطة الجنوبية و الشرقية	الجزائر	114 322	135 285	159 669	140 848	158 969
	المغرب	57 407	73 275	88 879	90 815	91 702
	تونس	30 620	35 020	40 348	40 168	43 863
	مصر	107 375	128 095	162 164	187 954	216 830
	الأردن	14 318	15 832	20 030	22 929	27 129
	لبنان	22 622	24 001	28 939	33 585	39 149
	سوريا	31 505	38 081	54 803	52 524	59 633
	إسرائيل	140 195	161 822	201 761	194 825	201 254
	فلسطين	4594	5147	6108	6600	5728
	قبرص	18 235	21 277	24 943	23 603	22 752
	مالطا	6085	6375	8584	7955	7801
	تركيا	401 763	657 091	729 443	615 329	729 051

المصدر: صندوق النقد الدولي 2010

4) تحديات تكنولوجية و ثقافية: هناك تباين تكنولوجي و ثقافي واضح بين الضفتين الشمالية و الجنوبية، هذا راجع إلى قلة استخدام التقنيات الحديثة، و وسائل الإنتاج المتطورة بالمنطقة الجنوبية بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات و التكنولوجيات الحديثة.

و لا يزال مستوى التعليم لدول المنطقة الجنوبية ضعيفا، يتبع طرق تقليدية، و طرق بيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة، و تبقى الاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمي ضعيفة يتراوح ما بين 0.1% و 0.3% من الناتج الوطني الخام، في حين تصل في دول الشمال إلى 0.88% بإسبانيا، 1.1% بإيطاليا و 2.2% بفرنسا.

فهذا الجانب يعتبر تحديا هاما لمستقبل المنطقة، يجب إنعاشه، و إحداث تحولات جذرية به، حتى يرفع المستوى التكنولوجي و الثقافي لهذه الدول المختلفة، و حتى لا يكون لها آثار سلبية كبيرة على شعوب المتوسطة

المطلب الثاني: المراحل الأولى لاتفاقيات التعاون الأورو – متوسطية

رافقت الحرب العالمية الثانية سلسلة من العمليات التحررية في بعض الدول العربية*، كما رافقها ميلاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) .

فهذه الفترة امتازت بتطبيق نظام غير رسمي من طرف أكبر القوى على العلاقات ما بين الدول نظام امتاز بعدم المساواة و الشرعية فيما يتعلق بالتفضيلات التجارية المطبقة من طرف الشمال، و هو ما دفع الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى التفكير في تنظيم هذه العلاقات التجارية من خلال وضع سياسة متوسطية عامة، تهدف من ورائها إلى مساعدة جيرانها المتوسطين، تكون في شكل معاهدات و اتفاقيات دولية منتظمة تتناقش و تتفاوض من خلالها حول مجالات التعاون الاقتصادي و المالي الممكن تقديمه.

فظهرت على إثر هذا القرار الطموح، مجموعة من الاتفاقيات انعقدت بين الطرفين، حيث كان أول اتفاق متوسطي هو اتفاق مشاركة (Accord d'association) انعقد ما بين الجماعة الاقتصادية

* تمثلت الدول العربية في كل من لبنان التي استقلت في 1943 ، سوريا سنة 1944، أما الدول المغرب فهي: ليبيا سنة 1951، المغرب و تونس في 1956، الجزائر في 1962.

الأوروبية(CEE) و اليونان. ثم تبعه مجموعة من الاتفاقيات التجارية المختلطة سواء لهدف المشاركة أو لهدف التعاون، انعقدت ما بين الجماعة الأوروبية و شركائها عبرت من خلالها عن إرادة سياسية حقيقية تهدف إلى تأسيس نظام مثالي يطمح إلى تنظيم الاقتصاد بالمنطقة و خلق فضاء متكامل.

حوالي 35 سنة تفصل ما بين أول إتفاق منعقد و هو اتفاق أثينا (في 09 جويلية 1961) ما بين اليونان و الجماعة الأوروبية و مؤتمر برشلونة(28/27 نوفمبر1995).

فخلال هذه الفترة الطويلة، عملت الجماعة الأوروبية على تطوير العلاقات مع شركائها، فسجل العديد من الاتفاقيات الموقعة بينها و بين دول حوض المتوسط باستثناء ليبيا و ألبانيا.

فكان الاتفاقين الأولين مع كل من اليونان في اتفاق أثينا (09 جويلية1961) و الثاني مع تركيا في اتفاق أنقرة (12 سبتمبر 1963) .

و لكن انطلاقا من سنة 1969، عملت الجماعة الأوروبية على تطوير سياسة التعاون للتطوير (La politique de coopération au développement)، و تم التوقيع على إثرها على اتفاقيات مشاركة مع كل من تونس و المغرب التي امتازت بالتعدد، و حملت بعض الخصائص المشتركة.

فهذه الاتفاقيات كانت ثنائية ما بين كل دولة عضو من الجماعة من جهة و الدول الشريكة من جهة أخرى استمرت لغاية السبعينيات، لكن ما ميز هذه الفترة هو أن الجماعة الأوروبية لم تستطع جمع كل شركائها المتوسطيين في مفاوضة واحدة، و لم يتحقق هذا إلا في سنة 1995 من خلال مؤتمر برشلونة أين اجتمع كل أعضائها و شركائها على طاولة واحدة.

هذه الاتفاقيات الثنائية المتتابعة اتخذت عدة تسميات، و هذا لتعددها من اتفاقيات تجارية عادية إلى اتفاقيات تفضيلية أو اتفاقيات مشاركة، ثم اتفاقيات تعاون، لكن في جميعها كان المحور التجاري هو المحور الأساسي.

الفرع الأول : مرحلة اتفاقيات المشاركة (1961-1972)[1]

ارتكزت الاتفاقيات المنعقدة خلال هذه الفترة على المادة 238 للجماعة الأوروبية (238 CEE) و التي جاءت كرد على طلب الشركاء المتوسطيين.

فكان أول اتفاق منعقد هو اتفاق أثينا Athène مع اليونان في 9 جويلية 1961 الذي دار حول موضوع التجارة و هدف إلى الإزالة التدريجية للحقوق الجمركية على المواد الصناعية، و تجانس السياسات الزراعية . ثم عقد اتفاق ثاني خلال هذه الفترة كان اتفاق انقرا(Ankara) مع تركيا في 12 سبتمبر 1963، و هو اتفاق مشابه للأول و يخضع لنفس المناطق.

و في سنة 1969 عقدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقيات مع كل من تونس (23مارس 1969) و المغرب (31 مارس 1969) و هي اتفاقيات جاءت بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين منذ الاتفاقين هو أن كل دولة فضلت الإنفراد في مفاوضتها بالرغم من استعداد المجموعة الاقتصادية الأوروبية لإجراء مفاوضات معها مجتمعة[2] ، هذا الرفض جاء لاختلاف الأوضاع القانونية للبلدين و اختلاف أنظمة الحكم و الاتجاهات السياسية الخارجية بالرغم من تشابه صادراتهم. و لكن كل هذا لم يمنع التنسيق المشترك في بعض المسائل المعينة.

هذا الاتفاق المنعقد كان يهدف إلى توسيع نظام المبادلات التجارية حيث التزمت من خلاله الجماعة الأوروبية بمنح إعفاءات جمركية لكل المنتجات الصناعية للبلدين، باستثناء المنتجات الصناعية من أصل زراعي.

أما فيما يتعلق بالجزائر، فخلال هذه المرحلة استمرت في الاستفادة من نظام الأفضليات حيث سمح لمنتجاتها بالتنقل بكل حرية، و الدخول بدون أي حواجز جمركية للأقاليم الأوروبية باعتبار اقتصادها اقتصادا مندمجا كليا في اقتصاد المجموعة و لم توقع على اتفاق شراكة مع هذه الأخيرة إلا في سنة 1976[3].

---

[1] VERGES Jean (le droit du partenariat économique euro – méditerranéenne) François Charollats, **Euro – méditerranéenne : 1995 – 1999 Premier bilan du partenaria**t. publisud – FMES- stradmed, Paris, 2000, P.P. 198, 199.

[2] إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية** . المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ص56 .

[3] د.زعباط عبد الحميد،**الشراكة الاورومتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد00 ،2004،ص57.

أما في سنة 1970، عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقيات مع كل من اسبانيا و مالطا، تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية، و إعطاء تفضيلات للصادرات الفلاحية، أما في سنة 1972 وقعت اتفاقية مع قبرص.

الفرع الثاني: مرحلة اتفاقيات التعاون (1972- 1985).

هي اتفاقيات جديدة أخذت اسم "اتفاقيات تعاون" و لكن لها نفس القاعدة التشريعية لاتفاقيات المشاركة (المادة CCE 238) . فمصطلح "التعاون" ظهر أكثر تكيفا مع العلاقات المتوسطية الجديدة ما بين الدول الصناعية و الدول النامية، و خاصة بعد توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (انضمام كل من بريطانيا، ايرلندا و الدانمارك سنة (1973)، حين قررت هذه الأخيرة الانفتاح على الدول المتخلفة مما عمل على توسيع نطاق الاتفاقيات السابقة، و الدخول إلى مرحلة جديدة في اطار سياسة أورو- متوسطية موحدة و شاملة لا تهتم بالجانب التجاري فقط بل تتعداه لتشمل الجانب المالي و التقني.

و ما يميز هذه الاتفاقيات الجديدة هي أنها اتفاقيات غير محدودة المدة، سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوب المتوسط بدون رسوم جمركية على الاتحاد الأوروبي. كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان و كان على هذه الأخيرة أن تقوم بصفة تدريجية بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الاتحاد الأوروبي بدون نص على التوقيت. و في هذا الإطار وقعت الجماعة الأوروبية مجموعة من اتفاقيات تعاون، عرفت باتفاقيات المغرب و المشرق:

- **اتفاقيات المغرب (1976):**

جاءت هذه الاتفاقيات لتجديد العلاقات ما بين الجماعة الاقتصادية و كل الدول الأوروبية و كل من المغرب و تونس .حيث على إثر انعقاد قمة باريس في أكتوبر 1972 تم وضع أسس و مبادئ السياسة المتوسطية الجديدة التي تقوم على مبدأ توسيع السياسات السابقة التي كانت محدودة و تشمل مجالا واحدا فقط هو المجال التجاري. لتتوسع بذلك إلى مجالات تجارية و مالية و تقنية.

فعلى هذا الأساس تم عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدة. فالاتفاق مع المغرب و تونس كان يهدف إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969، أما الجزائر فكان اتفاقها حول اندماجها في السياسة المتوسطية الشاملة.

فدار محور الاتفاقيات المنعقدة بين الدول المغاربية و المجموعة الأوروبية حول مجالات تخص المبادلات التجارية تتعلق بالمواد الزراعية و الصناعية و نصف المصنعة، تمثلت المواد الزراعية في الحوامض الخمور، المواد النباتية و السمكية و هي منتوجات تخضع للنظام التفضيلي.

أما المنتوجات الصناعية فلقد سمحت لها المجموعة الأوروبية بالدخول الحر إلى أسواقها بإعفائها من الرسوم الجمركية. و دون تحديد كمياتها باستثناء المواد البترولية المصفاة و الفلين.

أما الجانب المالي، قررت الجماعة الأوروبية تقديم مساعدة مالية من خلال التوقيع على بروتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد(1976- 1981) يهدف إلى تمويل المشاريع التنموية.

فاستفادت الجزائر من 144 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية، و 70 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)[1] وجهت خاصة لقطاع التنمية الريفية.

أما المغرب فلقد استفادت من مبلغ قدر ب: 130 مليون أورو منه 74 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية، و 56 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار.

أما بالنسبة لتونس فإن المبلغ المخصص لها ب: 95 مليون أورو منه 54 مليون أورو من ميزانية المجموعة و 41 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار.

كما شملت الاتفاقيات الجانب التقني الذي يهدف إلى تنشيط تبادل الخبرات و المعلومات خاصة في المجالات العلمية و التقنية و الإعلامية لغرض تنمية الإنتاج و رفع الصادرات المغاربية .

- **اتفاقيات المشرق (1977):**

هي اتفاقيات وقعت ما بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و كل من مصر، لبنان، الأردن و سوريا جاءت من أجل توسيع السياسة المتوسطية[2].

فرغم الاختلاف الموجود ما بين هذه الدول سواء من ناحية صادراتها أو ارتباطها الغير أوروبي، فإن هذه الاتفاقيات كانت مشابهة لتلك المنعقدة مع دول المغرب.

❖ **مصر**: تم توقيعها على هذه الاتفاقية مع الجماعة الأوروبية في 18 يناير 1977، تضمنت الجانب التجاري، المالي، و لتقني، كما جاء فيها إعفاءات جمركية في حدود عليا تصل 450000

[1]Commission européenne : Union Européenne Maghreb : 25 ans de coopération 1976 – 2001.

[2] إكرام عبد الرحيم عوض، **السوق الشرق أوسطية** ، مركز الحضارة العربية، مصر،2000 ،ص ص44 -46

طن للمواد البترولية و 35000 طن للأسمدة الفوسفاتية، أما المنتوجات الفلاحية استفادت من تخفيضات من التسعيرة الجمركية في حدود 40% إلى 80%.

كما استفادت مصر من مساعدة مالية من خلال بروتوكول التعاون المالي تقدر ب: 170 مليون من ميزانية المجموعة[1].

❖ **سوريا:** في نفس فترة اتفاقية مصر، وقعت سوريا على اتفاق تعاون مع المجوعة الأوروبية يشمل المحاور الثلاثة: التجارية، المالية، والتقنية. و تم تخصيص مساعدة مالية لذلك في إطار بروتوكول التعاون المالي قدرت ب: 60 مليون أورو، منها 34 مليون في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار، و 07 مليون كقروض بشروط خاصة، و 19 مليون كإعانات من ميزانية الجماعة.

أما فيما يتعلق بجانب الإعفاءات، فسوريا هي الأخرى استفادت من إعفاءات جمركية لبعض صادراتها الصناعية في حدود عليا سنوية بالإضافة إلى تخفيضات جمركية على صادراتها الفلاحية.

❖ **لبنان** : وقعت لبنان في 07مايو 1977 على اتفاق تعاون مع المجموعة الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، للإشارة وقعت لبنان اتفاق تفضيلي سنة 1965 يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية لكلا الطرفين على المواد الصناعية، كما منحت المجموعة الأوروبية تسهيلات للصادرات الفلاحية اللبنانية فالاتفاق الجديد شمل المجالات التجارية، المالية، و التقنية مثل سابقتها و في هذا الإطار وضع بروتوكول للتعاون المالي يمنح مساعدة للبنان تقدر ب: 30 مليون أورو منها 20 مليون كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار و 2 مليون كقروض بشروط خاصة، و 8 مليون كإعانات من ميزانية الجماعة.

أما فيما يخص المجال التجاري، لوحظ انخفاض مستمر للصادرات اللبنانية باتجاه المجموعة الأوروبية بينما نسبة الواردات من المجموعة الأوروبية ارتفعت حيث بلغت 40% من مجموع الواردات.

أما فيما يتعلق بجانب الإعفاءات، فلقد استفادت المواد المصنعة اللبنانية من إعفاء كلي لحقوق الجمارك مما سهل عليها الدخول بحرية إلى أسواق المجموعة، كما استفادت من تخفيضات جمركية من 40 % إلى 80% على أربع أخماس (5/4) للصادرات الفلاحية اللبنانية.

---

[1] للمزيد من المعلومات حول تطور المبادلات التجارية المصرية الأوروبية . راجع كتاب :

فتح الله و لعلو، **الاقتصاد العربي في المجموعة الأوروبية**، طبع و توزيع دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1982، ص.231.

❖ **الأردن**: وقعت الأردن اتفاقية التعاون مع الجماعة الأوروبية في يناير 1977 ، وهي الأخرى تشمل نفس الجوانب التقليدية وهي الجانب التجاري، المالي والتقني.

ولقد منحت للأردن غلاف مالي في إطار بروتوكول التعاون المالي قدر بـــ: 40 مليون أورو منها 18 مليون من البنك الأوروبي للاستثمار ، و4 مليون كقروض بشروط خاصة و 18 مليون على شكل إعانات.

أما الجانب التجاري فسجلت مبادلات ضعيفة بين الطرفين الأمر الذي يبين أن الاتفاق المنعقد بين الطرفين ليست له دلالة اقتصادية كبيرة ولكن ارتبط بمفهوم سياسي أكثر وهو ما دفع الجماعة الأوروبية لعقد هذا الاتفاق من أجل دمج هذا القطر في الاتفاقيات الخاضعة إلى نموذج السياسية المتوسطية الأوروبية الشاملة.

- **اتفاقيات مع دول أخرى:**

تمثلت هذه الدول في كل من إسرائيل ويوغوسلافيا حيث عقدت إسرائيل الاتفاقية الثالثة* بتاريخ 11 ماي 1975 وهي اتفاقية تعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة فهذه الاتفاقية كانت ترمي إلى تأسيس منطقة تبادل حرة وتقتضي منح تفضيلات للصناعة الإسرائيلية بإزالة كل الحواجز الجمركية بالإضافة إلى تخفيض الحقوق الجمركية بأكثر من 85% أمام الصادرات الفلاحية الإسرائيلية، وفي 8 فبراير 1977 تم إبرام بروتوكول تعاون مالي وتقني امتدادا لاتفاقية 1955 تقوم من خلاله الجماعة الأوروبية بتقديم مساعدة مالية لإسرائيل في شكل قروض قدرت بـــ: 30 مليون أورو.

أما في 1980، وقعت المجموعة اتفاق تعاون مع يوغوسلافيا.

الفرع الثالث: مرحلة السياسة المتوسطية الموسعة (1980-1990).

جاءت هذه المرحلة لتوسيع السياسة المتوسطية السابقة خاصة بعد توسع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام أعضاء جدد وهم: اليونان، إسبانيا والبرتغال.

هذا التوسع الجديد نتج عنه وضع " بروتوكولات إضافية" تهدف إلى إتمام الاتفاقيات السابقة فمن أهم بروتوكولات التعاون المالي مايلي:

* كانت الاتفاقية الأولى المبرمة بين إسرائيل و الجماعة الأوروبية في 14 جوان 1964، تخص العلاقات التجارية بين الطرفين، مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، الاتفاقية الثانية كانت بتاريخ 22 جوان 1970 لمدة خمس سنوات.

- **البروتوكول الثاني للتعاون المالي من 1981 إلى 1986**:

قامت الجماعة الأوروبية من خلال هذا البروتوكول بتخصيص مبلغ بقيمة 151 مليون أورو للجزائر منه 44 مليون من ميزانية الجماعة و 107 مليون أورو منه 61 مليون كمساهمة من طرف ميزانية الجماعة و 78 مليون كقروض من (BEI).

أما بالنسبة للمغرب خصص لها مبلغ 199 مليون أورو ، منه 109 مليون من ميزانية الجماعة و90 مليون على شكل قروض من طرف (BEI).

- **البروتوكول الثالث للتعاون المالي من 1986 إلى 1991 :**

قدر مبلغ البروتوكول المالي بالنسبة للجزائر 239 مليون أورو منه 56 مليون من ميزانية الجماعة و 183 مليون على شكل قروض من (BEI).

أما المغرب فخصص لها مبلغ 324 مليون أورو منه 173 من ميزانية الجماعة والباقي أي 151 مليون كقروض.

وبالنسبة لتونس خصص لها مبلغ 224 مليون منه و 131 كقروض من (BEI).

- **البروتوكول الرابع للتعاون المالي من 1991إلى 1996 :**

هذا البروتوكول يدخل في إطار السياسة المتوسطة المجددة حيث سجلت فيه زيادة في المبالغ الممنوحة لدول المغرب بـــ: 73 % فقدر المبلغ الإجمالي ب 1072 مليون أورو ، استفادت منه الجزائر ب 350 مليون أورو منها 70 مليون كمساهمة من طرف الجماعة ، و 280 مليون كقروض من (BEI).

أما المغرب استفادت من 438 مليون أورو منها 218 كمساهمة من الجماعة و 220 مليون كقروض من (BEI). أما تونس فقد استفادت من مبلغ 284 مليون أورو منها 116 مليون من الجماعة و 168 كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار

جدول رقم (04)

البروتوكولات المالية خلال الفترة 1976-1996(بالمليون ايكو):

البلـــــــد	البروتوكول (1) : (78-81)				البروتوكول (2) : (82-86)				البروتوكول (3) : (87-91)				البروتوكول (4) : (92-96)			
	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قرو	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)
الدول	**56**	**283**	**339**	**%50**	**132**	**357**	**489**	**%49**	**322**	**465**	**787**	**%49**	**559**	**668**	**1227**	**%54**
- الجزائر	25	89	114	**%17**	28	123	151	**%15**	56	183	239	**%15**	125	280	405	**%18**
- المغرب	16	114	130	**%19**	67	132	199	**%20**	173	551	324	**%20**	278	220	498	**%22**
- تونس	15	80	95	**%14**	37	102	139	**%14**	93	131	224	**%14**	156	168	324	**%14**
دول المشرق	**108**	**192**	**300**	**%45**	**128**	**358**	**486**	**%48**	**293**	**475**	**768**	**%47**	**411**	**550**	**961**	**%42**
- مصر	63	107	170	**%25**	76	200	276	**%27**	200	249	449	**%28**	258	310	568	**%25**
- الأردن	18	22	40	**%06**	19	44	63	**%06**	37	63	100	**%16**	86	80	166	**%07**
- لبنان	08	22	30	**4.5**	11	39	50	**%05**	20	53	73	**4.0**	24	45	69	**%03**
- سوريا	19	41	60	**9.0**	22	75	97	**%10**	36	110	146	**9.0**	43	115	158	**%07**
إسرائيل	00	30	**30**	**4.5**	00	40	**40**	**%04**	00	63	**63**	**0.4**	00	82	**82**	**%04**
المجموع	**164**	**505**	**669**	**100**	**260**	**755**	**10.15**	**100**	**615**	**1003**	**1618**	**100**	**970**	**130**	**2270**	**100**

المصدر **Commission européenne. Union européenne – Maghreb : 25ans de coopération 1978-2001**

المطلب الثالث: مرحلة السياسة المتوسطية المجددة PMR (1995/1990)

شهدت هذه المرحلة سلسلة من الأحداث العالمية ابرزها: انهيار القطب الاشتراكي، سقوط جدار برلين سنة 1989، ظهور تكتلات اقتصادية وتجارية ، وإقامة منطقة للتجارة الحرة لشمال أمريكا 'نافتا' في أول يناير 1994 بالإضافة إلى التوسع الجديد للمجموعة الأوروبية التي أصبحت تضم 15 عضو ، كل هذه الأحداث دفعت بالمجموعة الأوروبية إلى الاقتناع بوضع "إستراتيجية متوسطية جديدة " وأعلن بذلك عن ميلاد جديد لسياسة متوسطية مجددة في بداية التسعينات تهدف لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجاري السابقة وهدا بالرفع من حجم الصادرات لدول العالم الثالث و تشجيع الأسواق الأوروبية على الإنفتاح أكثر، حيث صرح المجلس الأوروبي باهتمامه بالسياسة المتوسطية المجددة، فقام برفع البروتوكولات المالية ما بين 1662-1996 إلى 45% لدول شرق و جنوب المتوسط مقارنة بتلك المقدمة خلال الفترة 1986-1991 ليصل المبلغ المقدم إلى 2375 مليون أورو عوض 1618 مليون أورو.

بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي قدر ب: 300 مليون أورو من أجل دعم سياسة التعديل المطبقة من طرف دول جنوب و شرق المتوسط[1].

و في تصريح لمدير المتوسط (Eberhardt Rhein) جدد الاعتقاد بأن:" التقارب الجغرافي و كثافة المبادلات المختلفة تكون الاستقرار و الازدهار في الدول المتوسطية الثالثة، و التي تعتبر بدورها عوامل مهمة بالنسبة للمجموعة الأوروبية نفسها".

كما أضاف أن :" تفاقم الاختلال الاقتصادي و الاجتماعي بين المجموعة الأوروبية و الدول المتوسطية للعالم الثالث سيصبح صعب المراقبة".

و انتهى ب:" و بصفة عامة، فإن أمن المجموعة الأوروبية هو تحدي". و السياسة المتوسطية المجددة هي "سياسة حوار متطور، و هي سياسة محددة لوضعيات مختلفة، والتي يجب أن تعرض على دول شمال إفريقيا".

بالإضافة إلى ما سبق، أكد المجلس الأوروبي في جوان 1992 بليسبون (Lisbonne) على نجاح هذه السياسة يجب أن يرافقها التعاون شمال-جنوب تكامل جنوب-جنوب من الناحية التطبيقية أي تبنى " البرامج المتوسطية" المقترحة من طرف لجنةMED(Comité MED) و يعني من خلال

[1] BALTA Paul, la Méditerranée, Défis et Enjeux, les cahiers de confluences, éditions l'harmattan,2000, P.137.

Med-Compus (تعاون ما بين الجامعات و المؤسسات التعليمية العليا)MED-Urbs, MED Medias(التعاون ما بين الجماعة الأوروبية و المحلية و دول العالم الثالث)، MED Invest التعاون من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PMI/PME.

هذه البرامج خاصة الأول والثاني أعطت أحسن النتائج ، إلا أنها قوبلت بانتقاد من طرف رواق الحسابات الأوروبية، بالرغم من تعدد التوصيات والوعود ، وفي الأخير تم إلغاءها وكان ذلك في سنة 2000.

وفي ديسمبر 1994 تم وضع موازنة جديدة قامت بانتقاد نشاط السياسة المتوسطية المجددة باعتبارها ارتكزت على سياسة تعاون تقليدية ، عوض أن تقترح مشاريع طموحة.

فجاءت هذه الموازنة للتأكيد على ضرورة التوجه إلى مبادئ الشراكة الاقتصادية ، وتأسيس علاقات جديدة بين الجماعة الأوروبية وشركائها المتوسطين تمتاز بالتعدد والتنوع.

كل هذه المراحل عملت على تهيئة الأوضاع والظروف لعقد مؤتمر أورو- متوسطي جديد يجمع كل دول أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط لأول مرة حول طاولة واحدة، عرف هذا المؤتمر بمؤتمر برشلونة.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجديدة للعلاقات الأورو- متوسطية

تكتسب العلاقات الأورو متوسطية في السنوات الأخيرة أهمية استراتيجية متزايدة حيث يجري تكريس التعاون التنموي والأمني والبرلماني بين دول شمال المتوسط وجنوبه من خلال توقيع وتفعيل اتفاقيات الشراكة ومنطقة التجارة الحرة، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وتشجيع الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار العام للشراكة الأورو- متوسطية

الفرع الأول: مؤتمر برشلونة

عملت الأحداث المتمثلة في مراحل التعاون السابقة، وانهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة على ظهور التوترات والأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط مما أثر سلبا على منطقة حوض المتوسط ، هذا ما دفع أوروبا إلى التدخل لتهدئة الأوضاع، خاصة بعد عقدها لمعاهدة " ماستريخت" في نوفمبر 1993 التي أسست من خلالها سياسة اوروبية للأمن المشترك فكان ملزما عليها تعميم السلم والاستقرار بالمنطقة باعتبارها جزء لايتجزء من حوض المتوسط فاقترحت فكرة

الشراكة التي رسمت خطوطها العريضة في قمة " أسن" (10 ديسمبر 1994) بألمانيا لتعقد بعد ذلك وبمبادرة منها أول مؤتمر أورو متوسطي في 28/27 نوفمبر 1995 ببروكسل ، هو مؤتمر برشلونة ، هذا المؤتمر الذي اقترح شكل جديد للتعاون الأورومتوسطي والذي كانت فكرته الرئيسية خلق شراكة حقيقية من الجيل الجديد بين شمال وجنوب المتوسط[1] تعرف بالشراكة الأورو-متوسطية

هذا المؤتمر الذي جمع لأول مرة حول نفس الطاولة كل أعضاء الاتحاد الأوروبي* وممثلي اثني عشرة دولة متوسطية وهي: الجزائر ، قبرص، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا ، لبنان وفلسطين باستثناء ليبيا بسبب الحضر الذي كان مفروضا عليها في تلك الفترة وبمشاركة كل من الولايات المتحدة ، روسيا، دول شرق ووسط أوروبا، دول البلطيق وألبانيا كضيوف ، وشاركت موريطانيا كمراقب. تميز هذا المؤتمر بتعدد الأنظمة السياسية: الإسرائيلية ، الأوروبية، العربية ، التركية وبالتالي تعدد الثقافات والديانات: اليهودية، الأورثودكسية ، الكاثوليكية، البروتستانية، الاسلامية واللائيكية

حيث جاء من أجل تنفيذ مشروع مشترك يؤكد على ضرورة الشراكة وعلى تطبيق مبدأ التعاون العام متعدد الأطراف يكمل التعاون الثنائي[2]، ويقوم بتحويل الأنظمة التفضيلية السابقة للتبادل التجاري إلى نظام تبادل إقليمي مطابق لمبادئ السوق العالمي و هذا من أجل بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية:[3]

- **على المستوى السياسي:**

تأسيس حوار سياسي بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط، و يعمل على إقامة منطقة للسلم و الاستقرار.

- **على المستوى الاقتصادي:**

إقامة منطقة للازدهار المتقاسم ترتكز على التطور الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن.

---

[1] Marquina Antonio ; **confidence building Measures in the Mediterranem,** Francois Charollais, Op, cit, P,144

*دول أعضاء الاتحاد الأوروبي هي: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، بريطانيا، فرلندا.

[2] BALTA Paul , op, cit , p.164

[3] COURTOIS Jean – Pierre, Euro Méditerranée : 1995-1999-premier bilan du partenariat ; publisud , Paris, 2000, P.38

- **على المستوى الاجتماعي:**

تطوير الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم بين الثقافات المختلفة والتبادل بين المجتمعات المدنية فهذا المشروع الأورو-متوسطي قام على فكرة عقد اتفاقيات مع دول جنوب وشرق المتوسط تحت اسم " شراكة أورو-متوسطية" وهي اتفاقيات ثنائية ذات طبيعة شاملة تتضمن التعاون في المجالات السياسية ، الأمنية ، الإقتصادية، الاجتماعية ، المالية، والثقافية.

وغالبا ما كانت امتدادا للاتفاقيات السابقة التي تهدف إلى مساعدة الشركاء المتوسطين للاندماج في السوق العالمي بتجاوز الأنظمة التفضيلية السابقة.

ففي إطار هذه الشراكة الجديدة تم تحديد أكبر المحاور والمتمثلة في:

- **المحور الأول:** الشراكة السياسية والأمنية
- **المحور الثاني:** الشراكة الاقتصادية و المالية.
- **المحور الثالث:** الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية .

كما أوضح المؤتمر الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي والتي هي في الحقيقة تعميقا للجهود السابقة ، الاستراتيجية التي تبلورت ملامحها في صيغ التعاون جاءت من أجل عدة نقاط أهمها[1]:

- التأكيد المجدد على إطار عمل متعدد الأطراف يحكم علاقات الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية
- توسيع نطاق الشراكة ليعطي قضايا متعددة بما في ذلك المجالات الاجتماعية ، السياسية، الأمنية والبيئية، وغير ذلك من القضايا مثل الهجرة الغير المشروعة، الإرهاب، المخدرات، وغسيل الأموال.
- المساعدات المالية الآتية من وعاء " مشترك " يكون تلقيها على أساس تنافسي، مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد، وبالمساعدات المالية تمويل المشروعات وقروض الإصلاح القطاعي والهيكلي المحدودة لتعزيز إصلاح الاقتصاد الكلي وتحقيق إصلاح أوسع.
- تبني إستراتيجية أكثر وضوحا وأكثر انفتاحا تكون مرتبطة بجدول زمني من أجل تحرير التجارة خاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات المصنعة من بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.

وفي إطار هذه الإستراتيجية الجديدة جاء توضيح ثلاث مجموعات من الأهداف النهائية :

[1] د/ محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية ، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2001،ص 244

- تحقيق الاستقرار السياسي في بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط، واحتواء التوترات السياسية الناشئة عن الهجرة.
- تشجيع النمو المتوازن والمتواصل بهدف تقليل فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي المتوسط
- معالجة عدد من التي تتطلب التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوبي البحر المتوسط مثل حماية البيئة.

الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية.

هناك تعريفات عديدة لمفهوم الشراكة (بصورته العامة) ، ولاحظت ان هذا المفهوم يتم تداوله في المجال الاقتصادي اكثر من غيره ، وعادة ما تكون هذه التعاريف مختلفة باختلاف المجالات التي يتم تداول مفهوم الشراكة فيها.

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر إلا في سنة 1987 بانه " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)في نهاية الثمانينات.

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح " B.Ponson" أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها "، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

التعريف الأول:

"الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أوتجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما

أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الإختراع والعلاقات التجارية[1]، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية."

التعريف الثاني:

"يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه."إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية[2].

عقد شراكة هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة.وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلين.كل حسب قدراته الحقيقي وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص426.

[2] سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، الطبعة الأولى، بيروت، ماي، 1988، ص ص 18-19.

وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها:

تعاون دولتان أواكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية)[1]

الفرع الثالث: الاتفاقيات الموقعة في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

في إطار الشراكة الأورومتوسطية ، قام كل الشركاء المتوسطين باستثناء سوريا باالتوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

- تونس في مارس 1998
- المغرب في مارس 2000
- إسرائيل في جوان 2000
- الأردن في جوان 2002
- السلطة الفلسطينية في جويلية 1997
- مصر في 25 جوان 2001
- لبنان في ماي 2002

أما سوريا فهي في لحد الآن لم توقع على اتفاق الشراكة وهي لازالت في مفاوضات جارية ، التي يتطلب نجاحها تطبيق إصلاحات عميقة للهياكل الاقتصادية السورية

وفيما يتعلق بقبرص ، مالطا وتركيا فاتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي تبقى في نشاط دائم فمن خلال هذه الشراكة الأورو-متوسطية، يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية لتغطية بعض تكاليف التحرير الاقتصادي والإصلاحات هذه المساعدات جاءت في إطار برنامج سمي: برنامج MEDA

[1] أحرمبالي ولد محمد، **الأثار الإقتصادية للشراكة العربية – الأوروبية على الإقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003 ، ص 12.

هذا البرنامج الذي تم تأسيسه في جويلية 1996 جاء لتمويل مشاريع التعاون الثنائي و الإقليمي في إطار الشراكة الأورو- متوسطية لتسع (09) دول من مجموع اثني عشر(12) دولة متوسطية وهي : الجزائر،المغرب، تونس، مصر، تركيا، الأردن، لبنان، السلطات الفلسطينية، سوريا .

ثم تبع هذا البرنامج ببرنامج ثاني يغطي الفترة 2000-2006.

- **برنامج "ميدا (1) " 2000/1996:**

تميزت هذه الفترة بارتفاع مبلغ المساعدات المالية الموجهة لدول المتوسط مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ الغلاف المالي في إطار هذا البرنامج 4.68 مليار أورو عوض1.4 مليار أورو المخصص للفترة السابقة (1992- 1995) جاء هذا المشروع من أجل دعم الدول الشريكة في عمليات الانتقال الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص و إصلاح القطاع المالي و المساهمة في التكوين المهني و تثبيت القطاع الصناعي، بالإضافة إلى دعم التعديل الهيكلي .

لكن ما ميز هذا البرنامج هو البطء في التنفيذ الذي خلق الكثير من الانتقادات،ويعود هذا الثقل إلى عدة أسباب أولها تأخر دول أعضاء الاتحاد في تبني قواعد (MEDA) والثاني تمثل في مرحلة الإصلاحات التي شهدتها الدول الشريكة والتي أخرت عقد الاتفاقيات الشريكة .بالإضافة إلى صعوبة المفاوضات حول اتفاقيات التعاون الجديدة،وبسبب طول مدة المصادقة عليها، و السبب الاخيرتمثل في صعوبة تسيير القروض المخصصة للتعاون ،الذي أفرز مشكل كبير يتعلق بثقل الوفاء بالتعهدات فيما يخص تقديم المبالغ المخصص لذلك[1] ، حيث قدرت نسبة تنفيد هذه التعهدات في 31 ديسمبر1999ب:26% فقط من نسبة القروض الإجمالية .

أما فيما يتعلق بمقدار المبالغ المالية المقدمة لتسعة دول شريكة خلال هذه الفترة هي كالأتي :[2]

- مصر: 686 مليون أورو.
- المغرب:656 مليون أورو .
- تونس:428 مليون أورو .
- تركيا : 375 مليون أورو.
- الأردن : 254 مليون أورو

[1] COURTOIS Jean – Pierre, op ; cit ;p,41

[2] ESTIER Claude, Rapport : SENAT N° 184 (2002-2003), PP, 22-23

- لبنان: 182 مليون أورو
- الجزائر:164 مليون أورو
- غزة: (السلطة الفلسطينية): 111 مليون أورو
- سوريا: 99 مليون أورو

أما قبرص ، مالطا وإسرائيل لم تستفد من المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج MEDA بسبب مستواهم المتطور والدخل الفردي الجيد.

جاء توزيع مبالغ MEDA على الشكل التالي:

- قدرت المساعدات الاقتصادية من أجل تأسيس منطقة التبادل الحر ب: 1.035 مليار أورو أي 30% من مبلغ التعهدات.
- و خصص لتنشيط القطاع الاجتماعي مبلغ 01 مليار أورو، أي 29 % من إجمالي التعهدات.
- دعم التعديلات الهيكلية خصص لها 600 مليون أورو، أي 20 % من إجمالي التعهدات.
- استفادة كل الدول الشريكة -باستثناء سوريا- من تحسينات في الفوائد على القروض للبنك الأوروبي للاستثمار المخصصة للمشاريع المحيطة ، مبلغ المساعدات قدر ب: 235 مليون أورو أي ما يعادل 07%.
- استفاد برنامج التطوير الريفي من 155 مليون أورو أي 4.5 % من إجمالي التعهدات

برنامج" ميدا 2 " (2000-2006)

في إطار برنامج "ميدا 2 " قرر الاتحاد الأوروبي تعديل أساليب التسيير السابقة ، حيث تم وضع قوانين جديدة بإشراف الرئاسة الفرنسية في 27 نوفمبر 2000،والتي تغطي الفترة2000-2006.وقدر المبلغ المالي لهذا البرنامج ب 5.35 مليون أورو 7.4 مليار اورو هو المبلغ المتوقع من البنك الأوروبي للاستثمار .هذا التعديل ارتكز على مجموعة النقاط التالية :

- تقوية التنسيق الذي يرتكز على استراتيجية طويلة المدى وعلى البرمجة ،وهذا عن طريق التنسيق المنتظم لكل الدول المستفيدة .
- التسريع من الإجراءات الداخلية للتسيير، وهذا لغرض تشجيع التنفيد السريع للمشاريع.هذا بالإضافة إلى إصلاح هياكل المجموعة، و ذلك بخلق مصلحة للتعاون و المساعدات الأوروبية، منجدة لتسيير البرامج و المشاريع و تحسينها و هذا من خلال:
- تمويل المشاريع الواسعة، و ذات الرؤية الطويلة و التي تهدف إلى تقوية ثقة الشركاء المتوسطين.

- التأكد على مساعدة الدول المستفيدة، و التي تتميز بتقدم محسوس في تنفيذ اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- دعم المشاريع التي تساهم مباشرة في تأسيس منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطي و التي تعمل كذلك على تشجيع التكامل الإقليمي الاقتصادي.

سجلت النتائج الأولى لبرنامج "ميدا2"ارتفاعا محسوسا ونتائج جيدة مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ مبلغ القروض المتاحة خلال الميزانية السنوية لسنة 2000، حوالي 879 مليون أورو، تم تنفيذ 38 % منها أي ما يعادل 335 مليون أورو.

هذا التحسن استمر لغاية سنة 2001 و 2002، ففي2001 تم إنفاق 54% من إجمالي القروض المخصصة و في سنة 2002 بلغت النسبة 90%.

الفرع الرابع: ما بعد مؤتمر برشلونة.

أحدث مؤتمر برشلونة الأول المنعقد في 27 – 28 نوفمبر 1995 ببروكسل ديناميكية في كلا ضفتي المتوسط، و اقترح من خلاله وزراء الشؤون الخارجية برمجة مؤتمرات و لقاءات وزارية كل سنتين بانتظام و بالتناوب بين الشمال و الجنوب، و هذا لمتابعة الأحداث و التطورات الجديدة، و لاستمرار ديناميكية المؤتمر خاصة المتعلقة بمعالجة مواضيع الهجرة، ديون الدول الجنوبية، الطاقة، تسيير المياه، تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME/PMI.

فحسب التقارير و العلومات، انعقد خلال الفترة ما بين 1996 – 2000 ثلاث مؤتمرات أورو متوسطية تخللتها ملتقيات وزارية عديدة[1]. و لكن سبق انعقاد ثاني مؤتمر أورو متوسطي سنة مليئة بالأحداث تمثلت في سنة 1996. هذه السنة شهدت تحولات و تطورات كثيرة على جميع المستويات، كما انعقدت فيها عدة اجتماعات.

فلأول مرة بعد مؤتمر برشلونة، اجتمع وزراء الثقافة في 21 – 23 أبريل 1996 ببولونيا حول موضوع التراث الثقافي، حيث أكدوا من خلال هذا الملتقى على أهمية توسيع مصطلح التراث باعتباره علم آثار يجب إحياءه و الاهتمام به، حتى تحفظ ثقافة الشعوب و الأمم.

[1] BALTA Paul: op.cit ; p 143.

و في ماي 1996 بباريس، قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي نشر تقارير تستمر لغاية مؤتمر مرسيليا و قررت غرف التجارة و الصناعة بالاجتماع دوريا لمعالجة المسائل التجارية للشركاء.
كما تم خلق منظمة *OMIR، تهدف إلى متابعة الأخبار و الأفكار المتوسطية و جاء في قواعدها محور حول وحدة الشعوب المتوسطية.

أما على المستوى الأمني، شهد منتصف 1996 توترات حادة في الشرق الأوسط، حيث ازدادت الأوضاع تأزما بسبب توقف إجراءات السلم بالمنطقة، و هذا ما أحدث شبه إخفاق لمؤتمر برشلونة فيما يتعلق بمحور تحقيق السلم و الاستقرار بحوض المتوسط. كما عمل على كبح عمليات السلام و بدأ حديث الدبلوماسيين و المسئولين الكبار عن الخيبة الأولى لمؤتمر برشلونة.
و فيما يتعلق بالجانب السياسي، فلقد عرفت عدة مبادرات تمثلت أهمها في انعقاد مؤتمر وزاري لسبعة و عشرون دولة متوسطية (وزارة الاتصال، الاقتصاد، المحيط، الصناعة...الخ) من أجل معالجة مبادرات التعاون و تحديد برامج جديدة لذلك.

و بناءا على توصيات مؤتمر برشلونة، أعلنت فرنسا تأسيس ورشات تقوم بمعالجة محور السلم و الاستقرار بالمنطقة، كذلك عملت على خلق شبكة إلكترونية (Euromed Internet forum) ما بين الوزارات الخارجية للدول الشريكة، بالإضافة إلى صياغة بيان للقوات العسكرية و تنظيم تبادل الزيارات و التشجيع على التعاون المدني و العسكري.

1/ برشلونة(2):

في 16/15 أبريل 1997 بمالطا، انعقد ثاني مؤتمر أورو-متوسطي يلي مؤتمر برشلونة الأول المنعقد في 1995، برئاسة هولندا، هذا المؤتمر أعطى كبحا حقيقيا لديناميكية برشلونة بسبب الإخفاق الذي عرفه الجانب الأمني فهذا المؤتمر لم ينجح في تقديم توجهات جديدة، و لم يعطي حلول للتوترات في الشرق الأوسط[1].
و عليه قامت الدبلوماسية الفرنسية باقتراح "قانون للقيادة" قدمت من خلاله عشر(10) اقتراحات للسلطات الفلسطينية و الإسرائيلية حتى لا تعيق مسار المفاوضات.

---

* OMIR : observatoire pour l'information et la réflexion.
[1] EDIS Richard, **euro-Mediterranée 1995/1999** ; premier bilan de partenariat / p54

أما على المستوى الاقتصادي، فهو الآخر عرف خيبة كبيرة، بسبب ارتفاع عدد المشاكل خلال هذه الفترة التي لم يتم حل إلا جزء منها.

كما لاحظ الشركاء من جنوب المتوسط أن التوقيع على العديد من اتفاقيات المشاركة، تدخلهم في تعقيدات و صعوبات تقنية، و أخرى سياسية.

إلى جانب هذا، فإن الغلاف المالي المخصص لهم خلال الفترة 1995 – 1999 من أجل تسهيل عملية إعادة تأهيل اقتصادياتهم، و التسريع من وتيرة خوصصة المؤسسات الوطنية يعتبر غير كافي مقارنة بذلك المخصص لدول أوروبا الوسطى و الشرقية و المقدر ب: 6.7 مليار أورو.

زيادة على هذا فبرنامج MEDA الذي يعتبر كوسيلة رئيسية للتعاون المالي و التقني عرف عدة تعقيدات خاصة المتعلقة بالشروط التي تسمح بالحصول على هذه المساعدات حيث كانت غير واضحة و معقدة المراحل مما يؤثر سلبا على نشاط الدول الشريكة[1]

كان البيان النهائي غني بالتعليمات، حيث حدد نقاط الضعف، و كون وصايا لمعالجتها. فهذا المؤتمر برهن على حيويته و نشاطه بالرغم من الظروف الصعبة (حرب الكوسوفو ابتداء من 24 مارس – توقف المفاوضات الإسرائيلية /الفلسطينية). و من خلاله قام الوزراء بإجبار المجموعة الأوروبية على التفكير جديا في وضع "منهجية للتعاون"، و طالبوا ببرنامج للتسريع من عملية الانتقال الاقتصادي في الجنوب، و مشاركة المجتمعات المدنية، و تشجيع الاستثمارات الخاصة، كما حددت ستة قطاعات لها الأولوية في التعاون :المحيط، تصفية المياه، الصناعة، الطاقة، النقل، التكوين.

و أكد الوزراء مرة أخرى على أهمية المحور الثالث للثقافة و المجتمع و على إعطاء دفع جديد للتعاون اللامركزي و تسريع انطلاق البرامج المتوسطية. و اهتم المؤتمر كذلك بالجانب المدني حيث كون ثلاث مجموعات، تمثل نشاط الأولى في خلق ميدان نقابي للضفتين (Forum Syndical) للتطوير و التعاون في إطار الشراكة الأورو – متوسطية، و الذي يبدأ عمله ابتدءا من سبتمبر 1999 و تنفذ برامجه في 2000.

[1]BALTA paul, op. cit ; P.149.

و اهتمت المجموعة الثانية بحقوق الإنسان و المواطنة في المتوسط، و الثالثة قدمت اقتراحات حول البيئة، و تبني إستراتيجية اورو – متوسطية للتطور الدائم لآفاق 2015، و طالبت دار النشر بعرض تقارير سنوية حول طريقة الاستفادة من مبالغ (MEDA)

قدم مندوبي المجموعات الثلاثة دراسة كاملة حول نشاطهم خلال جلسة مشتركة بحضور مجموعة من المشاركين الذين عبروا على دعمهم لنتائج الندوة المتعلقة بحقوق الإنسان و حول مشاركة المجتمعات المدنية. هذه الفترة عرفت نشاطا كبيرا، و أعمال عديدة درست من خلالها كل المواضيع حتى المتعلقة بالعولمة و مستقبل حوض المتوسط.

و بالإضافة إلى ما سبق، تم تكوين فرق للبحث و مراقبة التطورات، حيث قامت مندوبية تهيئة الإقليم و النشاط الجهوي (DATAR)* بفرنسا، بتكوين عشر فرق تقوم بالبحث على طول حوض المتوسط. كل فريق يتكون من ثلاثين مختص (علماء اجتماع، معماريين، مؤرخين، اقتصاديين...الخ) يجتمعون في كل شهر لمدة خمسة سنوات.

و لكن للأسف هذه الأبحاث لم تستمر كما كان متوقعا، و هذا لانخفاض القروض المخصصة لها.

و استمرت الملتقيات و الاجتماعات الوزارية، حيث انعقد في أكتوبر 1999 بتونس مؤتمر حول التسيير المحلي للمياه، الذي أعاد التأكيد على مبادئ الدستور المتوسطي المنعقد في روما 1992.

و في مارس 2000 بليسبون، انعقد مؤتمر متوسطي حول الاستثمار بمساعدة رئاسية و مالية من تونس.

3/ برشلونة (4):

في 30 -31 مارس 2000 بمرسيليا، انعقد رابع مؤتمر أورو – متوسطي بحضور ممثلين عن المجتمعات المدنية، و جامعيين وباحثين اجتمعوا من أجل استنتاج الدروس من المؤتمرات السابقة، و تقديم توصيات تمثلت في:

- إعطاء حقيقة لمبادئ المسؤولية المتقاسمة، مع إرادة سياسية حقيقية.
- التطرق بصفة أوسع للآراء العامة و إدراج سياسة تكوين فعالة.
- تبسيط الإجراءات و تشجيع مبادرات المجتمعات المدنية.
- عدم تمركز القرارات و توضيح أساليب التدخل.

* DATAR : Délégation à l'aménagement du Territoire et à l'action Régionale.

و فيما يتعلق بالعلاقات بين الضفتين، ناقش المشاركون مصطلح التبادل الحر و الأمن و مصطلح الهجرة، اقترحوا ما يلي:

- إلغاء كل التشريعات التي تعرقل حرية انتقال الأشخاص في المتوسط، و تنويع التبادل خاصة ما بين الشباب.
- معالجة مشاكل تأشيرة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي.
- توسيع برامج الدول المتوسطية المتعلقة بالتبادل ما بين الطلبة و الجامعيين.

أما فيما يتعلق ببرنامج (MEDA) طالبوا بما يلي:

- وضع تنظيمات مناسبة لتنفيذ البرامج الإقليمية حول الثقافة.
- دفع "المشروعات المصغرة" التي لها دورا هاما في تحريك الأفكار و الثقافات بين المجتمعات المدنية للضفتين.
- الإلحاح على التشاور و التبادل بين ممثلي الثقافة لكلا الضفتين.

و في الأخير و فيما يتعلق بالجانب المالي المرتبط بالشراكة بين المؤسسات، و نقص الاهتمام بمشاكل الديون الخارجية للدول المتوسطية، طالب المشاركون ب:

- تحديد طرق التقارب ما بين مؤسسات الضفتين و تشجيع المرافق الصناعية لكي تتقن استراتيجية حقيقية للاتحاد و الشراكة.
- خلق تشريعات دعم لهذا التقارب تكون أكثر ليونة و غير مركزية.
- تبني برامج "إعادة التأهيل" و "تكوين حقيقي للمؤسسات الجنوبية".

و في اختتام هذا المؤتمر، أكد المشاركون على أهمية الشراكة، و على تأسيس علاقة حقيقية و تأسيس مشروع تاريخي مشترك يجعل أوروبا و المتوسط منطقة ازدهار متقاسمة، و طالبوا بإعادة تأسيس شراكة أورو-متوسطية*.

* la déclaration de Marseille ; 30et 31 mars 2000.

المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأورو–متوسطية.

تعتبر الشراكة الأورو–متوسطية وسيلة اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق أكبر الأهداف على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، و السياسي.

و بناءا على إطار العمل المتعدد الأطراف الذي نص عليه مؤتمر برشلونة، تم تحديد مجموعة من الأهداف متوسطة و طويلة الأجل المنتظرة من هذه الشراكة، و هذا زيادة على تلك الأهداف التي جاءت في الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، هذه الأهداف تمثلت في ما يلي:

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط في آفاق2010.
- زيادة التدفقات الاستثمارية نحو بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- تعزيز الصلات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء آليات مؤسسة للحوار السياسي و الاقتصادي.
- تقديم دعم مالي بالأداء من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.68 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين 1995–1999بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من البنك الأوروبي للاستثمار.

هذه أهم أهداف سبعة و عشرون دولة، يمكن تسميتها بالأهداف العامة، و في الواقع، هذه الأهداف كانت موزونة أكثر مما كانت مشتركة، هذا يعني أن كل طرف من هذه الدول كانت له أهداف خفية غير معلن عنها خاصة به، و عليه يمكن التمييز في هذا الإطار بين أهداف دول الاتحاد الأوروبي، و أخرى لدول جنوبي المتوسط.

الفرع الأول: الأهداف الرئيسية لدول الاتحاد الأوروبي[1]

في الواقع، الشراكة الأورو- متوسطية هي شراكة تخدم الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، لأنها و بكل بساطة هي التي دعت إلى هذه الشراكة. و من أهم أهدافها ما يلي:

- توسيع و تطوير عملية الاندماج و التكامل الأوروبي.

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو–متوسطية – حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه الدولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص(94).

- تكييف العلاقات التجارية الأورو-متوسطية مع أسس التجارة الجديدة التي حددتها الأوروجواي[1].
- إعادة التوازنات للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حيث يبدي هذا الأخير اهتمامه و استعداده لتوسيع نطاقه نحو دول أوروبا الشرقية و الوسطى.
- البحث عن توسيع أسواقه الخارجية، و غزو أسواق جديدة لتقوية اقتصاد المجموعة، و ضمان سوق ضخم لمنتجاتها، و الاستفادة من مكاسب التوسع الاقتصادي و هذا ما سيعمل على تدعيم إبراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية، و يظهر ذلك جليا من خلال الرجوع إلى مفهوم منطقة التبادل الحر التي جاءت كهدف رئيسي في مؤتمر برشلونة. هذه المنطقة التي ستخدم أسواق الاتحاد الأوروبي أكثر من أسواق دول العالم الثالث باقتصارها فقط على المنتوجات الصناعية في حين لا تستفيد المنتوجات الفلاحية من هذا التحرر و التي تحقق فوائد و أرباح لدول جنوب المتوسط، و بالتالي تقوم هذه المنطقة على فتح أسواق هذه الدول أمام أوروبا فقط[2].
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و ذلك من خلال العمل على اكتساب أنشطة تجارية و إنتاجية إلى جانب مبادلاتها الخارجية.
- الرغبة الأوروبية الكبيرة في أن يكون لها دور مؤثر في السياسات العالمية.
- تحقيق المزيد من الاندماج و التكامل في المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون و ضمان السلم و الاستقرار على المدى الطويل. حيث ستسمح هذه الشراكة للاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التوازنات الكبرى، و تحقيق السلم و الاستقرار بالمنطقة[3]. خاصة بعد انعقاد معاهد "ماستريخت" التي وضعت سياسة أوروبية للأمن المشترك و التي أظهرت أهمية كبيرة لنشر العلاقات السياسية الجديدة.

---

[1] ESTIER Claude , rap. Cit ; p .20

[2] BOUZIDI Nachida , « les enjeux économiques de l 'accord d'association Algérie » « Algérie- Union européenne » Idara : revue de l'école nationale d'administration. Volume , 12 ; numéro 2-2002 ; N°24 ; p.76

[3] DOROTHEE Schmid –Le partenariat euro-méditerranéen : optimisé l'existant . Paris , Mai2002 (www.ceri-science-po.org).

- اتخذ الشراكة الأورو- متوسطية كوسيلة للحد من معدلات الهجرة الغير مرغوب فيها من دول جنوبي المتوسط، و الحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك بتقديم المساعدات لهذه الدول.
- التخلص التدريجي من أعباء الدعم المالي الذي كانت تقدمه دول الاتحاد الأوروبي لدول جنوبي المتوسط.

هذه أهم أهداف الاتحاد الأوروبي المنتظرة من عقد اتفاقيات الشراكة مع دول جنوب و شرق المتوسط.

الفرع الثاني: الأهداف الرئيسية لدول جنوب و شرق المتوسط.

ما إن أعلن الشراكة الأورو-متوسطية، حتى تسارعت الدول المتوسطية إلى التوقيع عليها و هذا من أجل تحقيق أهداف خاصة بكل دولة، و من أهم هذه الأهداف ما يلي:

- فك العزلة من خلال الاندماج إلى أكبر القوى الاقتصادية، و تحقيق تكامل اقتصادي معها .
- السعي إلى الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، من أجل تغطية حاجاتها و تطوير اقتصادياتها.
- و من أهم العوامل التي تشجع الدول الشريكة على التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى و الشرقية و التي يتوقع على إثرها النتائج التالية:
- تخصيص الدعم المالي لتلك الدول من ميزانية المجموعة الأوروبية سيعمل على تقليص المساعدات الموجهة للشركاء من دول شرق و جنوب المتوسط.
- الانضمام المرتقب لهذه الدول سيعمل على تحرير حركة الأيدي العاملة الوافدة منها في دول المجموعة الأوروبية، مما سيؤدي إلى انخفاض فرص العمل المفتوحة لدول الجنوب على وجه الخصوص.
- من المتوقع أن تتسارع عملية نقل الأنشطة الإنتاجية و رؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى و الشرقية، حيث ما زالت تكاليف الإنتاج مواتية للغاية و هذا ما يقلل من فرص الاستثمار في دول المتوسط الجنوبية و الشرقية.
- الانفتاح الكامل لأسواق المجموعة سيعمل على خلق منافسة بين صادرات الشركاء المتوسطيين الفعلية أو المحتملة.

- هذه بعض أهداف دول جنوب و شرق المتوسط، و لكن يبقى الهدف الرئيسي من وراء هذه الشراكة هو الحصول على مزايا اقتصادية هامة طويلة الأجل، من جراء خلق منطقة للتبادل الحر، حيث و بمرور الوقت ستتراكم المكاسب، و تتوسع فرص الوصول إلى أضخم الأسواق العالمية .

المطلب الثالث: مجالات الشراكة الأورو– متوسطية.

جاء مؤتمر برشلونة المنعقد في 27- 28 نوفمبر 1995 بحضور 27 دولة عضو، لتنفيذ مشروع مشترك يؤكد على ضرورة "الشراكة" و على فكرة التعاون العام المتعدد الأطراف و هو إطار تكميلي للتعاون الثنائي[1] يهدف إلى ثلاث نقاط هامة و هي:

1-تأسيس حوار سياسي بين ضفتي المتوسط (الشمالية، الجنوبية و الشرقية) يعمل على إقامة منطقة للسلم و الاستقرار.

2-إقامة منطقة تجارية للتبادل الحر في آفاق 2010.

3-تطوير التفاهم بين الثقافات المختلفة و التبادل على مستوى المجتمعات المدينة.

فقام المشروع الأوروبي المتوسطي على فكرة عقد سلسلة من الاتفاقيات مع دول جنوب و شرق المتوسط تحت اسم "الشراكة الأورو- متوسطية"، و هي اتفاقيات ذات طبيعة شاملة تتضمن التعاون في المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، المالية و الثقافية و التي جمعت في ثلاث محاور رئيسية هي:[2]

1-الشراكة السياسية و الأمنية.

2-الشراكة الاقتصادية و المالية.

3-الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية.

الفرع الأول: الشراكة السياسية و الأمنية.

لقد أعطت وثيقة برشلونة، الأولوية للتعاون السياسي وذلك بتبادل المعلومات الأمنية و التعاون على مكافحة الإرهاب و وضع إجراءات للأمن "المشترك".

[1] BALTA Paul ; op.cit ; p.38.
[2] BOUZIDI Nachida , op.cit, P. 90.

و تشكل الشراكة السياسية و الأمنية محاولة أوروبية لاحتواء الفضاء المتوسطي أمنيا و سياسيا و عسكريا و هذا لهدف جعل منطقة البحر المتوسط منطقة للسلم و الاستقرار، حيث اقتنعت جميع دول هذه المنطقة أن أمن و استقرار المنطقة هي مصلحة مشتركة و مهمة الجميع.لذا أكدوا على فكرة إقامة حوار سياسي قوي[1] يرتكز على المبادئ التالية:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون و الديمقراطية من ناحية أنظمتها السياسية الداخلية.
- احترام التنوع و التعددية السياسية داخل مجتمعات الدول الأطراف و مكافحة ظاهرة التعصب.
- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، بالإضافة إلى ضمان الممارسة الفعالة و الشرعية لهذه الحقوق، بما في ذلك حرية التعبير و المشاركة في الأهداف السلمية، و حرية التفكير و بدون أي تفرقة في العرق، الجنسية، اللغة، الدين و الجنس.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب و حقهم في تقرير المصير.
- تسوية النزاعات و الخلافات بالوسائل السلمية.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب و مكافحته.
- تشجيع و ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.
- الامتناع عن أية تدخلات مباشرة أو غير مباشرة و احترام السيادة الوطنية لكل شريك.

الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية و المالية:

تعتبر هذه الشراكة، أهم محور حيث يمكن اعتبارها قلب مؤتمر برشلونة و محرك لجميع العمليات المسطرة، أكدوا فيها على أهمية النمو الاقتصادي و الاجتماعي الدائم و المتوازن لهدف خلق منطقة ازدهار و رخاء مشتركة و لقد حددت الأهداف الكبرى على المدى الطويل و هي[2]:

- التسريع من عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف معيشة السكان، و رفع مستوى التشغيل، و تقليص فوارق النمو في المنطقة الأورو متوسطية.

[1] EDIS M.Richard ,op.cit, P50, 52.
[2] BALTA Paul , op.cit , P.168.

- ترقية و تشجيع التعاون و التكامل الاقليمي في القطاعات الاقتصادية، الزراعية، الصناعية، البحث العلمي، الطاقة، البيئة و الاتصال...إلخ.

و من أجل بلوغ هذه الأهداف، يقوم المشاركون بعقد شراكة اقتصادية و مالية، مع الاخذ بعين الاعتبار درجات التطور المختلفة، والتي تركز على:

- الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر التي ستستكمل في عام 2010.
- تنمية التعاون و التبادل الاقتصادي.
- دعم التعاون المالي برفع المساعدات

1-الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر:

يعتبر تأسيس منطقة التبادل الحر من بين أهم محاور الشراكة الأورو- متوسطية التي جاءت في تصريح برشلونة، فاتخذت سنة 2010 كسنة هدف للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة، و التي ستفتح الأبواب أمام التبادل و من أجل تسهيل ذلك سيتم إزالة كل من القيود الجمركية و الغير جمركية. و هذا حسب ما اتفق عليه الشركاء و هذا سيعمل على تحرير كل من تجارة المنتوجات الفلاحية و الخدمات.

و من أجل بلوغ ذلك يجب أخذ بعين الاعتبار ما يلي[1]:

- انسجام القوانين و العمليات في مجال الجمارك.
- تبني تنظيمات مناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و التنافسية.
- متابعة و تطوير السياسات المرتكزة على مبدأ اقتصاد السوق و الاندماج الاقتصادي مع مراعاة الاحتياجات و مستوى التطور
- اتباع طريقة لتعديل و عصرنة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الأولوية تكون موجهة إلى ترقية و تطوير القطاعات الخاصة، إعادة تهيئة القطاعات الانتاجية، و وضع هيكل صناعي منتظم تابع لاقتصاد السوق.
- ترقية الميكانيزمات المرتبطة بتطوير و نقل التكنولوجيا.

[1] BALTA Paul, op cite. PP168-169.

2- تنمية التعاون و التبادل الاقتصادي:

و في هذا الصدد أكد المشاركون على النقاط التالية:

- دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات الداخلية و بالاستثمارات الخارجية المباشرة، كما أكدت الأطراف المشاركة على أهمية تأسيس محيط يتميز بالإزالة التدريجية لكل العقبات التي تعيق تحويل و نقل التكنولوجيا و رفع الإنتاج و الصادرات[1].
- التأكيد على التعاون الإقليمي خاصة التبادل ما بين الشركاء.
- تشجيع المؤسسات على عقد اتفاقيات فيما بينها، و تشجيع التعاون و عصرنة الصناعة من خلال محيط تنظيمي مشجع، و كذلك تنفيذ برامج الدعم التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME).
- التأكيد على الدور الفعال للنساء في النمو و مساهمتها الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- أهمية المحافظة على التسيير العقلي للموارد.
- التأكيد على الدور البناء لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية و صمم المشاركون على تقوية التعاون و تعميق الحوار في مجال السياسات الطاقوية، و خلق شروط مناسبة للاستثمارات ولإنشاء المؤسسات الطاقوية.
- الحفاظ على الموارد المائية و ذلك بتطوير تسييرها.
- التعاون من أجل عصرنة الفلاحة، و تشجيع التطور الفلاحي المتكامل و هذا التعاون سيرتكزأساسا على المساعدات التقنية و التكوين.

بالإضافة إلى ذلك أكد المشاركون على التعاون في مجالات أخرى انحصرت في:

- تطوير و تحسين قطاع النقل و ذلك بخلق نظام فعال، و تطوير التكنولوجيا و عصرنة الاتصال.
- احترام مبادئ الملاحة و إعطائها الحرية في مجال النقل الدولي.
- تشجيع التعاون ما بين التعاونيات المحلية و تشجيع تهيئة الإقليم.

[1] د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص.245.

- تقوية القدرات الخاصة للبحث العلمي و ذلك بتكوين الأشخاص علميا و تقنيا، و ترقية و دعم المساهمة في مشاريع البحث و الانضمام إلى شبكات علمية.

3-التعاون المالي:

ترتكز الشراكة الأورو-متوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، و تعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية،و في هذا الإطار جاءت الترتيبات التالية:

- قام المجلس الأوروبي لمدينة "كان" بتخصيص مبلغ 4685 مليون أورو للفترة ما بين 1995-1999، بالإضافة إلى ما قدمه البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) من قروض، حيث تسعى المجموعة الأوروبية من وراء تقديم هذا الدعم المالي لبلدان الجنوب المتوسطي إلى مساعدتها خاصة في التنمية الزراعية و دعم عمليات الخوصصة و الانفتاح الاقتصادي، و أيضا تحسين الوضع الاقتصادي.
- من أجل إنجاح التعاون المالي، يجب أخذ بعين الاعتبار خصائص كل شريك.
- إن التسيير الماكر و الاقتصادي السليم يضمن النجاح لكل الشركاء، لذا يجب تشجيع الحوار حول السياسات الاقتصادية و حول طريقة التعاون المالي.

الفرع الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية:

ترتكز هذه الشراكة على تطوير و تنمية الموارد البشرية، و تشجيع التفاهم و التبادل بين الثقافات و المجتمعات المدنية، حيث يقوم المشروع الأورو- متوسطي على الأفكار الأساسية التالية:

- إقامة حوار بين الثقافات و الديانات التي تعتبر شرطا أساسيا لتقريب وجهات التفاهم بين الشعوب و في هذا الصدد أكدوا على الدور الذي يلعبه الاتصال في نقل الثقافات التي تعتبر كمورد ثروة متبادلة.
- أكدت الأطراف المشاركة على ضرورة تنمية الموارد البشرية، و كل ما يتعلق بها من تربية و تكوين وخاصة دور المرأة و الشباب في هذا المجال و التشجيع على التبادل الثقافي و المعرفي و التعرف على اللغات الأخرى، و احترام هوية كل مشارك، و وضع تحت التنفيذ سياسة دائمة لبرنامج التربية و الثقافة، و في هذا الإطار وضع الشركاء إجراءات تسهل التبادل البشري لهدف تحسين العمليات الإدارية.

- الاهتمام بالتدابير الصحية و المعيشية للسكان، و التشجيع على المساهمة الفعالة في ترقية الصحة و توفير الرفاهية
- دعم المؤسسات الديمقراطية و توطيد دولة القانون.
- معالجة مشكل النمو الديموغرافي.
- توطيد مجالات التعاون للتصدي للهجرة الغير الشرعية.
- تقوية التعاون و الدعم لمحاربة الإرهاب.
- المحاربة الجماعية للمخدرات و ظاهرة الإجرام الدولي.
- مكافحة الفساد و مختلف مظاهر العنصرية.

المطلب الرابع :الاتحاد من أجل المتوسط:

يقوم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، على إنشاء إلى جانب الأورومید ـــ برنامج للتعاون بين الاتحاد الأوروبي مع بلدان حوض المتوسط والشرق الأدنى، أطلق منذ عشر سنوات لكنه جمد بسبب الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ـــ لتأسيس شراكة تقوم على معادلة "5+5": خمس بلدان من جنوب الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، البرتغال) تتعاون مباشرة مع خمس بلدان من جنوب المتوسط: الجزائر،تونس،المغرب،ليبياومصر.

والحال أن الطبعة المنقحة للاتحاد المتوسطي تسلك المنهجية ذاتها في استقطاب بلدان شمال افريقيا، كونه الأقل تأثراً بما يحدث في المشرق العربي، وبالتالي فالرهان على إمكان إحداث اختراق كبير في انفراج العلاقات المغاربية يبقى محكوماً بإرادة الدول المعنية، أكثر منه بتسويق المشاعر. وسواء انجذبت المنطقة إلى دعم غير مشروط للاتحاد المتوسطي أو تحفظت على بعض أهدافه السياسية، فإنه يظل رؤية أوروبية تأخذ في الاعتبار معطيات توسيع الاتحاد وآفاق التحالفات والمنافسات القائمة مع الولايات المتحدة.

الفرع الاول :اطلاق الاتحاد من اجل المتوسط:

ان الوقت قد حان لنبني معا اتحادا متوسطيا يكون همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا [...]، وما تم فعله مع اتحاد أوروبا منذ ستين سنة، سنقوم اليوم بفعله مع اتحاد المتوسط"، إنه الإعلان "الشهير"، الذي أطلقه المرشح نيكولا ساركوزي، ليلة فوزه في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 6 مايو 2007.

عام بعد ذلك، وإن كانت الطموحات الرئاسية الفرنسية قد تم إعادة النظر فيها "هبوطا" وفقا لمتطلبات الدبلوماسية الأوروبية، فإن باريس سعيدة باستضافة اللقاء الذي لم يسبق له مثيل في دبلوماسيتها الخارجية. في 13 جويلية 2008، وتحت المظلة الكبرى لقصر الاجتماعات، التقى أكثر من أربعين من ممثلي بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، الذي يمثل كتلة بشرية ضخمة، تمثل حوالي 765 مليون نسمة، للإعلان رسميا عن بدء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط UFM (Union for the Mediterranean).

لقد لقي مشروع الاتحاد في بداية الأمر تحفظا من بعض الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وبريطانيا، ولكن سرعان ما حظي بالقبول بفعل التدخل الأمريكي والتعديل الذي أدخل عليه وأضحى مشروع أوربيا عاما. هـــذا المشروع المعدل أثار الكثير من الجدل في العالم العـــربي وخارجه، فبعض البلدان العربية المتوسطية عبرت عن رفضها له (ليبيا) وبعضها تحفظت منه (الجزائر وسوريا وتركيا)، إذ ليس من الوارد أن تخدم المشاريع الإمبريالية مصلحة الشعوب النامية سواء أكانت شعوب جنوب المتوسط أم غيرها، فضلا عن أن ساركوزي نفسه – الذي يعد الحليف القوي لإدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ـــ ما يزال متعلقا بماضي فرنسا الاستعماري بدليل تأييده لقانون 25 فيفري 2005 المتعلق بتمجيد الاستعمار الفرنسي فيما وراء البحار عامة وشمال افريقيا خاصة، ورفضه الاعتذار عن جرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر وانحيازه الكامل إلى اسرائيل على حساب الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني.

هذا الاتحاد، الذي انعقد مؤتمره التأسيسي في باريس في 13 جويلية الحالي في جو مشبع بالانتصار، أراده ساركوزي وشركاؤه أن يكون بديلا من بعـــض الوجوه عـــن مشروع

"الشرق الأوسط الجديد" الذي مني بالإخفاق، وتعويضا عن فشل سلفه مشروع الشراكة المتوسطية (مسار برشلونة). وهـــو يهدف في الحقيقة، على عكس التصورات الواهمة لدى العديد من الدول العربية (تونس والمغرب ومصر)، إلى تدشين مرحلة جديدة من التآمر على شعوب المنطقة المتوسطية والاستحواذ على مواردها الطاقوية وغيرها، في إطار الطبعة الفرنسية التي اتخذها والتي لا تنفصل عن المخططات الأمريكية في إفريقيا والعالم العربي[1].

على الصعيد العربي، تراوحت المواقف تجاه الاتحاد بين التأييد والتحفظ وحتى عدم الاهتمام. ففي الوقت الذي يرفض القذافي المشروع قائلا" لسنا كلابا اترموا لنا العظام "ويعتبره شكلا من اشكال التقسيم والتجزئة للبلدان العربية والإفريقية، وضربا للجامعة العربية والاتحاد الإفـــريقي تحت شعار التجمعات والتكتلات الإقليمية، أو تبدي الجزائر وسوريا تحفظهما بسبب اسرائيل التي تعتبر عضوا مؤسسا في هذا الاتحاد، نجد بلدانا أخرى تعتبر هذا التجمع فرصة ثمينة لإقامة تكتلات اقليمية كبرى ،وللاستفادة من الامكانات الاوروبية في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنلوجية و التنموية والامنية و الاصلاحية ،على غرار كل من المغرب وتونس ومصر التي ابدت تحمسا للاتحاد تحت دوافع المكاسب الشكلية التي ستحصل عليها ضمن البناء الهيكلي للاتحاد ، حيث ظفرت مصر برئاسته مناصفة مع فرنسا،والمغرب بأمانته العامة، وتونس بأن تكون مقرا له .

وفي ظل هذه المعطيات والملابسات و الاختلافات بين نظرة الدول المتوسطية الجنوبية التي تفتقر الى التنسيق ، ودول الاتحاد الأوربي الموحدة (بالرغم من وجود تباينات وأحيانا تناقضات بينها)، ومهما كانت المواقف المختلفـــة إزاء هذا الاتحاد والمشاكل التي يثيرها أو سيصادفها حينما يبرز إلى حيز الوجود على الصعيد العملي،ورغم الوعود المغرية والتسويات التي حرص ساركوزي على توفيرها للإعلان عن الاتحاد في موعده المحدد، فمن المؤكد أن هذا التجمع لا علاقة له

[1] دجمال احمد مختار، **الاتحاد من اجل المتوسط:بداياته وتطوراته ومستقبله**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،2008،ص 38

بمصالح الشعوب ومطامحها، بل هـــو تكتل يندرج في إطار تقاسم الهيمنة على المنطقة بين كبريات الدول الإمبريالية (خاصة أمريكا وفرنسا)، و نهب خيرات شعوبها .

الفرع الثاني: اهداف الاتحاد من اجل المتوسط:

يتضح من المعطيات والوقائع أن هناك أهدافا ظاهرة ومعلنة وأهدافا مضمرة وخفية يطمح إليها باعثو هذا الاتحاد، ويمكن إيجازها فيما يلي :

1/ أهداف معلنة:

– تنظيف منطقة المتوسط من التلوث المتراكم بفعل النفايات التي تفـــرزهـــا مصانع الضفة الشمالية، وتحويلها إلى بحيرة أكثر نظافة في العالم من وجهـــة النظر البيئية، وإلى نمط عال في التنمية، علما بأن البلدان الجنوبية ليست متسببة في هذا التلوث.

– التطلع إلى إنشاء بنك متوسطي للتنمية يمول المشاريع الاقتصادية والصناعية في المنطقة ويحفـــز النشاط الاستثماري فيها، وكذا إنشاء جامعة متوسطية تنمي المجالات المعرفية والثقافية المشتركة بين بلدان الضفتين .

– تحقيق الأمن على ضفتي المتوسط وإضفاء الحيوية على محاربة الإرهاب وتجارة المخدرات والرقيق والهجرة السرية (غير الشرعية). وبهذا الصدد قال ساركوزي "إنه يريد أن تصبح المنطقة ساحة للحوار والثقافات، وهمزة الوصل بين أوروبا وإفريقيا".

– سعي ساركوزي إلى جعل الاتحاد عبارة عن جملة من المشروعات المستقلة، بحيث تختار كل دولة المشروع الذي ترغب المشاركة فيه مع الدول التي تريدها. وبذلك يتم – طبقا لحسابات ساركوزي – تجنب السبب الأساسي – في نظره – الذي كان وراء فشل مسار برشلونة، وهو الاضطرابات التي تسود العلاقات بين بعض الدول التي تضم منطقة جنوبي المتوسط.

2/ أهداف مضمرة وخفية :

تلك هي بعض الأهداف المعلنة، ولكن من ناحية أخرى هناك أهداف أخرى غير معلنة – هي أكثر أهمية – بالنسبة للاتحاد نذكر منها :

– استبعاد فكرة انضمام أي دولة عربية أو إسلامية، ولاسيما تركيا، إلى عضوية الاتحاد الأوربي،

وجعل الاتحاد من أجل المتوسط بديلا عن العضوية الأوربية. أي إحلال العضوية المتوسطية لهذه الدول بدلاً من العضوية الأوربية التي تتميز بطابع حضاري وصناعي متقدم. ولعل هذا ما يفسر التحفظ الكبير الذي تبديه تركيا على مشروع ساركوزي، إذ أنها تحس في العمق أن من الأهداف الخفية للاتحاد هو قطع الطريق أمام مساعيها لنيل العضوية الأوربية.

- ضم إسرائيل إلى مشاريع إقليمية لتصبح واقعا ملموسا أمام الدول العربية الأخرى الرافضة للتطبيع مع الدولة العبرية. أي أن هذا الاتحاد الوليد، في حال نجاحه، سيؤدي إلى فرض التطبيع بين إسرائيل – التي هي عضو مؤسس فيه- والبلدان العربية، كما سيؤدي بالضرورة إلى ضرب صفح عن كل ماضي وحاضر إسرائيل الإجرامي تجاه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى وإبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، أي تحقيق تطبيع مجاني،بسبب هذه العضوية التأسيسية، على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى[1]، (الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 في فلسطين ولبنان وسوريا وحق العودة وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس)، دون أن تقوم الدول الأوروبية بالتراجع عن دعمها الكامل لإسرائيل، والإبقاء على محاصرة سوريا وغزة، والإصرار على وصف المقاومة » بالإرهاب« سواء أكان ذلك في لبنان أو فلسطين أو العراق .

- محاولة ساركوزي إقناع البلدان العربية بفكرة أن أوروبا الموحدة استطاعت تجاوز الخلافات والتناقضات بين بلدانها من خلال العمل التدريجي على بناء اتحاد اقتصادي قوي، لكنه يتناسى أن أوروبا لم تبن اتحادها إلا بعد انتهاء الحرب ومخلفاتها، والتوقيع علي اتفاقيات سلام، وهو ما يخالف كلية الوضع السائد في المنطقة

- طموح ساركوزي للعب دور قيادي أوروبي في المنطقة يعوضه عن تقلص نفوذه في الاتحاد الأوروبي خاصة بسبب خلافاته مع ألمانيا .

- وقوف هذا الاتحاد، الذي يحظى بدعم أمريكي وأوربي، في وجه توسيع وتعزيز العلاقات

[1] احمد يوسف احمد ، واخرون،**حال الامة العربية 2008-2009 ،امة في خطر**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ص 125.

السياسية والاقتصادية الصينية والروسية والحيلولة دون تغلغلها في أفريقيا وفي المنطقة المتوسطية.

– إقامة ترسانة قمعية بوليسية من الدول العربية المتوسطية في وجه الهجرة السرية والنشاطات الإرهابية المتجهة من دول جنوب المتوسط إلى شماله .

– منح فرنسا وألمانيا دورا أساسيا – دون الدول الأوروبية الأخرى – للسيطرة على أوربا الشرقية مما سيؤدي عملياً إلى تصدع القطب الإمبريالي الأوربي وإضعافه لصالح القطب الإمبريالي الأمريكي المنافس له

(في إطار التناقضات بين الأقطاب الإمبريالية) في الهيمنة على المنطقة.

– توسيع حرية انتقال الرساميل والاستثمارات الغربية بأقل التكاليف إلى دول جنوب المتوسط، وخاصة في مجال الطاقة والمياه، وبالتالي تأكيد هيمنة الشركات الاحتكارية الغربية عليها، وإقصاء الدور الصيني والروسي والمحلي عن منافسة هذه الشركات.

– تعزيز دور القطاع الخاص في دول جنوب المتوسط وجعله قاطرة الاستثمارات والشراكات ، بالإضافة إلى دعم ورعاية نشاطات منظمات المجتمع المدني، بهدف تمييع الصراع الطبقي ومنح غطاء سياسي امبريالي لقمع الحكومات الاستبدادية لشعوبها في دول الجنوب، وخاصة في تلك الدول التي يتنامى فيها دور الطبقة العاملة والجماهير الكادحة مثل الجزائر ومصر وتونس والمغرب وغيرها، وبالتالي السماح باستعمال كافة الوسائل والتدابير القمعية ضد هذه القوى المتنامية، وتحطيم ما تم إنجازه ، حتى ولو كان قليلا، على صعيد النضالات السياسية والديمقراطية وتحويل هذه النضالات إلى نشاطات منظمات "المجتمع المدني" مهمتها الدعاية والعمل على تنظيف محيط المتوسط من آثار التلوث الذي تسببه مصانع الاحتكارات الإمبريالية، وضرب الاستقلال الوطني وكل محاولة لتنمية مستقلة حقيقية.

وفي سياق هذه الأهداف غير المعلنة لا يمكن أن تفلح الزخرفة المدنية والحضارية والتعاون الاقتصادي الموعود من قبل هذا الاتحاد أن تحجب حقيقة وجوهر طابعه الإمبريالي الاستغلالي. إنه اتحاد امبريالي مناقض لمصالح الشعوب. وهو يهدف إلى تشديد القبضة على دول جنوب حوض المتوسط، وإلى جعل إسرائيل عضوا طبيعيا في منتظم يضم بلداناً عربية، ومحاولة تحقيق ما عجز

عنه مشروع «الشرق الأوسط الجديد» المتمثل في فرض الهيمنة على العالم العربي ومنطقة جنوب المتوسط .

الفرع الثالث : صعوبات الاتحاد من أجل المتوسط:

إن انجازا ضخما كهذا لابد من تعرضه لعثرات جمة صعبة الحل، بسبب كونها أحادية و ارتجالية الطرح وتكمن اهم هذه الصعوبات، في[1] :

1- صعوبة قبول بعض الدول العربية المعنية لمبادرة كهذه، إما للحساسية المشروعة لدى بعض الدول بسبب تجاربها السابقة مع أوروبا، أو لكون ساركوزي كداعية لهذا الاتحاد [أمريكي الهوى، إسرائيلي التعلق]، ناهيك عن اعتبار المبادرة كـــعملية تطبيع مجاني بين العرب وإسرائيل بهدف جعل الأخيرة، على مدى معيّن، الكيان الأكثر أهمية في محيط عربي محبط، ضعيف وفقير برغم كل قدراته البشرية وثرواته النفطية.

2- كلفة تحقيق هكذا مشروع ماليا والجهات التي ستتحملها. سيأخذ الاتحاد الأوربي على كاهله الجزء الأكبر من هذا العبء، لكن مقابل ذلك على العرب دفع ثمن ما ، تستطيع ثلاث دول متوسطية أن تساهم بهذه الكلفة : ليبيا والجزائر وتركيا، فليبيا تعتبر أن المشروع فكرة أجنبية غامضة المعالم والأهداف تُملى على العرب، كبديل عن إتحاد عربي – إفريقي وتجبرهم على قبول لقاءات مع مسؤولي الكيان الصهيوني دون التطرق لحل قضية فلسطين وللحل الشامل في المشرق العربي. اما الجزائر لم تهضم بعد رفض ساركوزي لمطلبها باعتراف الدولة الفرنسية بوحشية ما قامت به من استعمار استيطاني وبالاعتذار للشعب الجزائري.كما ان تركيا ترفض الفكرة أصلا، كون هدفها إبعاد طموحها باللحاق بالاتحاد الأوربي.

3- فصل ثماني دول، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن بيئتها العربية الطبيعية المتمثلة بالجامعة العربية.

4- تأكيد نهائي لرفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي واحتمال خلق خلاف بين دول عربية وتركيا.

---

[1] الاتحاد من أجل المتوسط http://ar.wikipedia.org/wiki

5- صعوبة حل القضايا العالقة بين دول جنوب وشرق المتوسط :

* بين إسرائيل والوطن العربي بشأن تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

* بين الجزائر والمغرب حول مصير الصحراء الغربية.

* بين لبنان وسوريا حول المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري.

* بين تركيا من جهة واليونان وأوروبا من جهة أخرى حول مصير وحدة طرفيّ جزيرة قبرص.

* بين دول المتوسط وأوروبا حول إيقاف الهجرة من الجنوب وعبر دول المتوسط الجنوبية لدول أوربا، وإعطاء مهمة الحرب ضد "الإرهاب" لهذا الاتحاد.

6- إمكانية رفض الكونغرس الأمريكي تفعيل هذه الفكرة تحاشيا لجعل أوربا مركز نفوذ منافس لها في منطقتنا.

كل هذه التداعيات وغيرها، إضافة إلى الأهداف الخفية الأساسية، تجعل من الاتحاد المعلن غير قابل للحياة، وسيكون مصيره شبيها بمصير سلفه مسار برشلونة. ولا شك أن شعوب المتوسط سواء في ضفته الجنوبية أو الشمالية لن تستفيد من هذا الاتحاد الذي هو في نهاية المطاف اتحاد بين الدول الإمبريالية ومؤسساتها الاقتصادية والتجارية والمالية وليس اتحادا لخدمة مصالح الشعوب وتطلعاتها. ومن الطبيعي، أن تترقب هذه الشعوب فشل هذا الاتحاد، إلا أن هذا الفشل لن يتم بصورة آلية، بل يتطلب تعبئة كل القوى الوطنية والتقدمية وكافة الطبقات الكادحة في بلدان جنوب المتوسط وشماله، وفي المقدمة منها الطبقة العاملة وأحزابها ومنظماتها السياسية والنقابية. إن إفشال هذا المشروع الإمبريالي الاستغلالي يتطلب تكثيف النضال ضده، والسعي لتعويضه باتحادات وتكتلات تخدم الشعوب وتحررها وتطلعها إلى التنمية والديمقراطية والسلم والتقدم الاجتماعي.

المبحث الثالث: آثار الشراكة الأورو– متوسطية.

سيكون لعقد اتفاقيات الشراكة، آثار كثيرة على بلدان المنطقة، خاصة الآثار الاقتصادية الناتجة عن تأسيس منطقة التبادل الحر. و في الحقيقة هذه الآثار ستكون معظمها آثار إيجابية على دول الاتحاد الأوروبي و ستخدم توجهاته و طموحاته، و لكن فيما يتعلق بدول جنوبي المتوسط، فالأثر سيكون مزدوج، أي ستكون هناك آثار إيجابية تتمثل في تلك المزايا الهامة على المدى الطويل التي ستتحصل عليها. و أخرى سلبية تتمثل في تلك التكاليف الانتقالية التي ستتحملها.و في هذا الإطار سنقوم بدراسة هذه الآثار كل على حدى من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية.

ما يدفع دول جنوب و شرق المتوسط إلى عقد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هي تلك الأهداف التي ذكرت آنفا، لغرض الحصول على المزايا التي تراها جد ضرورية و هامة لاقتصادياتها و مسيرتها، و من أهم هذه المزايا المنتظرة ما يلي:

الفرع الأول: المزايا الاقتصادية.

ستجلب الشراكة الأورو– متوسطية عدة مزايا اقتصادية للدول المتوسطية الشريكة هي بحاجة إليها في ظل الأحداث و التحولات المعاصرة و النظام العالمي الجديد. و التي ستساعدها على النهوض باقتصادياتها، و تحسين وضعيتها و تطوير مواردها المالية ,ومن اهم هذه الامتيازات ما يلي:

- سيكون لهذه الشراكة أثر إيجابي على هذه الدول في تحقيق تكامل إقليمي مع الاتحاد الأوروبي، أي الاندماج إلى أكبر التكتلات الاقتصادية المعاصرة التي ستساعدها على الخروج من العزلة و الهروب من التهميش الذي تفرضه العولمة على كل دولة متخلفة و تمتاز بهشاشة قطاعاتها.هذا التكامل الاقليمي سيكون بمثابة ممر يساعدها على التكامل و الاندماج العالمي، الذي سيدخل هذه الدول في أكبر التحديات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالمنافسة العالمية.
- و من المزايا الاقتصادية كذلك، تلك الناتجة عن تأسيس منطقة التبادل الحر بين هذه الدول و دول الاتحاد الأوروبي في آفاق 2010، و التي ستحقق للدول الشريكة المتوسطية تراكمات كبيرة في المكاسب و الأرباح على المدى الطويل و ستساعدها على تحرير تجارتها التي تعتبر كفرصة لا بديل لها للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، و إلى أضخم الأسواق العالمية.

- تخصيص عوامل الانتاج، و هو اثر ايجابي على مستوى الاقتصاد الجزئي ينتج عن تحرير التجارة. فهذا التخصص سيكون لصالح القطاعات التي تملك فيها كل دولة ميزة نسبية، و يكون في صناعة المنتوجات التي تتوفر فيها على إمكانيات و مواد محلية متاحة، و هذا سيعمل على تقليص و تخفيض تكاليف الإنتاج[1] ، و يعطي لهذا البلد القدرة على المنافسة و الدخول في أسواق عالمية
- ستشهد هذه البلدان تحسن في الكفاءة، ستعود عليها من التوفيق بين المستويات و المعايير و بين التنظيمات في المجالات كالدعم، وسياسات المنافسة، و المشتريات الحكومية، و ستحقق مكاسب أخرى تتعلق بالإنتاجية نتيجة للضغوط التنافسية المتزايدة التي ستؤدي إلى خفض أشكال الربع الاحتكارية، و كذلك استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ستستفيد دول المنطقة من ارتباطها بجدول زمني لتحرير التجارة الذي سيعمل على خلق مناخ استثماريأكثر ملائمة يساعد على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي المباشر.
- إن تطبيق برامج التعديل الهيكلي من طرف هذه الدول سيترتب عليه الكثير من المزايا، بالرغم من الصعوبة و الصرامة في تطبيقها، و الآثار السلبية على المدى القصير، إلا أنها ستعود بالنفع الكبير عليها، حيث ستعمل على خلق فرص جديدة للمعاملات التجارية، كما ستعمل على إنعاش اقتصادياتها، و ستسهل عليها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي، هذه الأوضاع ستهيئ المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ستقوم بتعويض الخسائر الناتجة عن تطبيق هذه البرامج. و ستجلب معها الكفاءات و التكنولوجية الحديثة، كما ستخلق مناصب شغل جديدة، و ستعمل على تهيئة محيط هذه الدول للوصول إلى أسواق عالمية. هذه أهم المزايا الاقتصادية التي ستعود على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط، خاصة فرصة الوصول إلى أضخم الأسواق العالمية و لكن ما يميز هذه المزايا هي أنها محدودة، بسبب اقتصار المنتوجات التي تدخل إلى أسواق الاتحاد الأوروبي على السلع المصنعة فقط، في حين إذا سمحت الاتفاقيات بالوصول المتزايد للمنتجات الزراعية و للمنتجات المصنعة التي تعترضها حاليا حواجز، فإن المزايا التي ستحصل عليها بلدان المنطقة ستكون أعلى بكثير.

---

[1] عبد الحسين وادي العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 15.

الفرع الثاني: المزايا المالية.

تستفيد دول جنوبي المتوسط في إطار التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية على مزايا مالية تتمثل في مساعدات و إعانات مالية تقدم لها من ميزانية الجماعة الأوروبية، و من البنك الأوروبي للاستثمار، هذه المساعدات تدخل في إطار برنامج MEDA.

هذا البرنامج الذي جاء لدعم التعديل الهيكلي المطبق من طرف هذه الدول و كذلك لمساعدتها على الانتقال الاقتصادي، و التنمية الزراعية، و دعم عمليات الخوصصة، و الانفتاح الاقتصادي، و تنمية القطاع الخاص بالإضافة إلى دعم التوازن الاقتصادي، فاستفادت هذه الدول من برنامجين: برنامج "ميدا 1"خلال الفترة 1996- 2000 و الذي خصص لها مبلغ 4.68 مليار أورو. و برنامج "ميدا 2" خلال فترة 2000- 2006 الذي خصص مبلغ 5.35 مليار أورو.

المطلب الثاني: الآثار السلبية.

ستواجه دول جنوب المتوسط صعوبات مستقبلية كبيرة، تتمثل في تلك الآثار السلبية التي ستنتج عن عقد اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية خاصة بتأسيس منطقة التبادل الحر. هذه الآثار القصيرة المتوسطة الأجل ستكون على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و المالي. و سترغم هذه الدول على تحمل تكاليف قاصية.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية.

تتمثل هذه الآثار السلبية في:

- عدم التوسع في الصادرات في المدى القصير نظرا لأن بلدان المنطقة تتمتع فقط بفرصة الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي على أساس تفضيلي، أما إعادة تخصيص الموارد و زيادة الاستثمارات في الصناعات فسوف تستغرقان وقتا.كما أن رفع الحواجز الجمركية أمام المنتوجات الصناعية فقط باستثناء المنتوجات الفلاحية سيعمل على تقليص حصة صادرات هذه الدول.
- ستعمل تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي على التأثير سلبا على الصناعات و المؤسساتالمحلية لهذه الدول. و ذلك بسبب المنافسة الخارجية الحادة التي ستجبر كل مؤسسة غير ناجعة على الانسحاب من السوق، مما سيدفع بالمستهلك إلى استبدال المنتوج المحلي بالأجنبي و يفضل بذلك استهلاك سلع مستوردةمنخفضة السعر و ذات جودة عالية.

- سيواجه الميزان التجاري حالات صعبة، و ضغوطات مالية كبيرة على إثر رفع الحواجز الجمركية التي ستؤثر سلبيا على الإيرادات الجبائية.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية.

سيكون لتأسيس منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، و تحرير اقتصاديات دول جنوب المتوسط آثار اجتماعية سلبية، تتمثل في ارتفاع مستوى البطالة بها، بسبب تسريح العمال من طرف المؤسسات المحلية لعدم قدرتها على الاستمرار و على مواجهة المنافسة الأجنبية الحادة، و التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى انسحاب هذه المؤسسات من الأسواق.

و في هذا الاطار، فإن التخلي عن النشاطات التي لا يمكنها الاستمرار، هو بمثابة الثمن الواجب دفعه لتأسيس منطقة التبادل الحر.هذه المنطقة التي بالرغم من أنها ستعمل على دفع النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال المنافسة، فإنها ستؤدي على المدى القصير إلى تقليص النشاط الإنتاجي و انخفاض مناصب العمل.

الفرع الثالث: الآثار المالية.

من بين أهم الآثار التي تظهر مباشرة بعد تأسيس منطقة التبادل الحر، هي الآثارالمالية الناتجة عن إلغاء الحواجز الجمركية.هذه الآثار المالية بالرغم من أنها قصيرة الأجل، إلا أنها ستلحق بدول جنوبي المتوسط خسائر كبيرة على مستوى إيرادتها الجمركية المباشرة، و هذا سيؤثر مباشرة على ميزانيتها، و سيخلق ضغوطات كبيرة على توازناتها المالية كما ستعاني هذه الدول من تراجع كبير في إيراداتها العامة، مما سيدخلها في مراحل حرجة و صعبة جدا.

هذه الخسائر ستختلف من بلد لآخر، و هذا لاختلاف الهياكل التجارية، المالية و الجبائية لكل بلد.كما ستكون الخسائر كبيرة على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب التجارية أي على الإيرادات الجمركية الأوروبية، حيث كلما كان الاعتماد كبيرا، كانت الخسائر المرافقة له كبيرة كذلك.

جدول رقم (05):نسبة الخسارة المرتبطة بإلغاء الحواجز الجمركية.

الدول	الخسارة المتوقعة من الإيرادات 1998 (%)
لبنان	28.8
المغرب	11.4
الجزائر	10.7
الأردن	10.7
تونس	10.3
سوريا	5.3
مصر	4.3
قبرص	3.5
مالطا	2.9
تركيا	1.2
إسرائيل	0.2

المصدر:تقرير (FEMISE 2000)

فمثلا تقدر نسبة الإيرادات الجمركية للبنان على واردات الاتحاد الأوروبي 28.8% من مجموع إيراداتها و هي أعلى النسب ثم تليها كل من الجزائر ب15.9%، و الأردن 12.1% وبالتالي هذه الدول ستكون الأكثر تأثرا برفع الحواجز الجمركية.

أما فيما يتعلق بالخسائر النسبية المتوقعة في سنة 1998 من رفع القيود الجمركية فهي الأخرى ستختلف من بلد لآخر، و هذا على حسب درجة الاعتماد على الضرائب التجارية، حيث نلاحظ من الجدول أدناه، أن لبنان ستكون البلد الأكثر تؤثر بهذا الحدث، حيث ستخسر ما يقارب 28.8% من إيراداتها.و هذا لاعتمادها الشديد على الإيرادات الجمركية، و نفس الشيء بالنسبة للمغرب، الجزائر، الأردن و تونس حيث ستكون الخسارة أقل نسبيا عن خسارة لبنان، و لكن تبقى مرتفعة.في حين ستكون كل من قبرص، مالطا، تركيا و إسرائيل الأقل تأثرا بهذا الإلغاء، و هذا راجع إلى ما حققته من تقدم في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، و إلى وضعيتها

الجيدة.و تعتبر سوريا و مصر من البلدان العربية الوحيدة، التي سيكون تأثرها قليلا و هذا لقلة اعتمادها على واردات الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة الأورو– متوسطية.

من أهم أهداف مؤتمر برشلونة هو تأسيس منطقة للتبادل الحر، و التي ستحقق مزايا كبيرة، و تعظم المكاسب المستقبلية. و لكن مما لا شك فيه أنه سوف تلقى على كاهل الدول المتوسطية الشريكة خاصة العربية الكثير من الأعباء. لذا يتطلب من هذه الدول الالتزام ببعض الاجراءات و تنفيذ بعض الشروط من أجل إنجاح هذه الشراكة، و من أجل تعظيم المزايا و التخفيف من حدة الآثار السلبية المنتظرة.

الفرع الأول: العمل على تحقيق استقرار اقتصادي كلي.

سيعمل رفع الحواجز الجمركية أمام الواردات الأوروبية على تخفيض أسعار الصرف الحقيقية لهذه الدول، مما سيخلق ضغوطات مالية و بعض الآثار السلبية، لذا يجب عليها تبني سياسات تتجاوب مع سعر الصرف، تعززها سياسات نقدية و مالية سليمة، وهذا حتى تتجنب حالات عدم التوازن و عدم استقرار الاقتصاد الكلي.و من أجل بلوغ هذا الهدف، يجب على هذه الدول أن تأخذ بعين الإعتبار أربع مؤشرات هامة تساعدها على ضبط سياساتها، و تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال مراقبتها و العمل على تحسينها.

و هذه المؤشرات تتمثل في:

- التضخم.
- الميزانية.
- سعر الصرف الحقيقي.
- الميزان التجاري.

1-التحكم في معدلات التضخم:

يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما، يوضح الحالة المالية لبلد ما، و يقاس بالمستوى العام للأسعار الذي يعرف على أنه التوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع و الخدمات المستهلكة في بلد

ما لذا فالدول الشريكة مجبرة على التخفيض من معدلات التضخم لأن لها آثار سلبية سواء على عمل الدولة و النموالاقتصادي من جهة و على توزيع الدخول من جهة أخرى.

و بالفعل، استطاعت الدول الشريكة تحقيق بعض التحسينات على مستوى معدلات التضخم كما يظهره الجدول التالي و هذا راجع إلى تطبيق قواعد برنامج التعديل الهيكلي.

جدول رقم(06): تطور نسب التضخم للفترة 1999- 2010

الدول	نسبة التضخم (%) 2004-1999	نسبة التضخم (%) 2008-2004	نسبة التضخم (%) 2010 -2009
الجزائر	16.5	12.3	5.1
قبرص	4.7	2.9	3.55
مصر	8.9	10.0	15.1
إسرائيل	7.0	0.9	3.45
الأردن	4.2	6.7	9.65
لبنان	14.6	3	5.6
مالطا	3.05	5.54	3.2
المغرب	3.1	2.2	2.45
سوريا	8.9	12.9	9.00
تونس	3.9	3.4	4.25
تركيا	52.8	9.4	8.35

source indicateurs de développement dans le mande
www.indexmundi.com

2-التحكم في عجز الميزانية:

تعتبر هذه الطريقة من أنجح الطرق لتحقيق التوازنات الكبرى حيث تتبع الدولة سياسة معينة من أجل ذلك و هذا حسب وضعيتها الاقتصادية، فتقوم باختبار أحد الأشكال الثلاثة للميزانية:

1) **ميزانية متسارعة:** تقوم الدولة بإتباع هذا الشكل من الميزانية لغرض إنعاش اقتصادها فتقوم برفع النفقات و تخفيض الإجراءات الجبائية.

2)**ميزانية الكبح:** و هذا النوع يمتاز بالصرامة في التنفيذ حيث تقوم الدولة بالتباطؤ في النفقات و رفع الضرائب الجبائية، و تعرف هذه الميزانية بالمتوازنة حيث إذا كان هدفنا مثلا محاربة التضخم وجب عليها تخفيض الطلب الكلي أو تخفيض العجز.

3)**ميزانية محايدة:** و يكون فيها ارتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو. فحالة الميزانية هي مرآة عاكسة للوضعية الحقيقية للبلد، و مدى قدرته على مواجهة الضغوطات، لذا كان من أهم الشروط الواجب تنفيذها و هذا ما عملت على تحقيقه الدول المتوسطية الشريكة، حيث حققت بعض التحسينات على مستوى رصيد ميزانيتها في السنوات الأخيرة.

3- سعر الصرف الحقيقي:

من بين الاختلالات التي تعرض لها الدول على مستوى اقتصادها الكلي هي تلك التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية، حيث أن المرونة الغير كافية في أسعار الصرف تؤدي إلى معدلات تضخم ضخمة، و هذا يعمل على المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي و التي تتبعها تقلبات تصحيحية كبيرة لسعر الصرف الاسمي، و كان هذا النمط في الجزائر حتى سنة 1994 و مصر حتى 1991.أما لبنان، فقد كان سعر الصرف الحقيقي سريع التقلب و هذا بالرغم من نظام السعر المرن .لذا كان من الواجب على دول جنوبي المتوسط التحكم أكثر في تقلبات أسعار الصرف، و هذا ما اتضح فعلا من خلال إتباع بعض البلدان بالمنطقة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى منع سرعة التقلب في أسعار الصرف الحقيقية، و لكن مع كل هذه المحاولات كان أداءها فيما يتعلق بهذا المعيار اضعف من أداء أعضاء الاتحاد الأوروبي.

4-توازن الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري مؤشرا من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بسبب تأثره بقيود التجارة فهو يعطي صورة توضيحية حول تدفقات السلع و الخدمات. و هو كما هو معلوم

الفرق بين الصادرات و الواردات الذي يمثل الرصيد الجاري، فإذا كان هذا الأخير موجبا هذا يعني أن للدولة فائضا، إذا كان العكس فالدولة في حالة عجز. أما إذا تساوى الطرفين نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.لذا عملت و تعمل الدول الشريكة على تحسين الرصيد الجاري للميزان التجاري فخلال السنوات الأخيرة نميز بعض التحسنات بالرغم من بقائها سالبة في أغلب الدول.

جدول رقم(07) تطور رصيد الميزان التجاري للدول الشريكة للمتوسط، للفترة ما بين (1995–2010) (من الناتج الخام%)

الدول	رصيد الميزان التجاري 2000-1995	رصيد الميزان التجاري 2005-2001	رصيد الميزان التجاري 2010-2006
الجزائر	5.93	15.30	32.16
قبرص	- 3.1	-4.2	- 6.2
مصر	- 6.84	- 3.08	- 6.72
إسرائيل	- 4.41	- 1.33	- 1.7
الأردن	-22.11	- 27.36	1.7
لبنان	- 21.6	- 23.0	-36.46
مالطا	- 3.5	- 8.2	- 4.8
المغرب	- 4.44	3.6-	-9.95
سوريا	- 1.3	4.25	- 0.54
تونس	- 2.89	- 3.22	- 3.04
تركيا	- 3.43	- 0.28	- 5.13

المصدر: البنك العالمي 2010.

الفرع الثاني: العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعتبر هذا العمل من مسؤولية الدول المتوسطية الشريكة التي ترغب في رفع حجم استثماراتها و زيادة طاقتها الإنتاجية، و تحسين قدراتها التنافسية و الاستفادة من المهارات و التكنولوجيات المتطورة.و لكن مما هو ملاحظ أن بعض هذه الدول جلبت هذه الاستثمارات بوتيرة غير كافية و البعض الآخر سجلت تراجع في حجمها. و من أجل تحسين هذا الأداء و النجاح في جذب أكبر عدد ممكن من هذه الاستثمارات على هذه الدول الاستجابة للشروط التي تمليها عليها دول الاتحاد الأوروبي و الشركات العالمية، و من أهمها:

1/ إظهار الصورة الحسنة:

إن المستثمرين الأجانب ينظرون إلى الدول النامية أنها دول غير مستقرة و لا يمكن الاعتماد على حكومتها لذا على هذه الحكومات بذل ما في وسعها لخلق صورة أفضل لبلادها، و هذا يتطلب جهدا مستمرا في العلاقات العامة تهدف إلى إعطاء صورة حسنة عن الدولة خاصة حول أمنها الداخلي و استقرارها السياسي، و نموها الاقتصادي، و يجب عليها أن تعمل من أجل خلق الثقة في قدراتها، فالثقة من الصعب الحصول عليها و لكن من السهل فقدانها. فالمستثمر يحكم على أي دولة بناءا على أدائها السابق فالدولة التي لم تفي بوعودها أو أخلفت بتعاقداتها ستعمل على إبعاد المستثمرين الأجانب، و هذا مهما كانت الوعود و الجاذبية.و باعتبار دول جنوب المتوسط من الدول النامية عليها أن تهتم بهذا الجانب، و تحاول قدر المستطاع تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب خاصة الأوروبيين.

2/ تحسين مناخ الاستثمار:

يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر لنجاح جذب المستثمرين الأجانب و الذي تعمل جميع دول المتوسط على تحقيقه.و يجب الإشارة إلى إن الأمر لا يقتصر على توفير المناخ التشريعي الذي يقدم إعفاءات على مختلف الضرائب[1] ، بل يتسع المفهوم ليشمل الإطار العام للعمل تتمثل أهم عناصره في ما يلي:

[1] د.سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص.251.

- توفير الديمقراطية الكاملة و المتكاملة.
- توضيح الرؤية المستقبلية، و استقرار التشريعات و البيئة الاستثمارية.
- أن تكون هناك عدالة و مساواة في التعامل مع المستثمرين.
- المرونة، و إزالة كل العقبات من بيروقراطية و صعوبة التعامل مع البنوك.و بالإضافة إلى كل ما سبق، على هذه الدول أن تحفز المستثمر للقطاع الخاص من خلال إزالة كل القيود التي تعيق عمله، و تقديم تحفيزات في مجال التصدير، و تبسيط العمليات و الإجراءات الضريبية.

الفرع الثالث: اتباع سياسة مالية ملائمة

تعاني دول جنوب و شرق المتوسط من سوء سياساتها المالية، فهي تحتاج إلى تغيير سياساتها السابقة و تعويضها بسياسات مالية أكثر نجاعة و انضباط و هذا من خلال اتباع تعديلات مالية و نقدية من أجل تحسين وضعيتها، و يتمثل هذا في:

1-التقليل من الاعتماد على الضرائب الجمركية:

تتصف دول جنوبي المتوسط باعتمادها الكبير على الإيرادات الجمركية، و هذا ما سيخلق لها مشكلا كبيرا من جراء رفع الحواجز الجمركية عند تأسيس منطقة التبادل الحر، و سيترتب عليها خسائر كبيرة ستعمل على إحداث ضغوطات كبيرة على التوازنات المالية الكبرى، لذا و حتى تتجنب تلك الدول هذه الخسائر يجب عليها التقليل من اعتمادها الشديد على هذا النوع من الإيرادات من خلال تغيير سياساتها المالية بتطبيق إصلاحات ضريبية، و تعزيز أنظمتها الضريبية المحلية و عصرنة إدارتها الجبائية حتى تتماشى أكثر مع نظام اقتصاد السوق و تقوم بتعويض تلك الضرائب بضرائب محلية و بهذا يمكنها التقليل من الخسائر المالية.

2-التخفيض من الديون الخارجية:

تعتبر الديون الخارجية مشكل تعاني منه معظم دول جنوب و شرق المتوسط، و هذا ما يؤثر سلبا غلى نموها و نشاطها الاقتصادي، حيث ضخامة الديون تعمل على تعقيد عمليات التصحيح الاقتصادي الكلي، كما قد تقلل من احتمالات جذب المستثمرين الأجانب، و تعمل خدمات الدين المرتفعة على فرض أعباء ثقيلة على ميزانية الدولة و على ميزان مدفوعاتها وهذا

أمر يقلق المستثمرين، و يحد من الموارد المالية المتاحة للبلد و يخفض معدلات الاستثمار و الإنتاج و يعمل على رفع معدلات التضخم و البطالة و تدني مستوى الاستهلاك و الدخل الفردي[1].و سيكون تخفيض نسب الديون الخارجية أمرا حاسما للدول التي تعاني من هذا المشكل و يتطلب منها تطبيق تعديلات مالية أكثر صرامة.

الفرع الرابع: تشجيع الانفتاح نحو العالم

بغرض تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد السوق، ، و انفتاح اقتصادي كبير و هذا من خلال:

1- تغيير دور الدولة: إذ يجب أن تتراجع الدولة عن مهامها السابقة من دولة مسيرة للشؤون الاقتصادية إلى دولة مراقبة التوازنات الاقتصادية الكبرى، و تعمل على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

2- تحرير التجارة :و هي مرحلة هامة للانفتاح على العالم الخارجي و يكون ذلك بإلغاء كل الحواجز الجمركية و الغير جمركية لخلق جوا أكثر تنافسا بين المنتوجات الداخلية و الخارجية، بالإضافة إلى تشجيع الاستمرار في تطبيق مبادئ التعديل الهيكلي خاصة الخوصصة و تشجيع القطاع الخاص. و بناءا على ما سبق حتى تتمكن دول جنوبي المتوسط من انجاح هذه الشراكة يجب عليها القيام بمايلي:

- **على المستوى الاقتصادي:** عصرنة الهياكل الاقتصادية و ترقية القطاع الخاص.
- **على المستوى الاجتماعي:** عصرنة الهياكل الاجتماعية و تقليص الآثار السلبية لتطبيق البرامج.
- **على المستوى التأسيسي:** خلق محيط مشجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة و خلق إطار تأسيسي وتنظيمي مشجع لاقتصاد السوق.

[1] OULDAOUDIA Jaques, « les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe », mode arabe Maghreb – Machrek . N°153 juil – sept 1996, P.50.

الخلاصة:

عانت الدول العربية المتوسطية مشاكل إقتصادية عديدة على مستوى توازناتها الكلية،كالعجز المزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول وثقل حجم المديونية وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة ونقص البنى أوالهياكل القاعدية الضرورية لعملية الإقلاع الإقتصادي، وظلت هذه الدول تصارع من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتصحيح هذه الإختلالات بإصدار جملة من النصوص القانونية في إطار الإصلاحات الإقتصادية المشجعة للإستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء، وتشجيع القطاع الخاص، وإعادة النظر في الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية لهذه الدول من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي والإستفادة من خبرات وتجارب الدول

فسعت هذه الدول منذ نيلها إستقلالها لإقامة علاقات متكافئة مع الدول الأوروبية خصوصا، وإقامة حوار يخدم المصالح المشتركة لأوروبا والعرب على حد سواء، غير أن الأوروبيون كانو ينظرون دائما إلى المنطقة العربية على أنها خزانات نفط تمدهم بالطاقة التي يريدونها، إلى أن جاءت حرب أكتوبر 1973 الذي أتخذ فيها العرب آن ذاك قرارا شجاعا بتخفيض إنتاج النفط وفرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نتيجة إنحيازهم المفرط للمواقف الإسرائيلية، ففي ضوء هذه المعطيات كان على أوروبا أن تتحرك للقيام بدور فاعل في المنطقة، فأراده العرب سياسيا يساهم في حل الصراع العربي– الإسرائيلي بما يتوافق مع الحقوق المشروعة للعرب، وأراده الأوروبيين سياسيا في بعض الأحيان وإقتصاديا في كل الأحيان،وهكذا بدأ الحوار لسنوات شكلت فيه الفترة (1973- 1977) ذروة الحوار إنعقدت خلالها عدة إجتماعات أبرزها إجتماع القاهرة سنة 1975، إجتماع تونس 1977 وإجتماع بروكسل في نفس السنة، لكن توقف هذا الحوار بعد إتفاقية كامب ديفيد سنة 1978، وهذا لعدة أسباب: منها ضعف الصف العربي الذي ظهر منقسما تجاه هذه الإتفاقية، وكذا عدم قدرة أوروبا على الإستقلال بقراراتها عن الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى عدم تخلي أوروبا عن نظرتها الخاطئة للعرب والإسلام بما تعتقده من أخطار على أمنها من الإرهاب والهجرة، فهل ستعدل أوروبا عن هذا الموقف بفضل السياسة المتوسطية المتجددة التي تدعوا إلى إقامة شراكة أورو–متوسطية متكافئة وإنشاء منطقة إزدهار مشتركة تشمل جميع الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وتخدم مصالح جميع الأطراف.

الفصل الثاني
التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق

إن احتلال التكامل الاقتصادي لمكانة بارزة في الاقتصاديات الحديثة على وجه الخصوص بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إدراك جميع دول العالم لأهمية وضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في ما بينها.

ويرى البعض أن الدوافع الأساسية التي تكمن وراء التكامل الاقتصادي هي دوافع سياسية في المقام الأول و تليها بعد ذلك الدوافع الاقتصادية، غير أنه إذا أمعنا النظر في هذه الأمور لوجدنا أن هناك نوع من الارتباط بين كل من الدوافع السياسية و الدوافع الاقتصادية و تاريخيا لم يشمل الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي للدول المتقدمة فقط، و إنما شمل هذا الاتجاه أيضا الدول النامية، إذ نلاحظ قيام عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الدول المتقدمة منها "إتحاد البينلوكس" و "السوق الأوربية المشتركة".

كما نلاحظ أيضا قيام عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الدول النامية منها على سبيل المثال "منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية و المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" فالدول الصناعية في التكامل وسيلة فعالة للمحافظة على منجزات تقدمها و إستمراريته و تحقيق الاستقرار الاقتصادي أما بالنسبة للدول النامية فإن أهمية التكامل تزداد بشكل واضح و جلي فهو يعد أداة ضرورية لعلاج العديد من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها كما أنه يساعد على كسر الحلقة المفرغة للفقر ومن ثمة الانطلاق نحو التنمية والتصنيع.

و في هذا الفصل سنتناول التكامل الاقتصادي بصفة عامة و الغرض منه هو توضيح مفهوم التكامل و الأسس التي يقوم عليها و أشكاله علاوة على أثاره و كذا التعرض إلى أهم الكيانات و التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، حيث تعتبر رمز العلاقات السياسية القائمة بينها وأحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاديات الدول المتكاملة، وقبل أن نتعرض لجوهر الدراسة ينبغي أن نبدأ بتحديد المفاهيم الأساسية للتكامل ومقارنة بين مناهج التكامل ومعرفة مختلف المراحل التي تم بها.

المطلب الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي:

تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي و لم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد للتكامل، فنبدأ بالتعريف على معنى كلمة تكتل أو تكامل، فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل[1].

الاتجاه الأول: يعرف التكامل على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما".

الاتجاه الثاني: يعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة"، ويعني في مضمونه أن التكتل هو الوصول إلى الإحساس بالحاجة وإقامة مؤسسات واتخاذ إجراءات من القوة والانتشار حيث تضمن التوقع مكان بإمكان إجراءات التغيير السلمي بين السكان في داخل إقليم معين.

وقد عرف العديد من علماء الاقتصاد التكامل الاقتصادي، فقد عرف بيلا بلاسا التكامل بأنه "**عملية وحالة**" فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة فهو يشير إلى انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[2].

ويرى فرنسوا بيرو أن التكامل هو "فعل يجمع عناصر لغرض تكوين كل، أو ينمي انسجام كل موجود من قبل".[3] ويرى ميردال أنه عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية يتم

---

[1] إكرام عبد الرحيم، "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**"، دار العربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002، ص42

[2] عماد الليثي، "**بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 17.

[3] فضيل رابح، "**التكامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة والإقليمية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 65.

بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى خفض تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي وإنما على المستوى القومي أيضا.

أما الاقتصادي فان سيرجيه فيوضح أنه قرار يتخذ بحرية بين دولتين او اكثر مجموعة من الدول المتقاربة في الموقع الجغرافي، أو المصالح الاقتصادية لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.[1]

ويعرفه تنبرجن "على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي ففي جانبه السلبي يشير إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما من الناحية الإيجابية منه فيشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الانسياق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول.[2]

ويجب أن نشير هنا إلى الفرق بين التعاون والتكامل، فالتعاون الاقتصادي هو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة على خلاف التكامل الذي يهدف إلى إزالة كافة التمييز بينهما وخلق كيان اقتصادي جديد.

ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له يتلخص في أن:

"التكامل الاقتصادي هو اتفاق إداري بين دولتين أو أكثر يقوم على أساس إزالة كافة القيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيقا للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء".

المطلب الثاني:مناهج التكامل الاقتصادي:

يشير التحليل السابق لمفهوم التكامل الاقتصادي أن هناك منهجين للتكامل أطلق على المنهج الأول بالمنهج التقليدي أم المنهج الثاني فيسمى بالمنهج البديل للتكامل.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**"، الناشر، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص 14.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع، ص 15.

1. المنهج التقليدي: يعتبر هذا المنهج هو الأكثر رسوخا ووضوحا بل الأكثر إقناعا بأن عملية التكامل الاقتصادي تخضع لنظرية المراحل التي يشير إلى أن عملية التفاعل الاقتصادي تخضع لعدة درجات معينة للتكامل الواجب تطبيقها، وتتمثل في منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق الأوروبية المشتركة والتحاد الاقتصادي، الاندماج الاقتصادي، وبالتالي فهو الأصلح للتطبيق بشيئ من التطوير والمرونة.

ورغم نجاح هذا المنهج في تحقيق أهدافه في الدول المتقدمة، كالاتحاد الأوروبي، إلا أنه لم يلبي طموحات الدول النامية التي تسعى إلى النمو بعيدا عن الضغوط المترتبة عن هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات التجارية الدولية، مما أدى إلى رفض هذا المنهج من طرف بعض الاقتصاديين المهتمين باقتصاديات الدول النامية خاصة وأن اتفاقيات التكامل بين الدول الصناعية كانت أكثر نجاحا من اتفاقيات التكامل بين الدول النامية وفق المنهج التقليدي.

2.المنهج البديل للتكامل: ويطلق عليه بالمنهج الحديث للتكامل، وهو يجمع بين الإقليمية والعالمية، ويعتبر أسلوبا براجماتيا بثته الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها، وكان في مقدمة هذه الأهداف إيقاف ضغوط الهجرة المتزايدة من المكسيك وتصوير الأمر على أنه أسلوب أفضل من أجل التنمية مع دولة أو دول مختلفة، وكذلك كسب المزيد من الأسواق الخارجية.

ويتضح مما سبق أن هناك اختلاف في معظم الخصائص، والجدول التالي يلخص نقاط الاختلاف والتشابه بين النموذجين: [1]

[1] فضيل رابح، مرجع سابق، ص 66.

جدول رقم (08):مقارنة بين الشكلين القديم والجديد للتكامل الاقتصادي.

المميزات	الشكل التقليدي (القديم)	الشكل البديل(الجديد)
البعد الجغرافي	منطقة تشمل بلدان متجاورة	منطقة أو أكثر متجاورة
الاجتماعي والثقافي	الإلحاح على التقارب لغرض البلوغ إلى الوحدة كهدف	تنوع الخصوصيات
الحافز السياسي	السلم، الأمن، تفادي النزاعات والحروب	تعزيز وتدعيم الاستقرار الاقتصادي والسياسي
التحرير التجاري	اتفاقيات تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتنتهي بالوحدة الاقتصادية	منطقة تجارة حرة، الآجال فيها مختلفة حسب ظروف كل دولة
مبدأ المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح البلدان الأقل نموا	غير مسموح به مع تعويض لصالح البلدان الأقل نموا
البعد التجاري	المنتوجات الصناعية	السلع والخدمات مع تعزيز الصادرات
عوامل الإنتاج: رأسمال	تحرير تدريجي مع تهيئة شروط التكامل النقدي	من البداية يفترض حركة رؤوس الأموال من البلدان السائرة في النمو
: العمل	يؤجل إلى غاية مرحلة الاتحاد الجمركي	غير متاح بالنسبة لمواطني البلدان الأقل نموا
تنسيق السياسات	تدريجيا مع سلطة فوق وطنية	تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات والأطراف الأكثر نموا
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية مع أمل الوصول إلى وحدة سياسية	مرحلة واحدة تقتصر على التحرير التجاري ورؤوس الأموال

المصدر: فضيل رابح، مرجع سابق، ص 66.

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي:

يتم تنسيق التكامل الاقتصادي عادة تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية ويتوقف بنيان هذه الأشكال على الهدف من إتباعها والمجال أو القطاع المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق التكامل، وتتراوح هذه الأشكال بين أقل درجة وهي مناطق التجارة الحرة إلى أعلى درجة من درجات التكامل وهي الاندماج الاقتصادي وهي كالآتي:

1. منطقة التجارة الحرة (Zone de libre échange): في هذا الشكل تقوم كل الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات بعضهم البعض، ولكن في الوقت ذاته تحتفظ كل دولة باستقلالها في وضع السياسات التجارية مع دول العالم الخارجي غير الأعضاء في التكامل، وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تضع كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة تعريفتها الجمركية الخاصة بها، قد تجد الدول الغير أعضاء أنه من المربح تصدير منتجا للدولة العضو التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الخارجية، وعندئذ تقوم من خلالها بإعادة تصديرها إلى

بقية الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة التي تحتفظ برسوم خارجية مرتفعة نسبيا، وبدون الاتفاق على "قواعد المنشأ" بين الأعضاء في منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالدول منتجة السلعة، فإنه لا يمكن الحيلولة دون استخدام الدول غير الأعضاء لإستراتيجية التحويل هذه في تفادي بعض قيود التجارة في الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية، وكانت منطقة التجارة الحرة الأوروبية تعد أكثر مناطق التجارة الحرة بروزا لعدة سنوات. [1]

2. الاتحاد الجمركي(Union douanière): يتعلق الأمر بتقنية إلغاء الحقوق والرسوم الجمركية على المبادلات الجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، علاوة على توحيد السياسة التجارية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي، ونظرا لوجود تعريفة جمركية خارجية موحدة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، فإن ذلك يقضي على إمكانية التحويل التي تقوم بها الدول الغير الأعضاء.

ويعد اتحاد البينيلوكس الذي تأسس عام 1947 أحد الأمثلة على الاتحادات الجمركية، حيث تشير كلمة بينيلوكس إلى الأحرف الأولى لأسماء ثلاث دول يضمها وهي بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ، واندماج هذا الاتحاد في المجتمع الاقتصادي الأوروبي عام 1958.

والخلاصة أنه في كلتا المرحلتين الأمر يتعلق بصفة واضحة حول مبدأ حرية التجارة، الذي يهدف إلى توظيف جيد لعوامل الإنتاج.

3. السوق المشتركة(Marché commun): إن حرية انتقال السلع والخدمات يبدو أنها غير كافية لغرض الوصول إلى تحقيق مجال اقتصادي متماثل، وهذا لسببين على الأقل:

الاول: فيما يخص توظيف النشاطات وهذا يتطلب حركية انتقال ليس للسلع فحسب بل حتى عوامل الإنتاج في حد ذاتها، أي انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة.

الثاني: لغرض إيجاد بعض التنسيق الجبائي، فالسوق المشتركة يشترط إزالة كل العوائق التي تعيق حركات السلع والخدمات، يضاف إلى هذا حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وتحصيل بعض الجباية وحرية الإقامة على إقليم السوق المشتركة، فهذا أيسر وفق المبدأ المجسد للحريات الأربع: حرية انتقال السلع، الخدمات، الأموال، الأشخاص. [2]

---

[1] عماد الليثي، مرجع سابق، ص ص 24-26.

[2] فضيل رابح، مرجع سابق، ص 42.

ولقد أسست معاهدة روما عام 1957 سوق مشتركة في المجتمع الأوروبي الذي رسميا في الأول من يناير 1958 وأصبح الاتحاد الأوروبي في الأول من نوفمبر 1993.

ويمكن التوقع في ظل السوق أن يتم مضاعفة الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية، بما فيها الضريبة الإنتاجية وغيرها.

4. الاتحاد الاقتصادي: تعد هذه المرحلة صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة، حيث تنطوي على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة وتتضمن أيضا ما يسمى بتكامل السياسات، وتسعى كل دولة من الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية، بل واجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار فيما بين الدول الأعضاء ، بالإضافة لذلك فإن هذه المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية وتأسيس سلطة عليا فوق القومية تلزم كل الدول الأعضاء، وعندما يتخذ الاتحاد الاقتصادي عملة موحدة فإنه يصبح اتخاذا نقديا أيضا كما حدث في الاتحاد الأوروبي مع بداية عام 2002 حيث ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض وينتهي الأمر بوجود العملة الموحدة التي يشرف بنك مركزي فيها يطلق عليه التكامل النقدي. [1]

5. الوحدة الاقتصادية (union économique) : إن مفهوم الوحدة الاقتصادية الذي قدمه بيلا بلاسا على أنها إلغاء للقيود على حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، مع إيجاد درجة من درجات التجانس في السياسة النقدية هو مفهوم قابل للتعديل[2].

فالوحدة الاقتصادية تمثل المرحلة الأخيرة من البناء الإقليمي، فالأمر يتعلق بسوق مشتركة معززة بسياسة اقتصادية، نقدية، جبائية وقطاعية منسجمة، وسريان مفعولها يقتضي إقامة سلطة فوق وطنية أين يكون تطبيق القرارات المتخذة بقوة القانون على كامل الأقاليم الوطنية، والمبادئ التي تحكم سلوكات مختلف المتعاملين في مجال معين هي متماثلة وموحدة، فهي تعبر عن الخاصية التي تسيطر من المركز القيادي للمؤسسات المحول لها تلك السلطة، وانطلاقا منها تمارس السيادة السياسية. [3]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 29.

[2] سمير محمد عبد العزيز، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 158.

[3] فضيل رابح، مرجع سابق، ص 44.

وفي هذا السياق يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يستدعي التكامل السياسي.

المبحث الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي دوافعه وآثاره.

مما لا شك فيه أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها، وتنقسم هذه المقومات إلى مقومات سياسية التي تتمثل في وجود أنظمة ذات طبيعة متماثلة حتى يكون هذا الأساس لوجود تكامل اقتصادي تام، كما تعتبر المقومات الاجتماعية عاملا أساسيا ومهما للتكامل، بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية، والتي سنركز عليها في المطلب الأول ونتطرق لها بنوع من التفصيل، أما المطلب الثاني فسنتطرق إلى الدوافع والأسباب التي تؤدي بالدول إلى اللجوء إلى تكامل اقتصادي وفي المطلب الأخير نتطرق لأثار التكامل.

المطلب الاول: مقومات التكامل الاقتصادي:

1.توفير الموارد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتمكن لها بعض الدول تتوفر لها إمكانات زراعية واسعة، وإمكانات مائية وفيرة، بحيث يتاح معها زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره، اعتمادا على هذه الإمكانيات في حين تتوافر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا، إلى غير ذلك، وهذا يوفر أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل وذلك بان تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات وتطور النشاطات عموما وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية او نقصها سيؤدي إلى إعاقة عملية التوسع في هذه النشاطات. [1]

2. التخصص وتقسيم العمل: حتى يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل والذي يسمح بوفرة الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة من الدول المتكاملة، بما يضمن استفادة الجميع من التكامل، ولا شك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل وديمومته ونجاحه، في حين أن عدم توفر التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى تنافس المشروعات

[1] فليح حسن خلف، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 230.

الإنتاجية القائمة بين الدول المتكاملة مما يؤدي إلى تضرر الدول جميعها أو تضرر البعض منها لصالح البعض الآخر، وذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل سيؤدي إلى تحقيق منافع أكبر. [1]

3. توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: ويقصد بها رؤوس الأموال المادية والبشرية وهنا تبرز أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية وفي تحقيق هذه الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، إذ أن قيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتمادا على ما توفر لديها من عمل ماهر يعيق عملية القيام لهذه النشاطات، نظرا لافتقار هذه الدولة أو تلك لهذا العنصر، كما يتيح توفر هذا العنصر في نفس الوقت لتنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل المختلفة، وزيادة التعامل الاقتصادي بينها. [2]

4. تنسيق السياسات الاقتصادية: يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية: [3]

أ- في النواحي المالية: يتعين توحيد أسعار الضرائب، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل، ذلك لأن اختلاف أسعار الضرائب وتضارب لوائحها بين دول التكامل المختلفة من شأنه تقييد حركة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار بين بلد وأخر، وإلى تقييد مبادلات السلع حتى ولو ألغيت عنها الرسوم الجمركية إلغاءا تاما.

ب- من النواحي النقدية: ويقصد بها تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التحويل بينها، حيث أن منع حرية تحويل العملات إلى بعضها البعض داخل نطاق المنطقة المتكاملة من شأنه إن يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين دول التكامل، هذا فضلا عما تؤدي إليه تقلبات أسعار الصرف وعدم القابلية للتحويل من تقييد حركات انتقالات رؤوس الأموال بين دول التكامل وبعضها البعض.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 234-235.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 57.

[3] عماد الليثي، مرجع سابق، ص 22.

5. توافر البنية الأساسية الملائمة: يحتل وجود بنية أساسية ملائمة مكانة مميزة بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكامل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة حيث أن محدوديتها يؤدي إلى صعوبة الانتقال وإلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية أو الميزة النسبية في الإنتاج،[1] حيث أنه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة، حيث أن زيادة الاتصالات وتقريب المسافة بين دول التكامل الاقتصادي سيؤدي بمرور الوقت إلى دعم مراكز التكتل في إطار التجارة الدولية، ويجعل من السهل إقامة علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع دول أجنبية. [2]

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي:

هناك العديد من الدوافع للتكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع لا يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل هذا التكامل، ذلك أنه إذا كانت حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية فإنها تكون هي الدافع الذي يحفز على التكامل وكلما زاد القدر الذي يتم تحقيقه من هذه المزايا والمنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي ومن أهم هذه الدوافع ما يلي: [3]

1.اتساع حجم السوق: حيث أن حجم السوق يمثل عقبة أساسية تعترض التوسع في الإنتاج بسبب كون معظم الدول وبالذات النامية منها ذات حجم سكاني منخفض يرافقه دخل منخفض وبالتالي قوة شرائية محدودة لا تتيح توسيع السوق أمام العديد من المنتجات في هذه الدول ،فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة حيث يؤدي اتساع

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 56.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 236.
[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 60.

السوق إلى إمكانية إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وهذا سيترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة تتمثل فيما يلي :

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتاجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية .
- يؤدي اتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج.
- يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسين العمل بين الدول الأعضاء في التكامل

2. رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث بالتكامل الاقتصادي يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من جهة أخرى، وكذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة إلى أخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي. [1]

3. إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: ويظهر هذا عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فنقص الخبرات والكوادر الفنية والإدارية في منطقة ما وتوفرها في منطقة أخرى يؤدي إلى حصول المشروعات التي تعاني من النقص على متطلباتها من المنطقة الأخرى التي لديها فائض، بالإضافة إلى ما يوفره التكامل من إمكانات أكبر لتشغيل عنصر العمل بشكل أكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، وبالتالي إنتاج أكبر بالإضافة إلى ما يوفره من خلق توازن بين العرض على العمل والطلب على العمل مما ينجم عنه امتصاص لظاهرة البطالة[2].

4. زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث أن التكامل يتيح إمكانات أكبر لاتساع الإنتاج اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا، واعتماده على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة، وكذلك عن

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، ، مرجع سابق، ص ص 23-24.

[2] أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، جامعة عين الشمس، القاهرة، ،1998،ص30

طريق تشجيع الحافز على الاستثمار ويتوفر لها بذلك قدر أكبر من رؤوس الأموال وقدر أكبر من اليد العاملة، وهذا ما يتيح إمكانات تساعد على التوسع بالإنتاج بشكل أكبر مما يوفر زيادة في الإنتاجية والإنتاج بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج والدخل القومي، وغن متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل بإمكانات التسويق الواسعة بالإضافة إلى الإمكانات البشرية والمادية والمالية وغيرها وكلها تتيح قدرة أكبر على النمو. [1]

5. إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: ذلك أن التكنولوجيا تبرز كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما خاصة في الدول المتقدمة التي تسيطر على هذا المجال الحيوي واستخدامها كأداة رئيسية في امتصاص موارد وثروات الدول النامية عند منحها التكنولوجية التي تحتاجها لعملية التنمية بدون أن تحقق من جراء ذلك تنمية حقيقية، بحكم هذا الامتصاص والاستتراف للموارد وللفائض الاقتصادي الذي يمكن أن يتاح في هذه البلدان، وبما أن معظم الدول النامية عاجزة عن إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية اعتمادا على قدراتها ولذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر فيها، وتتوفر للاقتصاد عن هذا الطريق القدرة على الإنتاج، والقدرة على الاستخدام والنمو، واعتمادا على القاعدة التكنولوجية المحلية وما تتطلبه من قدرات علمية ومادية ومالية.

المطلب الثالث: الآثار الأستاتيكية والديناميكية للتكامل الاقتصادي:

تنقسم آثار التكامل الاقتصادي إلى آثار استاتيكية STATIC تتحقق على المدى القصير، إذ يترتب على القيود التعريفية وغير التعريفية التي كانت مفروضة على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء نوعان من الآثار وإلى آثار ديناميكية DYNAMIC لتحقيق أهداف متعددة على المدى الطويل والتي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو في هذا التكامل.

1.الآثار الاستاتيكية: إن التعاون الاقتصادي يتضمن معاملة تفضيلية للدول الأعضاء إزاء الدول غير الأعضاء، ونظرا لأن شكل التعاون الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في نمط

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 240-241.

التجارة بين الدول الأعضاء، وغير الأعضاء فإن الأثر الصافي على الدول المشاركة يكون على وجه العموم غامضا، ويجب أن نحكم عليه على أساس كل دولة بمفردها.

ويحدث الأثران الإستاتيكيان للتكامل الاقتصادي عند تكوين التكامل الاقتصادي ويطلق عليهما ما يعرف بمصطلحي خلق التجارة وتحويل التجارة[1].

أما عن خلق التجارة فإنه يتعلق بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء بعد قيام التكامل، ويحدث عندما يؤدي التكامل إلى تغيرات في منشأ المنتج من منتج محلي إلى منتج عضو، وأما عن تحويل التجارة فإنه يحدث عندما يوجد تغير في منشأ المنتج من دولة منتجة غير عضو (مواردها أقل تكلفة) إلى دولة منتجة عضو (مواردها أكثر تكلفة).

ونظرا لأن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو تعظيم الرفاهية، فإنه لكي يمكن تقدير أفضلية التكامل الاقتصادي ينبغي البحث في مدى ما يسهم به هذا التكامل في تحقيق الرفاهية ومنه يمكن القول أن الرفاهية الاقتصادية تتأثر كما يلي:

- التغير في حجم المنتجات النهائية وبالتالي حجم الدخل القومي في كل دولة من دول التكامل.
- التغير في مدى التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع الأجنبية في العالم الخارجي.
- إعادة توزيع الدخل داخل كل دولة من دول التكامل.
- إعادة توزيع الدخل بين المواطنين في الدول المختلفة.

بالإضافة إلى آثار أخرى نذكر منها ما يلي:

- يؤدي إلى الادخار الإداري عن طريق التخلص من الموظفين الحكوميين الذين كانوا يقومون برصد سلع وخدمات الشريك التجاري التي تعبر الحدود.
- إن الحجم الاقتصادي للاتحاد يسمح له بتحسين معدلات تبادله التجارية مع بقية العالم الخارجي مقارنة بمتوسط معدلات التبادل السابقة والتي حصلت عليها الدول الأعضاء كل على حدى.
- إن الدول الأعضاء ستحصل على قوة تفاوضية كبيرة في المفاوضات التجارية مع بقية دول العالم الخارجي، مقارنة بما كانت ستحصل عليه من التفاوض وهي بمفردها، حيث أنه عادة ما يؤدي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة تتمتع بالقوة والأهمية الاقتصادية.

[1] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4**، جامعة حلوان، القاهرة، 2003 ص51.

2. الآثار الديناميكية: يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:

- توفير وفرات الحجم الكبير في الإنتاج.

- إن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل يترتب عنه بيئة أكثر تنافسا كما أنه يوسع في حجم السوق التي تستطيع الدولة أن تصرف فيها منتجاتها – أسواق دولة أخرى– بعد أن كانت مقفلة أمامها من قبل.

- من الممكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي أيضا إلى تحفيز الاستثمار في الدول الأعضاء في التكامل سواء من مصادر داخلية أو من مصادر خارجية، فاتساع السوق وما سيتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز على الاستثمار، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع والواقع أن ما سيترتب على التكامل الاقتصادي من اتساع حجم السوق وزيادة نشاط الأعمال والاستثمارات سيؤدي إلى خلق مجالات جديدة للعمل في شتى الميادين، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في كافة الدول الأعضاء في التكامل[1].

- وأخيرا، فإن التكامل الاقتصادي قد يؤدي إلى منافع نظرا لزيادة حرية حركة عوامل الإنتاج، فإذا زادت حرية كل من العمل ورأس المال في الحركة من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، فإن الكفاءة الاقتصادية ستزداد، فإباحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل دول التكامل فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لتحقيق الربح.

كما أن إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى انتقال الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص عددهم أي تشجيع هجرة العمل من مناطق الفائض في قوة العمل إلى مناطق العجز، وهذا يؤدي إلى زيادة التوظيف والتقليل من البطالة داخل دول التكامل.

[1] نفس المرجع ،ص 64.

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي.

عرف العالم العربي منذ منتصف السبعينات وبعد تنامي دورا لقطاع النفطي في الاقتصاد العربي ممارسات خطيرة تمثلت في الميل الاستهلاكي الكبير وزيادة الاعتماد على الأصول المادية المستوردة التي غيرت اتجاه مسيرة التنمية الحقيقية، كما واجه الوطن العربي تحديات جديدة أبرزها احتمال استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة (الناضبة) وتوسع التفاوت التنموي والدخلي والمعيشي وتدهور التوازنات الاجتماعية، فكل هذا أدى إلى اعتماد معظم الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي في مسار الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا، أي ارتباطها الوثيق مع السوق العالمية وتكاملها الدولي على حساب التكامل العربي.

فأمام هذه التحديات أصبح التكامل الإقتصاي العربي ضرورة موضوعية تفرضها هذه المعطيات في عالم يتجه نحو العولمة والإعتماد الإقتصادي المتبادل والتكتلات الإقليمية، حيث تزول فيه الحواجز أمام المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحديات الأخرى المرتبطة بالمشروعات البديلة كالشرق الأوسطي (الأمريكي) والمشروع المتوسطي (الأوروبي)* اللذان يعملان على احتواء المنطقة وفقا لمصالح القوى الفاعلة فيه.

سنحاول في هذا المبحث عرض محاولات التكامل الإقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية وخارجها، ثم ننتقل إلى ذكر معوقات ومقومات التكامل العربي (العمل العربي المشترك)، ثم عرض التجمعات الإقليمية العربية، ثم نحاول في آخر هذا المبحث التطرق إلى نموذج الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل والإندماج الإقتصاديين.

* المشروع الشرق الأوسطي هو مشروع أمريكي الصنع يعمل على إحتواء منطقة الشرق الأوسط بضم إسرائيل إليها تجاريا وإقتصاديا، وهو كرد فعل للمشروع المتوسطي الذي تعمل أوروبا على تقديمه كبديل للدول المتوسطية خاصة دول المغرب العربي والمشرق العربي في إطار مايسمي بالشراكة الأورو- متوسطية وخلق منطقة للتبادل الحر، والملاحظ أن كلا المشروعان يتفقان في نقطة أساسية وهي تحقيق مصالحهم الإقتصادية والسياسية في منطقة تتمتع بموارد طبيعية معتبرة.

المطلب الاول : الإطار المؤسسي للعمل الإقتصادي العربي المشترك : ارتبط العمل الإقتصادي العربي بقيام جامعة الدول العربية سنة 1945 وتم اعتبارها كالمؤسسة الأم للعمل العربي المشترك،ويتشكل الإطار المؤسسي للعمل الإقتصادي العربي المشترك من عدة أجهزة رئيسية نحاول الوقوف عند بعضها بعرض نشأتها التاريخية والمهام المنوطة بها كمايلي:[1]

1- جامعة الدول العربية :

تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في 1945/03/22 من طرف الدول العربية السبع المستقلة آنذاك*، ودخلت حيز التنفيذ إبتداءا من 1945/05/11، وقد جاء ميثاق الجامعة كتعبير عن الواقع الرسمي العربي بعد نهاية الحرب العالمية II وطموح الشعوب العربية وتطلعاتها إلى الوحدة العربية، وقد تزامن ميلاد جامعة الدول العربية مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة الهادفة إلى توحيد جهود العالم من أجل السلم والتعاون بين الشعوب.

إن الغرض من قيام جامعة الدول العربية هو توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها وتنسيق خططها السياسية والتعاون فيما بينها في المجالات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والصحية والثقافية والإتصالات والمواصلات وغيرها، وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على تشكيل ثلاثة أجهزة تباشر الجامعة من خلالها وبواسطتها مهامها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتتمثل في:

1-1- مجلس الجامعة : نصت المادة 03 من ميثاق الجامعة العربية على إنشاء مجلس يعتبر الجهاز الأساسي والهيئة العليا، يتشكل هذا المجلس من ممثلي الدول الأعضاء، ويقوم بعقد اجتماعين عاديين، كما يمكنه عقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب دولتين من دول الجامعة، ويمكن حصر اختصاصات المجلس فيمايلي :

- القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات.
- الإلتزام بما تعقده الدول الأعضاء في الجامعة من إتفاقيات إقتصادية، ثقافية، إجتماعية، قانونية وغيرها.

[1] سليمان المنذري، **تطور الإطار المؤسسي القومي للعمل الإقتصادي المشترك**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمود محمد الإمام، ص ص39-40.

*مصر، سوريا، الأردن، العراق، لبنان، السعودية، اليمن.

- وضع السياسة العامة للجامعة وبرنامج عمل المجلس.
- البت في المسائل التي يعرضها الأمين العام أو الدول الأعضاء على المجلس وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- الإلتزام بتنفيذ قرارات المجلس من طرف الدول الأعضاء.
- بحث التقارير التي تقوم المجالس والمنظمات المتخصصة بإعدادها وإصدار القرارات اللازمة بشأن تلك التقارير.
- تعيين أمين عام للجامعة.

1-2- اللجان الدائمة: تتولى هذه اللجان وضع أسس التعاون وقواعدها وصياغتها في شكل مشروعات إتفاقيات يتم عرضها على المجلس للبت فيها، ومن بين هذه اللجان نذكر:اللجنة السياسية، لجنة الشؤون الإقتصادية، لجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية، لجنة الإعلام، لجنة خبراء البترول، لجنة المواصلات، الأرصاد الجوية، لجنة حقوق الإنسان وغيرها.

1-3- الأمانة العامة: هو الجهاز الإداري للجامعة، فقد نصت المادة 12 من ميثاق الجامعة على أن يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين، ويتم تعيين الأمين العام من طرف مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي دول الجامعة، أما الأمناء العامين يتم تعيينهم من طرف الأمين العام بعد موافقة مجلس الجامعة، ويتضمن الهيكل الوظيفي للأمانة العامة مجموعة من الإدارات الرئيسية والفرعية نذكر منها: الإدارة العامة للشؤون العربية، الإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية، الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية، الإدارة العامة للشؤون الإجتماعية، القانونية، الإدارة العامة للشؤون المالية، الإدارة العامة لشؤون فلسطين....إلخ.

2- المجلس الإقتصادي العربي :

تم اعتبار اللجنة الدائمة للشؤون الإقتصادية التي نص الميثاق على إنشائها الآلية الأولى التي تركز عليها الجامعة جهودها في المجال الإقتصادي، لكن بعد مضي 05 سنوات من إنشاء الجامعة إتضح أن هذه اللجنة (الإقتصادية) لم تعد الأداة التي يعول عليها لرسم وتخطيط التعاون الإقتصادي العربي المشترك، واتضح أيضا أن تحقيق الأهداف الدفاعية للدول العربية يرتبط إرتباطا وثيقا بالتعاون الإقتصادي فيما بينها، وبالتالي سعت الدول العربية إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي وهذا في 1950/04/13 (الذي سبق الإشارة إليها) والتي نصت المادة

الثامنة منها* على إنشاء المجلس الإقتصادي العربي الذي أوكلت له مهام إقتراح ما يراه ملائما على الدول العربية بخصوص توفير الرفاهية في هذه الدول ورفع مستوى المعيشة فيها ومساعدتها على النهوض بإقتصادياتها واستثمار مواردها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتوجاتها الزراعية والصناعية، فكانت بداية العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية عن طريق إنشاء مجلس وزاري سياسي (مجلس الجامعة) ومجلس وزاري إقتصادي (المجلس الإقتصادي).

3- مجلس الوحدة الإقتصادية :

لقد دخلت إتفاقية الوحدة الإقتصادية حيز التنفيذ في 1964/04/30 حيث باشر مجلس الوحدة الإقتصادية العربية مهامه بعقد دورته الأولى بتاريخ 1964/06/13 ويتشكل هذا المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية وهي: المجلس، اللجان الدائمة، والأمانة العامة، فيعتبر المجلس بمثابة الجهاز التشريعي لإتفاقية الوحدة الإقتصادية ويتكون من وزراء الإقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء وهم الممثلون الدائمون لدولهم لدى المجلس ومن أهم إختصاصاته ما يلي :[1]

- العمل على تنفيذ أحكام الإتفاقية وملاحقها وجميع الأنظمة والنصوص والعمل على تعيين الموظفين والخبراء التابعين للمجلس، والأجهزة المرتبطة بها وهذا من الناحية الإدارية.
- أما من الناحية التنظيمية والتشريعية فيعمل المجلس على إنشاء منطقة عربية جمركية موحدة، تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تكييف إقتصاد المنطقة إتجاه الإقتصاد العالمي، وبما تحقق أهداف الوحدة الإقتصادية، بالإضافة إلى تنسيق السياسيات الإقتصادية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات المالية والنقدية وغيرها من القضايا الإقتصادية والإجتماعية الأخرى[2].

*خلال انعقاد الدورة (65) لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1972/03/21 تم إصدار القرار 3387، ومن أهم ما جاء به هو تعديل المادة (08) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي، وتم صياغتها بالكيفية الآتية : ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى المجلس الإقتصادي والإجتماعي يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين تكون مهمته تحقيق الأغراض الإقتصادية والإجتماعية للجامعة، ويتولى هذا المجلس الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية.

[1]راشد البراوي، **الموسوعة الإقتصادية**، مكتبة النهضة المصرية ،مصر، الطبعة (2)، 1987، ص17

[2]سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص49

4- المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية :

ظهرت عدة هيئات ومجالس وزارية وإتحادات ومنظمات في إطار الجامعة العربية ولكنها مستقلة عن الجامعة، وتتمتع بشخصية معنوية وإرادة ذاتية خاصة، طبقا للإتفاقية المنشئة لكل منها، وهذا نظرا للأهداف العامة والمتعددة للجامعة العربية، مما يستدعي التخصص الدقيق لبلوغ أهدافها، لذا تطلب الأمر إنشاء منظمات عربية متخصصة تعمل في نطاق الجامعة، سنقف عند ذكر بعضها بالتطرق إلى نوع المنظمة وتاريخ إنشائها والدول الأعضاء فيها وأهدافها وهذا حسب الجدول الأتي :

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الإنشاء	تاريخ الإتفاقية	تاريخ بدء الإتفاقية	الدول الأعضاء	أهدافها
أولا:قطاع التمويل والنقد 1- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	68/05/16	1971	81/12/18	جميع الدول العربية	* تمويل المشاريع الإنمائية(الإستثمارية) بتقديم قروض طويلة الأجل بشروط ميسرة. * منح الأفضلية للمشروعات الإقتصادية العربية المشتركة. * تقديم القروض من موارد الصندوق التي تتكون أساسا من رأسمال المكتتب به والمدفوع من الدول الأعضاء.
2- صندوق النقد العربي	ديسمبر 1975	76/04/27	77/05/31	ماعدا جيبوتي	* إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي. * تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء. * استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية و تحقيق قابليتها للتحويل و إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء و دفع عجلة التنمية الإقتصادية
3- المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا	1973/05/02	1974	1975	جميع الدول العربية ماعدا الصومال جيبوتي، لبنان ، اليمن.	* الإسهام في تمويل التنمية الإقتصادية للدول الإفريقية. * تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية. * المساهمة في توفير المعونات الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا.
4- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار	1970	1971	75/04/01	جميع البلدان العربية	* تهدف إلى تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به والناجمة عن المخاطر غير التجارية للإستثمار (سواء كانت إستثمارات مباشرة أو إستثمارات محفظة أو قروض طويلة الأجل).

جدول رقم (09): يلخص قائمة المنظمات العربية المتخصصة حسب القطاعات

ثانيا– قطاع النفط : 1– منظمة الدول العربية المصدرة للنفط	--	1968	68/09/09	السعودية، الكويت، أبوظبي، قطر، البحرين، العراق، سورية، مصر، الجزائر.	* تعمل على تحقيق التعاون بين أعضائها في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في إنتاج النفط، تقدير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها.
2– الهيئة العربية للطاقة الذرية	64/09/11	---	88/08/17	--	* تهتم بالإستخدامات السلمية للطاقة الذرية على مستوى الوطن العربي.
ثالثا : قطاع الزراعة والصناعة : 1– المنظمة العربية للتنمية الزراعية	70/03/11	1970	1972	ماعدا لبنان و جيبوتي	* المساهمة في تنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون بينها في جميع المجالات الزراعية، وتحسين وسائل وطرق إستثمارها على أسس علمية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي.
2– المنظمة العربية للتمنية الصناعية والتعدين	78/09/10	--	78/09/10	ماعدا : الكويت	* التنسيق والتكامل الصناعي العربي والمساهمة في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي. * العمل على وضع المواصفات القياسية العربية لتحقيق الجودة والإتقان للمنتوجات العربية. * تنمية الثروة المعدنية في الدول العربية وتحقيق تعاون شامل.
3– المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.	68/09/03	--	71/09/25	ماعدا تونس،الصومال، جيبوتي، البحرين واليمن.	* القيام بدرسات إقليمية تتعلق بالمناطق الجافة بالدول العربية والمصادر المائية المختلفة ووسائل إستغلالها، وأفضل طرق الري والصرف وحسن إستثمار التربة والمياه.
رابعا:قطاع النقل والإتصال: – المؤسسة العربية للإتصالات:	76/02/31	1976	78/07/01	جميع الدول العربية	* توفير وإستثمار قطاع فضائي للخدمات العامة المتخصصة في مجالات الإتصالات السلكية، اللاسلكية لجميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

تابع: للمؤسسة العربية للإتصالات الفضائية:					* مساعدة الدول العربية فنيا ماديا في تعميم المحطات الأرضية وإجراء البحوث والدراسات الخاصة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء.
2- اتحادات الإذاعات العربية	55/10/15	--	69/09/02	جميع الدول العربية	* تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين إذاعات الدول العربية الصوتية والمرئية، وذلك بتعزيز روح الإخاء العربي.
3- الأكاديمية العربية للتكنولوجيا والنقل البحري.	75/04/26	--	72/05/26*	ماعدا : الجزائر، المغرب، موريتانيا، جيبوتي	* تهدف إلى دعم وتطوير قطاع النقل البحري في الدول العربية من خلال تعليم وتأهيل و رفع مستوى العاملين في هذا القطاع.
خامسا : قطاع العمل : 1- منظمة العمل العربية	65/03/21	--	72/09/25	ماعدا : عمان	* تحقيق التعاون بين الدول العربية في الشؤون العمالية. * توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية. * وضع خطة لنظام التأمينات الإجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم ووضع خطة للتدريب المهني.
سادسا:قطاع البحث العلمي والثقافة والتربية : 1- المنظمة العربية للتربية الثقافية و العلوم	64/05/21	64/06/19	70/07/25	ماعدا : لبنان	* التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية ورفع المستوى الثقافي. * تشجيع البحث العلمي العربي بتنسيق الجهود بين الدول العربية في المجالات العلمية والثقافية والتربوية.
2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية	61/04/01	1961	69/01/01	ماعدا : جيبوتي	* العمل على تطوير العلوم الإدارية وتحسين الجهاز الإداري برفع مستوى موظفي الدول العربية وترقيتهم والتقريب بين النظم الإدارية في الدول العربية.

المصدر : سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص(19-29)، وص(39-40)، بتصرف.

* كانت الأكاديمية موجودة منذ سنة 1972 في مصر، ثم أتفق سنة 1975 على تحويلها لمنظمة عربية.

المطلب الثاني : محاولات التكامل الإقتصادي العربي:

تمت محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية والإستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي قصد حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة، وسجل الوطن العربي العديد من صيغ التعاون والتكامل خاصة في المجال الإقتصادي، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية كأول تنظيم قومي في تاريخ العرب المعاصر، واشتملت مسيرة العمل العربي المشترك محاولات عديدة لتحرير التجارة العربية وإقامة سوق عربية مشتركة بفضل الإتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها بين الدول العربية إبتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي لسنة 1950، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت سنة 1953، ثم اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية لسنة 1957 التي أسفرت عن إنشاء مجلس الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981.[1]

ثم عرف بعد ذلك عقد الثمانينات إنشاء ثلاثة تجمعات جهوية (فرعية) ويتعلق الأمر بمجلس التعاون الخليجي (CCG) سنة 1981، ثم إتحاد المغرب العربي (UMA) ومجلس التعاون العربي (CCA) التي تم إنشاؤهما سنة 1989، فضلا عن العديد من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تمت ما بين الدول العربية خارج إطار جامعة الدول العربية.

فمن خلال هذا التقديم سنحاول الوقوف عند عرض هذه المحاولات بشيء من التركيز والإختصار كما يلي:

1- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك سنة 1950 بين دول الجامعة العربي*، وكان من أهداف هذه المعاهدة من الناحية الإقتصادية مايلي:[2]

- التأكيد من جديد على المبدأ الذي تضمنه ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الإقتصادية.

[1] Institut Europèen de recherche sur la coopèration mèditèrranènne et euro-arabe, avec le soutien de la commission europèenne, zone arabe de libre èchange, Mai 2003 .
http//www.medea.be/index.html.

*من بين الدول الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي :سوريا، السعودية، لبنان، مصر، اليمن، العراق، الأردن، وأنظمت إليها سنة 1962 كل من المغرب والكويت وليبيا وتونس والسودان، ثم الجزائر سنة 1964.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص82.

- نصت المادة (08) منها على إنشاء مجلس إقتصادي يتشكل من وزراء الدول الأعضاء المختصين في المجالات الإقتصادية أوممثليهم، ويتمثل دور هذا المجلس في إقتراح ما يراه كفيلا على حكومات الدول العربية لتحقيق أهداف هذا التعاون الإقتصادي العربي.
- دعم التعاون من أجل بناء إقتصاديات عربية قومية وذلك عن طريق الإستثمارات المشتركة وحرية تبادل المنتوجات الوطنية (الزراعية والصناعية).

بعد ثلاث سنوات من إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي عملت الدول العربية على تجسيد هذا التعاون بإبرام اتفاقية أخرى تمثلت في " اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت " بين دول الجامعة العربية * وهذا سنة 1953، حيث شملت هذه الإتفاقية جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية على بعض السلع، الغاية منها إنشاء منطقة تجارة عربية حرة كمدخل لإنشاء فضاء إقتصادي عربي متكامل، وتم اعتبار هذه الإتفاقية من أولى الإتفاقيات الجماعية المنظمة لتحرير التجارة بين الدول العربية، كما أقرت الإتفاقية معاملة تفضيلية للمنتوجات الصناعية الوطنية لهذه الدول بتطبيقها لمعدل جمركي مخفض بواقع 25% من التعريفة المطبقة في الدول المستوردة، فضلا عن التسهيلات التي منحتها هذه الإتفاقية بخصوص سداد قيمة الواردات عن طريق التحويل لبلد آخر أو تحويل بضائع بدلا من النقود، وكذا تسهيلها لحركة تنقل رؤوس الأموال مع ضمان الدول المستقبلة لإستخدامها في الأغراض المحددة قصد حمايتها من التسرب خارج الدول العربية [1]

وقد تضمنت الإتفاقية أيضا إعداد ثلاث قوائم: القائمة الأولى تخص المنتوجات الزراعية والموارد الطبيعية التي ينبغي أن تنتقل بدون أي قيد عبر الدول العربية، أما القائمة الثانية تضم المنتوجات الصناعية وعددا من المنتوجات الزراعية بحيث تم تحريرها بنسبة 25%، أما القائمة الثالثة فتضم منتوجات تحويلية يتم تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50%.[2]

2 - مشروع الوحدة الإقتصادية العربية :

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارا بتاريخ 1956/05/22 في دمشق (سوريا) يقضي بتشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية والخطوات الواجب

*دول الجامعة العربية آنذاك هي (الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا، اليمن).

[1] صلاح الدين حسين السيسي، **الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح**، عالم الكتب، مصر، 2003، ص70.

[2] فؤاد أبوستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004 ،ص126

اتباعها لتحقيق هذه الأخيرة، وتم بالفعل الإنتهاء من إعداده في 03/جوان/1957 ليتم طرحه على النقاش خلال الدورة السابعة والعشرين (27) لمجلس جامعة الدول العربية وهذا في 1957/09/04، إلا أن الموافقة عليه لم تتم إلا من طرف عدد محدود من الدول العربية*، وهذا بعد مرور 05 سنوات كاملة. ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 1964/04/03 أي بعد مرور 07 سنوات من إعداد هذا المشروع، ويدل هذا التأخير على عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول العربية في انجاز هذا المشروع.[1]

ولعل أهم ما كانت تصبوا إليه هذه الإتفاقية (اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية) مايلي:

- حرية تنقل الأشخاص، السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.
- حرية النقل والعبور.
- جعل الوطن العربي منطقة جمركية واحدة.
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والعبور.
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية.
- توحيد التشريعات الإقتصادية والإجتماعية (قوانين العمل والضمان الإجتماعي).
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.
- اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أهداف هذه الوحدة.

وعلى هذا الأساس وبداية من الستينات اتضح للدول العربية أن إقامة وحدة إقتصادية أمرا ضروريا تفرضه طبيعة التطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وبالتالي كان لابد من الإنتقال بمرحلة التعاون من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي إلى مرحلة العمل العربي المشترك فتم خلال سنة 1964 إبرام ثلاث اتفاقيات للتكامل الإقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي وهي:[2]

*وافقت كل من مصر، المغرب والكويت في جوان 1962، والعراق وسوريا في ديسمبر 1962 واليمن في ديسمبر 1963.

[1]سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص79.

[2]حسين عمر، **الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص ص159-160.

- اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية التي تهدف كما سبق الإشارة إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية الشاملة وعبر مراحل تدريجية.
- اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي قصد تحقيق التكامل المالي.
- اتفاقية صندوق النقد العربي من أجل تحقيق التكامل النقدي.

إلا أنه وبالنظر إلى أهداف هذه الإتفاقية التي كانت جد طموحة، غير أن تجسيدها على أرض الواقع لم يكن سهل المنال نظرا للعراقيل التي كانت تقف أمام تحقيق الوحدة أهمها:

- تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الإقتصادية (النظام الإشتراكي المطبق في مصر، النظام اليبرالي المطبق في كل من لبنان والأردن، والنظام المختلط في العراق والسعودية...).
- تفاوت مستويات الدخول بين البلدان النفطية الغنية (كالسعودية، الكويت والعراق) والبلدان الأخرى (كمصر، سوريا، الأردن...).
- ارتباط الدول بمناطق نقدية مختلفة، فبعض العملات ارتبطت بالدولارالأمريكي وأخرى بالجنيه الإسترليني، وأخرى بالفرنك الفرنسي.
- تجاهل الإتفاقية للواقع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للدول الأعضاء، فضلا عن عدم تعرضها بالتفصيل لمراحل تنفيذها وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة للدول الأعضاء بتنفيذها، كما أنه لم يتم وضع سلطة تختص بإصدار القوانين التي تمنع أية دولة عضو من أن تصدر في إقليمها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع الإتفاقية[1].

3-السوق العربية المشتركة :

تم توقيع القرار رقم (17) الذي أنبثقت عنه السوق العربية المشتركة في 1964/08/13 في القاهرة، وتم اعتبار هذا القرار بمثابة الحل الوسط بين اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت لسنة 1953 واتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية، ومرحلة من مراحل هذه الأخيرة في آن واحد.

وقد باشر مجلس الوحدة الإقتصادية العربية أعماله سنة 1964، وكان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة (القرار رقم 17) بمثابة خطوة تنفيذية لتحقيق الوحدة الإقتصادية، وتتلخص أحكام هذا

[1] سليمان المنذري، **تطور الإطار المؤسسي القومي للتكامل الإقتصادي العربي المشترك**، تحرير محمود محمد الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 115.

القرار في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تحريرها من الرسوم الجمركية على مراحل بالتدريج تنتهي بإلغائها تماما حسب أنواع السلع، وكذا تحريرها من القيود غير الجمركية (الإدارية، والنقدية والكمية) * بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء كخطوة أولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة التي يتحرر فيها تبادل المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتوجات الصناعية فيما بينها.[1]

وما يمكن الإشارة إليه أن السوق العربية المشتركة أعتبرت من أهم الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية، حيث جاء قرار إنشاء السوق العربية للتعبير عن رغبة المجلس الإقتصادي في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، غير أن الأهداف والآمال العريضة التي كان يصبوا إليها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لم ينجز منها الكثير، حيث لم يوقع عليها إلا أربع دول فقط* من بين الدول الأعضاء في إتفاقية الوحدة الإقتصادية، إضافة إلى أن قيام السوق العربية المشتركة تم اعتبارها كأنها خطوة إلى الوراء بالنظر إلى مشروع الوحدة الإقتصادية الطموح، واعتبرت على أنها مجرد مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الإقتصادية وعلى أنها خطوة إلى الوراء كونها لم تقتصر إلا على إنشاء منطقة حرة للتبادل ومحاولة إنشاء إتحاد جمركي، بالإضافة إلى أنها لم ترق إلى مستوى الطموحات والآمال الكبيرة لتحقيق التكامل الإقتصادي المنشود، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الإرادة السياسية الكافية لبلوغ هذا التكامل وضعف آليات تنفيذ اتفاقية الوحدةوالظروف التي عرفها الوطن العربي خلال حرب 1967 وحرب 1973[2].

4- إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :

تم سنة 1981 عقد اتفاقية تجارية جديدة سميت اتفاقية " تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية "، و تم التوقيع عليها من طرف جميع الدول العربية، ومن بين أهداف هذه الإتفاقية هو الإعفاء الكامل من الرسوم وإزالة كل العراقيل والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام

*أنظر يمن محمد حافظ الحماقي، **امكانيات الإستفادة الفعلية والمتوقعة من الأطر المؤسسية للتعاون الإقتصادي للدول النامية في دعم الإطار المؤسسي للتكامل العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمود محمد الإمام، ص ص413-415.

[1]سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص87-88.

*و يتعلق الأمر بـــ (مصر، سوريا، الأردن، العراق). ثم ليبيا سنة 1975

[2]حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص162.

المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتوجات الصناعية وفقا لقوائم محددة ضمن مفاوضات جماعية، و نصت هذه الإتفاقية على عدم جواز قيام أي دولة عربية بمنح مزايا تفضيلية لدول غير عربية أكثر من تلك الممنوحة للدول الأطراف ،مع مراعاة الظروف الانمائية لكل الدول الاطراف لا سيما الدول الاقل نموا بمنحها معاملة تفضيلية وفقا لما يقرره المجلس الاقتصادي[1] غير أن هذه الإتفاقية لم تحقق الأهداف المرجوة منها والتي تم الإشارة إليها سابقا، حيث إصطدمت بالعديد من العقبات خاصة ما يتعلق بأسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وتضاربه بين الإعفاء الكامل والإعفاء التدريجي.[2]

5- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GZALE)[3] :

لقد جاء قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته التاسعة والخمسين(59) المنعقدة بالقاهرة ما بين 17-19 فيفري 1997 بالموافقة على إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية خلال 10 سنوات ابتداءا من 1998/01/01 إلى غاية 2007/12/31، وهذا وفقا لأحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (لسنة 1981) بعد إجراء تعديلات عليها تتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وقد بدأ تنفيذ إجراءات التوصل إلى هذه المنطقة في 1998/01/01 وذلك بالتخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والرسوم المماثلة بنسبة 10 بسنويا على التعريفة المطبقة في الدول العربية، وللإشارة فإن المنطقة تضم 18 دولة عربية ماعدا الجزائر، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي)؛ يصل تعداد سكانها إلى 245 مليون نسمة .

[1] د.محمد محمود الامام ،**العمل الاقتصادي العربي المشترك ،ابعاده وتطوره**،معهد البحوث و الدراسات العربية،2001 ،ص139.

[2] صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سبق ذكره، ص71.

[3] **G**rand **Z**one **A**rabe de **L**ibre **E**change

لقد تضمن قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم 1317 المؤرخ في 1997/02/19 والمتعلق بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القواعد والأسس والجدول الزمني الذي تلتزم به الدول الأطراف في الإتفاقية للتحرير التدريجي للسلع والقضايا المتعلقة بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والشروط الوقائية والصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية، بالإضافة إلى القواعد والإجراءات المتعلقة بحالات الدعم واختلال ميزان المدفوعات الناتجة عن تنفيذ هذا المشروع، وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول العربية، علاوة على المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا بمنحها معاملة تفضيلية في إطار هذا البرنامج، لكن ينبغي توضيح طبيعة المعاملة التفضيلية والفترة الزمنية التي تغطيها.[1]

وما يجب الإشارة إليه أن منطقة التجارة الحرة العربية تقوم على الأسس الآتية:

- أن تكون الدولة عضوا في إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لسنة 1981.
- العمل بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء والذي يبدأ سريانه إبتداء من 1998/01/01 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة إلى أن يتم تحريرها بصفة كاملة مع نهاية 2007.
- يتم مراجعة بنود هذه الإتفاقية ومدى تطبيقها كل سداسي من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي.
- يتم معاملة السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذه الإتفاقية نفس معاملة السلع الوطنية بخصوص قواعد المنشأ والمواصفات القياسية وشروط الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.
- لا يحق لأي دولة عضو أن تقوم بإصدار أي تشريع أو قانون من شأنه أن يعرقل هذا البرنامج.
- ضرورة احترام أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة بخصوص الإجراءات الوقائية، ومواجهة حالات الدعم والإغراق والتدابير اللازمة لمعالجة عجز ميزان المدفوعات المحتمل عن تطبيق الإتفاقية.

انطلاقا مما سبق فإن من أهم المزايا التي توفرها هذه المنطقة نوجزها فيمايلي:[2]

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] رنا حمدي علي النجار، **آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004، ص112.

- حرية تنقل رؤوس الأموال والعمالة وما يترتب عنه من زيادة حجم الإستثمارات وزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.
- رفع كفاءة التجارة الدولية بالبحث عن خفض التكاليف في مختلف مكوناتها، ورفع مستوى جودة خدمات التجارة الدولية، وبالتالي رفع كفاءة أدائها باعتبارها عنصرا محددا للقدرة التنافسية والدخول إلى الأسواق.
- الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل وتطوير التجارة مابين الدول الاعضاء حتى وإن كانت بعض الدول تتمتع بمنتوجات متماثلة وبالتالي متنافسة، فيوجد تكامل في العديد من القطاعات (يمكن على سبيل المثال لكل من تونس والمغرب ومصر تصدير منتوجات نسيجية وفلاحية إلى كل من دول الخليج، الجزائر وليبيا).[1]

رغم المزايا التي توفرها هاته المنطقة (GZALE) والجهود المبذولة لإقامتها إلا أنها واجهت ولازالت تواجه من الناحية الإقتصادية والتنظيمية جملة من المشاكل تتعلق بمحتوى وصيغة وأسلوب السعي إلى تحقيقها أهمها:[2]

- لم ينظر إلى التكامل على أنه يؤدي أساسا إلى إلتحام القدرات الإنتاجية وتضافرها بين الدول عن طريق قيام مؤسسات إنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة والأسواق في الدول العربية.
- التركيز الكبير على تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية قبل توفير الظروف والوسائل لزيادة الإنتاج.
- في ظل الواقع الراهن للإقتصاديات العربية وتخلف هياكلها الإنتاجية لا ينتظر أن يؤدي قيام هذه المنطقة (GZALE) إلى تحقيق مكاسب كبيرة للدول العربية.
- عدم توافر هياكل الإنتاج الملائمة للتكامل وكذا الهياكل الأساسية (البنى التحتية) الإقليمية الكافية، بالإضافة إلى التفاوت في مستويات التقدم التي أحرزتها الإقتصاديات العربية وارتفاع مساهمة القطاع الأولى (الإستخراجي) في الناتج المحلي العربي.

---

[1] L'institut europèen de recherche sur la coopèration mèditerranèenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission europèene, op.cit.

[2] عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005، ص204.

- ضعف نسبة التجارة العربية البينية حيث لا تزيد عن 7% إلى 10% من إجمالي التجارة العربية وأقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي العربي.
- عدم وجود آلية لتعويض الدول التي سيلحق بها الضرر، وتتمثل أساليب التعويض إما في إعفاء بعض الدول الأقل نموا أو المتضررة من بعض الإلتزامات أو تقديم مساعدات لها.
- كثرة العراقيل والقيود غير الجمركية وصعوبة إلغائها بصورة فورية، إضافة إلى كثرة طلبات استثناء بعض السلع من التحرير (والتي بلغت حوالي 832 سلعة من أصل 1000 سلعة شملتها الإتفاقية) وهذا ما أدى إلى إفراغ هذه الإتفاقية من محتواها.[1]
- لم تشمل الإتفاقية مجالات التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وكذا حماية حقوق الملكية الفكرية.

ويجب الإشارة أن هذه المنطقة شكلت إبتداءا من 2005/1/1 (من الناحية النظرية) منطقة للتبادل الحر معفاة من الرسوم الجمركية وشهادات الأصل (Certificat d origine) لمحمل المنتوجات الصناعية والفلاحية.[2]

ففي ظل هذه المشاكل التي إعترضت منطقة التبادل الحر (لاسيما ضعف مستويات التبادل مابين الدول العربية) جاءت فكرة مشروع أغادير (Processus d' agadir) في 2001/05/08 بين كل من المغرب، تونس، الأردن ومصر، حيث أعتبر هذا الطرح جد إيجابي لإعطاء دفعة قوية للإندماج الجهوي، تم إمضاء هذه الإتفاقية في 2004/02/25 من طرف الدول الأربع (المذكورة سالفا)، وتضمنت الإجراءات الأتية:

- الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية على المنتوجات الفلاحية والصناعية (دون إدراج القائمة السلبية) بمجرد دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ.
- تبني قواعد المنشأ التراكمي.
- التعهد بإلغاء العراقيل غير التعريفية(الحصص، العراقيل التقنية، قواعد التسيير،....إلخ)
- إيجاد آلية لفض المتزاعات وتسويتها.

[1] Fiche de synthese, L'intègration èconomique règionale dans la zone mèditerranèenne, Actualisation Avril 2005, euromed 2005, p03-04.
[2] Fiche de synthese, euromed 2005, op.cit, p(03)

- متابعة تنفيذ الإتفاقية بواسطة أمانة (حدد مقرها بعمان- الأردن) وعقد إجتماعات سنوية لوزراء الخارجية ووزراء التجارة.

على غرار المحاولات العديدة التي تمت في إطار جامعة الدول العربية، ينبغي الإشارة أيضا إلى الإتفاقيات العديدة التي تمت بين الدول العربية خارج إطار جامعة الدول العربية إما في شكل ثنائي أو جماعي نذكر أهمها :

1- اتفاقيات التعاون الثنائية: هناك العديد من الإتفاقيات الإقتصادية الثنائية التي أبرمت بين الدول العربية، وكانت ترتكز أغلبها على تشجيع التبادل التجاري بين طرفيها، وإعفاء السلع المستوردة من أحد طرفيها من الرسوم الجمركية، ويمكن تقسيم هذه الإتفاقيات حسب موضوعها إلى مايلي:

- اتفاقيات حول تسهيل التبادل التجاري، تهدف إلى تيسير التبادل التجاري وتقرير بعض الإعفاءات الجمركية.
- اتفاقيات حول تسهيل تنقل رؤوس الأموال وتسوية المدفوعات بين الدول العربية وهي اتفاقيات ثنائية تخص القروض المقدمة من دولة عربية إلى أخرى وإقامة مشروعات تمويلية مشتركة (كالصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية (1961)، صندوق أبوظبي للتنمية الإقتصادية (1971)، صندوق التنمية السعودي (1974) الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (1974).
- اتفاقيات التعاون والتوحيد الإقتصادي، وتهدف إلى تشجيع التجارة وتسوية المدفوعات وتحرير تنقل عناصر الإنتاج، وأهمها الوحدة الإقتصادية بين سوريا ولبنان، واتفاقية الوحدة الإقتصادية السورية الأردنية سنة 1956، والوحدة الإقتصادية بين سوريا ومصر (1957).

إضافة إلى الإتفاقيات السابقة التي تم توقيعها خلال الستينات والسبعينات بين الدول العربية، يمكننا إبراز بعض الإتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول المتوسطية(خاصة العربية منها) خلال التسعينات في الجدول الآتي:

جدول رقم(10):يلخص إتفاقيات التبادل الحر مابين الدول المتوسطية(1994-2004):

البلد	تونس	المغرب	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	تركيا	فلسطين	الجزائر	إسرائيل
تونس	–	1999 2000 *2011	1998 1999 2008	1998 1999	–	–	2004 *NEV(**)	–	–	–
المغرب	–	–	1998 1999 2011	1998 1999 2011	–	–	2004 2005 2015	–	–	–
مصر	–	–	–	1998 1999 2005	1998 1999 1999	1991 1991 NEV	قيد التفاوض	–	–	–
الأردن	–	–	–	–	2002 NEV	2001 2002 2005	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	1998 1999 2002	قيد التفاوض	–	–	–
سوريا	–	–	–	–	–	–	2004 2005 2017	–	–	–
تركيا	–	–	–	–	–	–	–	2004 NEV	–	1996 1997 2000
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1994 1995 1995•

Source : DREE, Euromed 2005, Fiche de Synthese,L'integration économique Regionale dans la zone Mediterranéenne, Actualisation Avril 2005.

2- اتفاقيات التعاون الجماعية : وتتمثل في :

- اتفاقية التكامل الإقتصادي بين مصر، السودان وليبيا، وانضمت إليها سوريا سنة 1970واستهدفت توسيع التبادل التجاري بدمج أسواق الدول الأربعة بسوق واحدة، و لم توضع الإتفاقية موضع التنفيذ.
- اتفاقية التنسيق والتكامل الإقتصادي بين كل من العراق وسوريا ومصر سنة 1970، واستهدفت تحقيق التنسيق بين برامج وخطط التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء، و لم تجسد

*نقصد بالتاريخ الأول تاريخ التوقيع، أما الثاني تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، أما الثالث فهو تاريخ نهاية التفكيك الجمركي

** NEV : Non entré en vigueur

•تم إلغاء تطبيق هذه الإتفاقية بسبب الإنتفاضة الفلسطينية.

هذه الإتفاقية على أرض الواقع و لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الخلافات السياسية التي قامت بين أعضائها.

- إتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا، مصر، وليبيا سنة 1971 واستهدف الإتحاد قيام تعاون إقتصادي وتخطيط الإقتصاد الوطني بصفة مشتركة وإقامة عدد من المؤسسات الإقتصادية والمشاريع المشتركة، و لم يستمر هذا الإتحاد و لم يتم العمل بأي من مشاريعه بسبب خلافات سياسية حادة بين أعضائه.

المطلب الثالث : مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي :

الواقع أن الأوروبيين نجحوا في تقديم نموذج رائد للاندماج والتكامل الإقتصاديين فيما بين دولهم، وبالمقابل عرف العرب تعثرا للاندماج والتكامل فيما بينهم رغم المقومات التي تتوفر عليها الدول العربية، فبعد أكثر من أربع عقود من إبرام إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية سنة (1964)، وبداية التعاون الإقتصادي العربي المشترك في إطار المجلس الإقتصادي لازال حجم التجارة العربية البينية لا يتجاوز 7% إلى 8% من مجموع التجارة الخارجية العربية (تصديرا وإستيرادا)، ولازال حجم الإستثمارات العربية البينية لا يتجاوز 6% من مجموع الأرصدة الخارجية للدول العربية (التي تبلغ ما يزيد عن 800 مليار دولار مستثمرة خارج الوطن العربي)،وكذلك الحال بالنسبة لتنقل الأشخاص التي لازالت تحكمه تأشيرة الدخول والخروج عبر الدول العربية.

سنحاول في هذا المطلب الوقوف عند تقصى بعض الحقائق المتعلقة بمعوقات العمل العربي المشترك والإنسداد الذي وصل إليه العرب في مسيرتهم التكاملية منذ ما يزيد عن 40 سنة والإخفاقات التي لازمتها، كما نعرج بالمقابل على أهم المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والتي ترشحه لأن يكون تكتل كبير له وزنه في التكتلات الأخرى.

1- مقومات التكامل الإقتصادي العربي :

إن المساعي الواسعة إلى إقامة تكامل بين الكيانات الاقتصادية، ينبغي عليها أن تتجاوز الاعتبارات القابلة للزوال، و أن تتحرى من المقومات الإيجابية لصالح التكامل و التوحيد الاقتصادي، إنما تكمن في نوع النواقض و الفوائض الموجودة في الموارد و الإمكانيات الاقتصادية و الاجتماعية.

إن التمايز الاقتصادي المتوفر في الوطن العربي و ما يرافقه من اتساع المساحة، و ما يقترن بها من

موارد و إمكانيات اقتصادية، تجعل واقع التكامل الاقتصادي دافعا قويا لجذب بقية الدول نحوها .و من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني، يلاحظ بأن الدول العربية تتوفر على عدة مقومات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو ثقافية، تجعلها كتلة واحدة .و من أهم هذه المقومات:

❖ الموارد الطبيعية:

تزخر الدول العربية بثروات طبيعية هامة، كالثروة البترولية و المعدنية و الثروة الزراعية و الحيوانية و المائية، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة .كل هذه الثروات الهائلة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإنتاجية، مما يساعد على تنويع المنتجات و المحاصيل، و بالتالي التخصص الإقليمي.
إلا أن هذه الثروات تعاني بشكل كبير من سوء استغلالها، نتيجة سوء توزيعها و عدم تكاملها على المستوى المحلي، فهي معرضة دائما للسيطرة الأجنبية .فعدم تناسب هذه الموارد يشجع على إقامة تكامل اقتصادي عربي، لاستغلالها أحسن استغلال و الحد من السيطرة الأجنبية عليها[1].

❖ التقارب الجغرافي:

هناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية على منطقة شاسعة، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا .و يعتبر التقارب الجغرافي من الشروط الأساسية لنجاح التكتل الاقتصادي بين مجموعة من الدول.

❖ الموارد المالية:

تتوفر الدول العربية على موارد مالية هامة، خاصة الدول النفطية منها، حيث تتوفر هذه الأخيرة على فوائض مالية معتبرة، غير أن سوء توزيع هذه الموارد، يعتبر إحدى السمات السلبية في المنطقة العربية، و ذلك لعدم تناسب هذه الفوائض المالية الموجودة في بعض الدول العربية، كالسعودية و ليبيا و الكويت و الإمارات مع المساحة و عدد السكان لهده الدول .مما أدى إلى تخصيص جزء من هذه الفوائض كأرصدة عربية مجمدة في مصارف الدول الرأسمالية .
هذا ما يشجع عل قيام تكامل اقتصادي عربي، يجعل من هذه الفوائض المالية تتجه نحو الدول العربية التي هي بحاجة إليها، لاستثمارها و بالتالي التنمية الاقتصادية العربية المشتركة.

❖ المقومات الديمغرافية

تعتبر المنطقة العربية من المناطق المزدحمة بالسكان و المهددة بالانفجار السكاني .إلا أن نسبة توزيع

[1] د.محمد عبد الغني سعودي،**الوطن العربي** ،المكتبة الانجلو مصرية ،2006 ص12.

السكان في الدول العربية، هي مختلفة و متفاوتة من دولة عربية إلى أخرى .كما أن هناك عدم تناسب بين المساحة و عدد السكان في بعض الدول العربية، هذا ما أدى إلى توفر القوى العاملة في بعض الدول و النقص في البعض الآخر .فالدول العربية التي تتوفر على قوى عاملة، هي بحاجة ماسة إلى فرص عمل متاحة في الدول العربية التي تعاني النقص في اليد العاملة .

إن هذه الصورة للمقومات الديمغرافية في الوطن العربي، توضح ضرورة التعاون و التكامل للحد من الهجرة تجاه الدول غير عربية.

نستخلص من كل هذه المقومات، أن هناك سوء توزيع للموارد الاقتصادية في الدول العربية، و التي أصبحت تشكل قيودا على التنمية الاقتصادية الوطنية، و بالتالي الزيادة في التخلف و تعميق التبعية الاقتصادية.

و لكن هذا لا يعيق عملية التكتل الاقتصادي العربي، لأنه من الشروط الأساسية لقيام التكتل الاقتصادي، يتطلب وجود النواقص و الفوائض في مجموعة الدول التي أرادت التكتل و الدول العربية تتوفر على هذا الشرط .و استنادا لهذه المقومات، فقد قامت الدول العربية بمحاولات عديدة لتحقيق تكتلها الاقتصادي منذ خمسة عقود.

2- معوقات التكامل الإقتصادي العربي :

يمكن إرجاع الإخفاق في تجارب الوحدة الإقتصادية العربية إلى عدة أسباب نوجزها فيمايلي:[1]

1- الأسباب التاريخية : عمل الإستعمار على تفكيك الوطن العربي وتجزئته إلى مجموعة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم والطاقات المادية والبشرية (الطبيعية)، وبالتالي نتج عنها بعض الآثار السلبية على التكامل وهي:

- الخوف من فقدان السيادة، حيث تخشى الكثير من الدول العربية من أن يؤدي التعاون في مجالات معينة إلى ذوبان بعضها في إطار البعض الأخر، وبالتالي فقدان شخصيتها في خريطة المجتمع الدولي، وبالتالي ضعف أو إنعدام حريتها في التصرف، ولهذا تعمل جاهدة لحماية هذا الإستقلال بالتبعية للغرب.

[1]Voir : DREE, L'integration Economique « Sud- Sud », Fiche de Synthese, Actualisation, Janvier 2002,P(5-6).

- الخوف على الثروة، تعتقد الدول العربية الغنية من أن أي عمل عربي مشترك سيؤدي إلى إنفاق أموالها لصالح الدول الفقيرة وبالتالي ستؤثر على مداخليها وتحسين أوضاع شعوبها ومنه على الإستقرار السياسي للبلد.
- عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة للعمل الإقتصادي العربي المشترك وتتجلى مظاهر غياب الإرادة فيمايلي:
  - عادة ما تقوم الدول العربية بإبرام إتفاقيات فيما بينها ولاتلتزم بتنفيذها، وإذا إلتزمت فلا تدخل مجال التطبيق إلا بعد فترة طويلة من الزمن، كون دخول الإتفاقيات حيز التنفيذ يتوقف على المصادقة عليها من قبل عدد معين من الدول الموقعة عليها.
  - إصرار الدول العربية عند إعداد ومناقشة مشروع الإتفاقيات أو القرارات المنظمة للتكامل الإقتصادي العربي على وضع نصوص يتم بموجبها وقف تنفيذ الإتفاقية أوالقرار، وبالتالي عادة ما تكون صياغة النصوص سندا قويا للتهرب من تطبيق الدول الأعضاء للإلتزامات التي تقررها الإتفاقيات والقرارات، ناهيك عن عدم الإلتزام بالإشتراكات المالية للدول الأعضاء.
  - تغلب النظرة الآنية للتكاليف على الرؤية الأبعد للمزايا والمنافع والمصالح القومية، وحجة السيادة الوطنية، وتفضيل العلاقات العربية الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف.
  - تأثر مسيرة التكامل العربي بالمشروعات الإقليمية التي تروج لها المؤسسات الدولية كالمشروع الشرق الأوسطية بديلا عن النظام الإقليمي العربي.

2- الأسباب الإقتصادية : يمكننا تلخيصها فيمايلي:

- الإقتباس غير الواضح من نماذج أو تجارب التكاملات الإقتصادية الأخرى (كالسوق الأوروبية المشتركة) دون الأخذ بعين الإعتبار واقع الدول العربية ومدى ملائمة هذه التجارب مع الظروف الخاصة بها.
- غياب تصور شامل للأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بشكل واضح.

- التشابه والتماثل في الهياكل الإقتصادية والقاعدة الإنتاجية بين الدول العربية وكذا التشابه النسبي في منظومة السلع القابلة للتصدير، الأمر الذي جعل الإقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل.
- ارتفاع الميل الحدي للإستيراد في الدول العربية، مما يعني إمكانية حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وتشابه معظم المشاكل الإقتصادية التي تواجه الدول العربية (كالمديونية، عدم استقرار قيمة الصادرات العربية، عدم كفاية الإنتاج الغذائي لتغطية الطلب، التبعية الإقتصادية للدول الغربية).
- تباين السياسات الإقتصادية بين الدول العربية، والإعتماد الكبير في عدد من هذه الدول على التعريفة الجمركية كمورد مالي، بالإضافة إلى تعدد أسعار الصرف والقيود على التمويل الخارجي وضعف الهياكل الإنتاجية فيها، وغياب أو نقص مرافق النقل والإتصالات وارتفاع تكاليفها، فضلا عن غياب قاعدة للمعلومات المتعلقة بالتجارة والإستثمار.
- تباين نظم التجارة الخارجية وسياستها، فبعض الدول ذات نظم تجارية حرة (كدول الخليج) تصديرا واستيرادا، حيث تتضاءل فيها القيود على حركة السلع والخدمات، بينما نجد دولا أخرى تتمتع بأنظمة تجارية حمائية ذات رسوم جمركية وقيود تعريفية وإدارية مرتفعة.
- تباين نظم الصرف الأجنبي وسياساته، فعلى غرار القيود المفروضة على السلع والخدمات في بعض الدول، والقيود المماثلة على حركة النقود ورؤوس الأموال، نجد إختلاف وتباين في نظم وسياسات الصرف في الدول العربية، فعلى سبيل المثال عرف نظام الصرف في كل من الكويت ومصر تطورات هامة خلال سنة 2003 تمثلت في قرار الكويت بربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وإعلان مصر في أواخر جانفي 2003 تعويم سعر صرف الجنيه المصري، أما فيما يتعلق بنظم الصرف العربية الأخرى لم يطرأ عليها أي تغيير، حيث تربط رسميا كل من الأردن، سوريا ولبنان بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (الست) عملتها باسعار صرف ثابتة أمام الدولار الأمريكي، كما يقوم السودان بربط الدينار بالدولار الأمريكي لكن ليس بسعر ثابت، وإنما يتم مراجعته مرتين في الأسبوع بتدخل البنك المركزي وذلك بإجراء مناقصات يتم خلالها شراء وبيع النقد الأجنبي بهامش في حدود (+) أو (-) 1.5 % حول سعر الصرف المرجعي، وفيما يتعلق بالدول التي تربط عملاتها بسلة من

العملات، تقوم ليبيا بربط الدينار بوحدة حقوق السحب الخاصة وبسعر صرف ثابت، ويقوم المغرب بربط سعر صرف الدرهم بسلة غير معلنة من العملات، أما بخصوص الدول التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تقوم كل من تونس، الجزائر وموريتانيا بتطبيق نظام التعويم المدار للصرف، حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقا لقوى العرض والطلب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل عند الضرورة لإعادة تصحيح سعر الصرف ليتماشى مع جملة من المعايير أهمها: وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات واحتياطي العملات الأجنبية، ومعايير أخرى تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وعليه فإن الإختلاف في نظم الصرف بين الدول العربية شكل عائقا أمام التكامل الإقتصادي والنقدي العربي.[1]

- ضعف الأسواق النقدية والمالية العربية وعدم تكاملها، فلا تتوفر الدول العربية على أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة، وإن وجدت فهي لازالت في مرحلة النضج والتطور ولازالت تتسم بتشريعات غير مرنه، فضلا على أنها لم تلعب دورا رائدا في توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المختلفة.
- عراقيل مرتبطة باستقطاب أو جلب الإستثمارات العربية، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدول العربية لتحسين مناخ الإستثمار فيها، وتوفير الظروف المواتية لجلب الإستثمارات للمنطقة العربية، إلى أن العملية الإستثمارية في هذه الدول واجهت ولازالت تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من حركة استقطاب الأموال العربية للإستثمار في المنطقة، و تتمثل أهم هذه العراقيل فيمايلي :[2]
  - بطء وتعقيد الأجهزة الإدارية وكذا القوانين المفروضة غير الملائمة للإنسياب.
  - حركات التهريب الناشئة عن القلق السياسي وعدم إطمئنان المستثمر العربي ونقص ثقته بسبب تدخل أجهزة الحكم في تغيير التشريعات وتعديلها باستمرار.
  - تردد رجال الأعمال العرب عن الإستثمار في المنطقة العربية ويرجع ذلك أساسا إلى عدم اليقين التي تتصف به السوق العربية، وزيادة الشعور لهؤلاء أن الإستثمار في هذه الدول غير مجزي.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2004، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف، ص ص16-17.

[2] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص123.

- عدم وضوح مواقف بعض الدول العربية من الإستثمار الوافد ودوره في تنفيذ السياسة الإقتصادية للبلد، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الإستثمار.

3- الأسباب السياسية: يواجه التكامل الإقتصادي العربي مقاومة خارجية عنيفة بإعتبار أن نجاح محاولة العمل العربي المشترك يعني محاولة جادة للتخلص من التبعية الإقتصادية والنقدية، ومحاولة لإسترجاع الإستثمارات المالية في الخارج والمهيمن عليها من قبل مؤسسات النقد والمال العالمية والبنوك الأجنبية، وهذا ما يخدم إلى حد كبير المؤسسات المالية الأجنبية من الأرباح الطائلة التي تجنيها من الإستثمارات (التوظيفات) العربية الكبيرة فيها، فهذه المعطيات تشكل عوائق خارجية هامة أمام إستعادة رؤوس الأموال العربية واستثمارها عربيا.

وإضافة إلى ما تقدم فإنه من الأسباب السياسية التي تقف عائقا أمام التكامل العربي مايلي:

- إختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها، وما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الإجتماعية والتنموية الإقتصادية، وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها، إضافة إلى حداثة الحصول على الإستقلال آن ذاك ورغبة النخب الحاكمة الإستمتاع بالإستقلال الحديث وزيادة النزعة القطرية بين الدول العربية، وزيادة الإهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي وبروز مفاهيم ضيقة للسيادة الوطنية والمحلية.
- إنعكاسات الخلافات السياسية على العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية.
- الآثار السياسية المترتبة على ظهور النفط في عدد من الدول العربية وبالتالي بروز دول غنية وأخرى فقيرة.
- الضغوطات الخارجية المتمثلة في سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى الدور القيادي الذي تلعبه إسرائيل في المنطقة العربية بإيعاز ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية.
- مشكل الإزدواجية بين مجلس الوحدة الإقتصادية العربية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي، فبعد قيام مجلس الوحدة الإقتصادية سنة 1964 إلى جانب المجلس الإقتصادي العربي، أصبح هناك جهازان أو هيئتان يقودان العمل العربي المشترك، وبالتالي ظهرت إزدواجية في المهام

وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الإقتصادي وتنفيذ أهداف إتفاقية الوحدة الإقتصادية، وعلى حد تعبير الباحث العربي محمد لبيب شقير "أن هذه الازدواجية والتنازع كانت من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الإقتصادي العربي المشترك".[1]

فكل العوامل السالفة الذكر حالت دون المحاولات المتتالية في إطار جامعة الدول العربية لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى التكامل العربي، فضلا عن عدم توفر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تجسيد العمل العربي المشترك، حيث إقتصر الأمر فقط على مجرد إصدار مراسيم ومواثيق وقرارات إتسمت بالصعوبة في التنفيذ على أرض الواقع.

3- إقتراحات لدعم تحقيق التكامل الإقتصادي العربي :

يمثل التكتل الإقتصادي العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابي مع المستجدات العالمية، نظرا لما يوفره من شروط أفضل في التعامل مع العالم الخارجي، وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل دولة على حدة، ومن أجل تشجيع التفاعل العربي في ظل الإقتصاد العالمي بشكل أكثر إيجابية ينبغي التعجيل بإتخاذ خطوات جادة نحو التكامل العربي تتجاوز فكرة منطقة التجارة الحرة (وهي أبسط أنماط التكامل) التي ترتكز على تحرير المبادلات التجارية فقط والإنتقال إلى مراحل أكثر شمولية في أقرب الأجال الممكنة وفيمايلي بعض المقترحات:[2]

- إنشاء مفوضية إقتصادية ومالية عربية تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص تعمل على تعزيز الروابط الإقتصادية الإستراتيجية اللازمة، وتقوم هذه المفوضية بوضع القواعد والضمانات اللازمة للإتفاقيات العربية مع دول العالم الخارجي، حيث ينبغي أن تنصب كلها في إطار التجمع أو التكتل العربي، كوضع قواعد عامة ومشتركة لعقد إتفاقيات شراكة بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي، تفاديا للوضع الراهن التي تتفاوض من خلاله كل دولة عربية على إنفراد مع الإتحاد الأوروبي الذي يمثل مصالح 25 دولة من أكثر دول العالم تقدما، إقتصاديا، سياسيا واستراتيجيا.

[1] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها، ط1، الجزء الأوّل، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، 1986، ص 108.

[2] pour plus de détails voir : Dèclaration Finale sur « les Réformes dans le monde arabe : Perspectives et mise en œuvre », Declaration d'alexandrie, Egypt, Mars 2004.

- مراجعة أوضاع المشاريع العربية المشتركة القائمة أو المزمع إقامتها في مختلف المجالات وتحديثها.
- مراجعة أوضاع المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وما تم من إنجازات في ظلها، وتقديم الإقتراحات للإستفادة منها بصورة فعالة.
- مراجعة جميع الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والضريبية العربية.
- دعوة البنوك والمؤسسات المالية العربية للتنسيق فيما بينها، والإهتمام بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بفتح الأسواق أمامها، وهذا ما تم التأكيد عليه في المنتدى الدولي للإصلاح العربي الذي انعقد بمصر في مارس 2004، حيث خرج هذا الأخير بعدة مقترحات مست العديد من الجوانب (السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية).[1]
- التعجيل بإتخاذ خطوات عملية لإنشاء السوق العربية المشتركة وتحقيق حلم خلق عملة عربية موحدة (الدينار العربي) تتداول في ربوع الوطن العربي.
- التعاون في إقامة مؤسسات صناعية كبيرة ذات رؤوس أموال معتبرة وإنشاء فروع لها في كثير من الدول العربية قصد الإستفادة المتبادلة بين هذه الدول من الخبرات والبنى التحتية المتوفرة وتوفير الشغل في الوطن العربي بشكل كبير.
- التعاون في مشاريع البنى الأساسية، كشق الطرقات ومشاريع الكهرباء والإتصالات والسكك الحديدية التي تهدف إلى تسهيل الربط بين إقتصاديات الدول العربية لإرساء التكامل العربي.
- التعاون في مجال الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي التي تعتبر من أكثر الموارد المتوفرة في الوطن العربي وإيصالها للدول الأعضاء العربية التي لاتتوفر عليها (خاصة في مجال النقل، التكرير، التوزيع والتسويق).
- التعاون بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية، بهدف تطوير البحوث التطبيقية وربطها بإحتياجات التنمية في الوطن العربي.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 81-84.

المبحث الرابع : محاولات التكامل العربي على المستوى الجهوي :

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم التجمعات الفرعية التي تمت على المستوى العربي المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، ثم بعدها نقوم بعرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة يمكن الإقتداء بها.

المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي (CCG) :

يعد هذا المجلس من أقدم التجمعات الإقليمية في الوطن العربي، حيث تم الإعلان عنه رسميا في مؤتمر القمة الخليجي في أبوظبي (الإمارات العربية) وهذا بتاريخ 1981/05/25يتميز هذا المجلس بمقومات الترابط المكاني وعامل الإمتداد والتواصل مما أدى إلى جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية إستراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف أمنية مشتركة، ناهيك عن التجانس السياسي الذي أعطى هذا المجلس بعدا آخر، فالدول الستة (06)* تتمتع بدرجة عالية من التجانس، وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة إقتصادية متقاربة فضلا عن تقارب الخطوط العريضة لسياستها الخارجية.[1]

1- نشأة المجلس :

بدأت بوارد إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست، وفي 1981/02/14 تم عقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقد أسفر الإجتماع عن الإتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ومن أهم خصائصه مايلي:

- يعتبر المجلس مؤسسة دولية إقليمية عامة الإختصاص.
- هو شخصية قانونية دولية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية.

* السعودية، الكويت، الإمارات العربية، قطر، البحرين، عمان.

[1] هند عب اللطيف المصري، **أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص80.

- تقتصر عضوية المجلس على الدول الست الأعضاء فقط، فهي غير مفتوحة أمام إنضمام أعضاء جدد، حيث لم تحدد الإتفاقية شروط الإنضمام أو الإنتساب أو حتى الإنسحاب.

أما بخصوص أهداف المجلس فتتمثل فيمايلي:[1]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء.
- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الإقتصادية والمالية والإجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.
- تطوير مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية.
- تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية لدول مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي، والسعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالإستثمار، ووضع سياسة إستثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الإستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية، بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة.
- حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الإقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الإنتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.
- العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفق الموارد، رؤوس الأموال، وكل عناصر الإنتاج، بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية.
- تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الإقتصادية لهذه الدول.
- تدعيم التعاون في مجال النقل البحري والبري والإتصالات وإنجاز البنى الأساسية كالموانيء والمطارات ومحطات الكهرباء والماء وشبكات الطرق...إلخ.
- العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس.

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005،ص282.

- إهتم المجلس بخصوص النفط بالعمل على تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج وتكرير، نقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة).*

جدول رقم (11): يوضح البنية الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة2009 :*

البـــلـــد	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	الناتج المحلي الفردي(دولار)	حجم السكان (مليون نسمة)	المساحة (مليون كم2)	معدل التضخم	سعر الصرف إلى الدولار	% النمو في الناتج المحلي.
السعودية	190.02	8.435	21.886	2.149	1.0	3.75	1.1
البحرين	7.58	10.650	0.698	0.000690	0.5	0.38	3.6
الإمارات العربية	66.32	16.410	3.754	0.083600	2.8	3.67	2.1
الكويت	39.15	16.440	2.328	0.017820	2.0	0.30	1.0-
عمان	19.95	7.680	2.538	0.212460	0.5-	0.39	1.0
قطر	13.64	21.860	0.610	0.011000	1.9	3.64	--

Source : Atlaseco, Atlas Economique et Politique Mondiale, les 227 Pays étudies, 60.000 chiffres éxclusifs et réactualisés, le nouvel observateur, centre d'etude diplomatique et strategique, Paris, 2009.

ولبلوغ هذه الأهداف شكل مجلس التعاون الخليجي في إطار هيكله التنظيمي أجهزة أساسية تحرص على تطبيق هذه الإتفاقية وهي: المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على باقي الأجهزة، أما الجهاز الثاني يتمثل في المجلس الوزاري وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء حيث من مهامه إقتراح السياسات وتقديم التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول، كما يعمل على تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، أما

* لمزيد من الإطلاع أنظر علي محمد علي أحمد الفودري، **قمم الخليج، دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي**، الطبعة (1)، الكويت، 1997، ص940.

* Voir auusi : Bichara Khader, L'europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac ,paris, 1994.

الجهاز الثالث يتمثل في الأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين، وأخيرا الجهاز الرابع وهي لجان مجلس التعاون المتكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس، وتنسيق أوجه التعاون

بين دول المجلس (لجنة التخطيط الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الإجتماعية والثقافية).

2- تقييم إتفاقية مجلس التعاون الخليجي :

يمكننا تلخيص أهم الجوانب الإيجابية لإتفاقية المجلس فيمايلي:[1]

- السماح لمواطني المجلس (الماديين والمعنويين) من ممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية ومساواتهم بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.
- إعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من أي بنك.
- السماح لمواطني المجلس بحق تملك العقار لغرض السكن.
- مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية، نفس المعاملة التي يعامل بها مواطنوا البلد العضو.
- السماح لمواطني دول المجلس بإمتلاك الأسهم (أسهم الشركات المشتركة في بداية الأمر والشركات الجديدة التي تنشط في مجال النشاطات الإقتصادية المسموح بها).
- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتوجات الصناعية ذات المنشأ الوطنيا إبتداءا من سنة 1983، وتوحيد التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية من 4% إلى 20%.
- معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطني دول المجلس نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عند مرورها بإقليم أي دولة عضو وإقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت).
- تقريب وتوحيد سياسات دول المجلس، حيث تم الإتفاق على إقرار السياسة الزراعية المشتركة والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وخطة الطوارىء الإقليمية للمنتوجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس.
- تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس والشبكة الكهربائية وربط شبكة الإتصالات بين هذه الدول.

[1] علي محمد علي أحمد الفودري، مرجع سبق ذكره، ص(935-937).

لكن رغم هذه الإنجازات فهناك جوانب سلبية تتعلق بتطبيق هذه الإتفاقية تتمثل في:[1]

- أن وضع أهداف عديدة للمجلس (والتي تعكس الحماس التقليدي للدول العربية عند الإتفاق على إقامة تكامل فيما بينها) لا يستند في كثير من الأحيان على أساس واقعي، ويتجاوز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذها، وهذا ينطبق ليس فقط على دول المجلس، وإنما على جميع محاولات التكاملات العربية.
- سيادة قطاع النفط وسيطرته على النشاط الإقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل المصدر الرئيسي للناتج الوطني لهذه الدول، وبالتالي لم يتم التفكير فيما بعد النفط.

المطلب الثاني : إتحاد المغرب العربي (UMA) :

سوف نتعرض في هذا المطلب للسياق التاريخي لإعلان معاهدة الإتحاد المغاربي ثم عرض أهم المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية، ثم ننتقل إلى الفرص المتاحة أمام الإندماج المغاربي:

1- إعلان معاهدة الإتحاد المغاربي :

تعود فكرة البناء المغاربي إلى قبل إستقلال هذه الدول (سياسيا)، وتجسدت هذه الفكرة أكثر بعد حصولها على إستقلالها، فتم إجتماع الدول الأربعة (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا) في 29 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 1964 في تونس، وتم التأكيد على إرادتهم في إقامة تعاون إقتصادي وتطوير وتنمية التبادل، وإقرار إنشاء اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة Comité permanant consultatif du Maghreb (CPCM)، وكان مقرها تونس، حيث أعيرت لها مهمتين تتمثل في وضع نظام للتفضيلات التجارية الجهوية، وتنسيق سياسة التصنيع بين الدول الأعضاء في هذه اللجنة، وتم تحديد مجموعة من الجوانب في إطار التعاون الإقتصادي وهي:[2]

- التقليل من الحواجز الجمركية، التعاون في الميدان الصناعي، الفلاحي والحرفي.
- التعاون في مجالات المدفوعات والتمويل.
- الإتفاقيات الثنائية والجماعية.

[1] فؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية** سلسلة أطروحات دكتوراه (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، 1987، ص194

[2] Guechi Djamel-eddine, L'union du Maghreb Arabe, Intégration Régionale et développement économique, Casbah édition, Alger, 2002 (P28).

لكن سرعان ما عرفت هذه المبادرة نوع من التراجع والتوقف أحيانا بسبب الخلافات السياسية بين كل من المغرب والجزائر من جهة، وتونس وليبيا من جهة أخرى، ثم عادت إلى مجراها خلال الثمانينات، حيث تم عقد القمة المغاربية في الجزائر (زرالدة) سنة 1988، حيث أعطى هذا المؤتمر دفعة قوية لتجسيد وحدة دول المغرب العربي في إطار تنظيم يجمعهم، وهذا تحت تأثير جملة من المستجدات من بينها عودة العلاقات بين المغرب والجزائر*، وتغيير نظام الحكم في تونس في 1987/11/07، وعودة العلاقات إلى طبيعتها بين تونس وليبيا في 1987/12/28، فكل هذه المؤشرات ساعدت على التفكير في خلق فضاء مغاربي يعمل على إحتواء هذه الدول، فضلا على المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وثقل حجم المديونية في هذه الدول، حيث بلغت هذه الأخيرة 58.2 مليار دولار لحجم سكاني يقدر بـــ 62 مليون نسمة أي بمقدار 939 دولار لكل شخص وهذا خلال نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

ففي ظل هذه المعطيات تم في 17 فيفري 1989 تبنى إتفاقية مراكش (بالمغرب) وتم على أثرها الإعلان عن نص معاهدة إتحاد المغرب العربي، وأهم ما جاءت به هذه المعاهدة (التي إحتوت على 19 مادة) هو السير

تدريجيا نحو تحقيق إندماج أشمل فيما بين الدول المغاربية، وذلك بتحقيق إنجازات ملموسة، ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين الأطراف المتعاقدة، وتؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية.

وقد أكدت الإتفاقية وبحكم القواسم الحضارية المشتركة بين الدول المغاربية على مايلي:

- إقامة منطقة حرة للتبادل (حرية تبادل المنتوجات بين الدول).
- إنشاء إتحاد جمركي بتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي.
- الإرتقاء إلى مرحلة السوق المشتركة.
- عدم إقتصار الإتفاقية على الجانب الإقتصادي فقط بل تعدته لتشمل الجانب الإجتماعي والثقافي، ففي الجانب الإقتصادي تم الإتفاق على العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة، أما بخصوص الجانب الثقافي فتهدف الإتفاقية إلى تنمية وتطوير التعليم في مختلف مستوياته والحفاظ على القيم الروحية

*لقاء الرئيس الجزائري آنذاك وملك المغرب بحضور الملك فهد بن عبد العزيز وهذا في 1988/05/24.

والخلقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي وصيانة الهوية القومية العربية وإتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لبلوغ هذه الأهداف.[1]

2- المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية :

نحاول إيجاز المشاكل التي إعترضت الوحدة المغاربية فيمايلي:[2]

1-المشاكل السياسية: ويتعلق الأمر بالخلافات السياسية التي شكلت حاجزا وعائقا كبيرين أمام تحقيق الإتحاد المغاربي (من بين الخلافات القائمة حاليا مشكل الصحراء الغربية)، بالإضافة إلى العراقيل المتمثلة في إغلاق الحدود البرية وفرض التأشيرات داخل المغرب العربي، وعراقيل ذات طابع تجاري والمتمثلة في المبالغة في فرض تراخيص الإستيراد من طرف الإدارات الوطنية (الجمارك) وهذا لعرقلة الواردات القادمة من الدول المغاربية الأخرى

2- المشاكل الإقتصادية : و تتمثل في النقاط الآتية :

- قصور الإستراتيجيات الإقتصادية الوطنية :إن تراجع الوضعية الإقتصادية-الإجتماعية الوطنية شكلت إحدى العراقيل الأساسية أمام الإندماج المغاربي، بإعتبار أنه لا يمكن تصور بلوغ دولة ما أهداف إقليمية في حين أن أهدافها التنموية الوطنية لم تصل إلى تحقيقها.
- ثقل المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل إقتصاديات هذه الدول.
- ضعف المبادلات التجارية المغاربية البينية، حيث لم يتجاوز 6% من حجم التجارة المغاربية.

3- الفرص المتاحة أمام الإندماج المغاربي (المقومات المشتركة) :

بالرغم من كل العراقيل التي ذكرناها سابقا، إلا أنه من الضروري إخراج منطقة التبادل الحر المغاربية إلى الوجود، باعتبار أن بروز هذه المنطقة ينبغي أن يكون سابق لمنطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية، ذلك أن إحداث سوق مغاربية داخلية كبيرة سيسمح بتحسين درجة جاذبية المنطقة بكاملها للرأسمال العام والخاص المحلي والأجنبي، وعليه فإن تحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يستدعي تجاوز الحواجز والإكراهات التي تحول دونها، لاسيما وأنه توجد مؤشرات مشجعة ومقومات مشتركة نقف عند بعضها فيمايلي:

---

[1] أنظر المادة الثالثة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

[2] Geuchi Djamel-eddine, op.cit, PP(46-51).

- الدين، التاريخ، الثقافة، اللغة، الثوابت، العادات والتقاليد.
- شساعة المساحة، حيث تبلغ مساحة المغرب العربي (بدوله الخمس) 5.785.591 كلم^2 *، وتمثل الأراضي الفلاحية المغاربية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة.
- الثروات الباطنية: تشكل الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي المغاربية أهمية بالغة ويمكننا ذكر أهمها فيمايلي:
  - 5 % من الإحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن).
  - 4% من الإحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م^3).
  - 34% من الإحتياطات العالمية للفوسفات (44 مليار طن).
  - 16.6% من الإحتياطات العالمي للفحم (134 مليون طن).
  - 2% من الإحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن).
- الهياكل الأساسية(القاعدية) للنقل: ينبغي التاكيد أنه مقارنة مع القارة الإفريقية فإن المنطقة المغاربية تتوفر على هياكل أو بنى تحتية للنقل متطورة ويمكننا إيجازها فيمايلي:
- الهياكل المتوفرة (القائمة) :كالمحاور البرية (Les axes routiers)، التي تربط أربع دول (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا) من خلال الطريق الذي يربط (بن غازي–مراكش)، فضلا عن هياكل السكك الحديدية (Les axes férroviaires)، حيث يمثل طول شبكات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ما يقارب 9000 كلم من خطوط السكك الحديدية، حيث يمثل الربط بين تونس، الجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلم، أما بخصوص الموانيء فتتوفر المنطقة على 22 ميناء منها 12 ميناء يستجيب لمعايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبيرة (Les grandes escales internationales)، وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية الموجودة نجد لجنة النقل بالسكك الحديدية المغاربية (CFTM) التي تجمع مؤسسات النقل بالسكك الحديدية الجزائرية (SNTF)، والتونسية (SNCFT)، والمغربية (ONCF) والتي تم توسيعها سنة 1990 بإدراج كل من ليبيا وموريتانيا.
- الهياكل الجارية (قيد الإنجاز): هناك العديد من الهياكل المزمع إنشاؤها نذكر على سبيل المثال الطريق السريع للوحدة المغاربية، خط السكة الحديدية الذي يربط سفقس (تونس) بطرابلس

*أكثر من مساحة الهند والسودان وتمثل 19% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي.

(ليبيا)، فضلا عن مشروع القطار السريع (TGV) المغاربي الذي سوف يتم إنجازه بالتعاون مع فرنسا والذي يسمح بحركة الأشخاص أين يجدون شروطا وظروفا أحسن للعمل.

- الطاقة البشرية الهائلة: فحسب تقرير البنك العالمي لسنة 2009، فإن توزيع السكان حسب الشرائح يشير إلى أن أكثر من 43% من المغاربة تتراوح أعمارهم في المتوسط أقل من 15 سنة (أي نسبة كبيرة من الشباب)، إضافة إلى المقومات السابقة يمكننا ذكر بعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى المشجعة لقيام منطقة تبادل حر مغاربية تتمثل فيمالي:[1]
  - أن إنشاء منطقة تبادل مغاربية لن يؤدي إلى إختلالات كبيرة داخل الإقتصاديات المغاربية، طالما أن نصيب المبادلات الإقليمية في مجموع المبادلات جد متواضع.
  - أن أهمية المبادلات الباطنية الثنائية تؤكد على وجود إمكانيات تكامل للتبادل والتعاون، فيستحسن العمل على إدماجها في إطار تبادل حر مؤسسي.
  - رغم التشابه الموجود بين مختلف الأنظمة الإنتاجية الوطنية إلا أن هناك إمكانيات كبيرة للتكامل يمكن توظيفها لتكثيف المبادلات البينية في قطاعات الطاقة وكذا القطاع الفلاحي والصناعي.

المطلب الثالث : مجلس التعاون العربي (CCA) :

لقد تزامن إنشاء هذا المجلس مع إتحاد المغرب العربي (UMA)، حيث أعلن ميلاده في 1989/02/16، في قمة بغداد ما بين أربع دول عربية (الأردن، العراق، مصر، اليمن)، غير أن هذا التجمع أو التكتل ولد ميتا إن صح التعبير، بسبب الإجتياح العراقي لدولة الكويت في 1990/08/02 (أي ما عرفت بحرب الخليج الثانية، وفقد جداوه بعد إنهيار النظام العراقي (نظام صدام حسين) في حرب الخليج الثالثة التي بدأت في 21 مارس 2003.

لقد ركزت إتفاقية تأسيس المجلس في نصوصها على مايلي:

- يقوم المجلس على نظرة قومية تربط بين التراث الحضاري العريق للأمة العربية وبين تطلعاتها للتعاون والتضامن والعمل العربي المشترك، انطلاقا من شعورها العميق بالوحدة.
- يتخذ المجلس من التعاون الإقتصادي مدخلا لتدعيم صيغ التعاون وتطويرها وصولا إلى أعلى مستويات التضامن والعمل العربي المشترك.

[1]. فتح الله ولعلو، "**مدخل للإقتصاد السياسي**"،بدون دار نشر، مصر،1981، ص30 .

- تعزيز الوعي بوحدة الأمن القومي العربي، ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي بين الدول العربية والتنسيق والتضامن فيما بينها.

أما بخصوص أهداف المجلس فقد حددت المادة الثانية من إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي مايلي:[1]

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين أعضائه وبشكل تدريجي وفقا للظروف والإمكانيات والخبرات.
- تحقيق التكامل الإقتصادي تدريجيا عن طريق تنسيق السياسات المختلفة والتنسيق بين خطط التنمية ما بين الدول العربية، مع مراعاة درجات النمو والظروف الإقتصادية لكل الدول الأعضاء عند الإنتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التكامل الإقتصادي.
- تشجيع الإستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الإقتصادي بين مختلف القطاعات.
- السعي لإقامة سوق مشتركة بين دول المجلس وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الإقتصادية العربية.

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لمجلس التعاون العربي فإنه يتشكل من:

الهيئة العليا وهي أعلى سلطة في المجلس حيث يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، تجتمع هذه الهيئة مرة كل سنة بصورة عادية، من مهامها رسم السياسات العليا للمجلس، وإتخاذ القرارت اللازمة بشأن التوصيات التي تقدمها الهيئة الوزارية، كما تقوم بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول إنضمام أعضاء جدد وتعديل إتفاقية تأسيس المجلس، ومتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتنسيق والتعاون المتفق عليه.

أما الهيئة الوزارية فتتشكل من رؤوساء حكومات الدول الأعضاء أو ممثليهم، حيث تجتمع هذه الهيئة كل ستة أشهر، وأهم إختصاصاتها دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس، وتقديم الخطط والتوصيات والمقترحات إلى الهيئة العليا والمتعلقة بتحقيق أهداف المجلس، إقرار وتعديل الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة، مناقشة وإقرار موازنة الأمانة العامة وإعداد مشروع جدول أعمال الهيئة العليا.

أما الأمانة العامة للمجلس (الذي حدد مقرها في عمان) يرأسها أمين عام تعينه الهيئة العليا لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الأكثر وتتولى المهام الآتية: متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات

[1] نفس المرجع السابق، ص 214.

الهيئة الوزارية، كما تقوم بإعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا، وإعداد مشروع جدول أعمال الهيئة الوزارية ومشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس، واقتراح الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة، وتعيين موظفي الأمانة العامة وإنهاء مهامهم.

الخلاصة:

أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هو عملية على درجة عالية من التعقيد والشمولية ، كما أنه يرتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني للأطراف في عملية التكامل.

فالغرض من التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات والعمل على تجانس وتقارب اقتصاديات الدول المتكتلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ان أسلوب التكامل الاقتصادي يختلف وفقا لدرجة تقدم الدولة ونظامها الاقتصادي، فمثلا في الدول الرأسمالية اعتمد على مبدأ النظام الحر، أما الدول الاشتراكية فأخذ بمبدأ الاقتصاد المخطط، وتم في الدول النامية وفقا لوضعها الاقتصادي لتحقيق أغراضها الاقتصادية بالتعاون فيما بينها للوقوف أمام الدول المتقدمة.

ان حجم الاعمال المطلوب من اجل بناء قاعدة صلبة للتكامل العربي هي من الضخامة بحيث يصعب بناؤها في الوقت القصير، فقضية التدرج لبناء التكامل تستلزم وقت طويل من اجل تنفيذ الخطوات المتتالية ومعالجة السلبيات المترتبة عليها مع مراعاة ان تكون الاثار الايجابية على درجة من الوضوح لامتصاص الاثار السلبية

فمنطقة التجارة الحرة تحتاج الى فترة تتهيأ خلالها مختلف القطاعات لوضع تغيرات في معدلات الحماية ازاء الشركاء في المنطقة ،كذلك اقامة اتحاد جمركي يتطلب سعيا تدريجيا للتقريب بين الرسوم الجمركية .

وبحكم ان الوحدة السياسية تعتبر الصيغة النهائية لاي تكامل اقليمي فان هناك حاجة لاتخاذها كهدف نهائي و المدى الزمني الواجب لبلوغها.

ان المنهج الوظيفي قد يناسب الدول المتقدمة بينما تقتضي الضرورة لان تاخذ الدول النامية والعربية بالمنهج الاتحادي ،ولهذا الغرض يجب تشكيل مجموعات عمل من مختلف الاقطار لاقتراح الخطوات اللازمة لاقامة دولة اتحادية واستخلاص استراتيجية تحدد اهذاف المراحل المتعاقبة

جدول رقم (09): يلخص قائمة المنظمات العربية المتخصصة حسب القطاعات

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الإنشاء	تاريخ الإتفاقية	تاريخ بدء الإتفاقية	الدول الأعضاء	أهدافها
أولا:قطاع التمويل والنقد 1- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	68/05/16	1971	81/12/18	جميع الدول العربية	* تمويل المشاريع الإنمائية(الإستثمارية) بتقديم قروض طويلة الأجل بشروط ميسرة. * منح الأفضلية للمشروعات الإقتصادية العربية المشتركة. * تقديم القروض من موارد الصندوق التي تتكون أساسا من رأسمال المكتتب به والمدفوع من الدول الأعضاء.
2- صندوق النقد العربي	ديسمبر 1975	76/04/27	77/05/31	ماعدا جيبوتي	* إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي. * تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء. * استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية و تحقيق قابليتها للتحويل و إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء و دفع عجلة التنمية الإقتصادية
3- المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا	/05/02 1973	1974	1975	جميع الدول العربية ماعدا الصومال جيبوتي، لبنان ، اليمن.	* الإسهام في تمويل التنمية الإقتصادية للدول الإفريقية. * تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية. * المساهمة في توفير المعونات الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا.
4- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار	1970	1971	75/04/01	جميع البلدان العربية	* تهدف إلى تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به والناجمة عن المخاطر غير التجارية للإستثمار (سواء كانت إستثمارات مباشرة أو إستثمارات محفظة أو قروض طويلة الأجل).

ثانيا– قطاع النفط : 1- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط	--	1968	68/09/09	السعودية، الكويت، أبوظبي، قطر، البحرين، العراق، سورية، مصر، الجزائر.	* تعمل على تحقيق التعاون بين أعضائها في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في إنتاج النفط، تقدير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها.
2- الهيئة العربية للطاقة الذرية	64/09/11	---	88/08/17	--	* تهتم بالإستخدامات السلمية للطاقة الذرية على مستوى الوطن العربي.
ثالثا : قطاع الزراعة والصناعة : 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية	70/03/11	1970	1972	ماعدا لبنان و جيبوتي	* المساهمة في تنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون بينها في جميع المجالات الزراعية، وتحسين وسائل وطرق إستثمارها على أسس علمية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي.
2- المنظمة العربية للتمنية الصناعية والتعدين	78/09/10	--	78/09/10	ماعدا : الكويت	* التنسيق والتكامل الصناعي العربي والمساهمة في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي. * العمل على وضع المواصفات القياسية العربية لتحقيق الجودة والإتقان للمنتوجات العربية. * تنمية الثروة المعدنية في الدول العربية وتحقيق تعاون شامل.
3- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.	68/09/03	--	71/09/25	ماعدا تونس،الصومال، جيبوتي، البحرين واليمن.	* القيام بدرسات إقليمية تتعلق بالمناطق الجافة بالدول العربية والمصادر المائية المختلفة ووسائل إستغلالها، وأفضل طرق الري والصرف وحسن إستثمار التربة والمياه.
رابعا:قطاع النقل والإتصال: - المؤسسة العربية للإتصالات:	76/02/31	1976	78/07/01	جميع الدول العربية	* توفير وإستثمار قطاع فضائي للخدمات العامة المتخصصة في مجالات الإتصالات السلكية، اللاسلكية لجميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

تابع: للمؤسسة العربية للإتصالات الفضائية:					* مساعدة الدول العربية فنيا ماديا في تعميم المحطات الأرضية وإجراء البحوث والدراسات الخاصة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء.
2- اتحادات الإذاعات العربية	55/10/15	--	69/09/02	جميع الدول العربية	* تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين إذاعات الدول العربية الصوتية والمرئية، وذلك بتعزيز روح الإخاء العربي.
3- الأكاديمية العربية للتكنولوجيا والنقل البحري.	75/04/26	--	72/05/26*	ماعدا : الجزائر، المغرب، موريتانيا، جيبوتي	* تهدف إلى دعم وتطوير قطاع النقل البحري في الدول العربية من خلال تعليم وتأهيل و رفع مستوى العاملين في هذا القطاع.
خامسا : قطاع العمل : 1- منظمة العمل العربية	65/03/21	--	72/09/25	ماعدا : عمان	* تحقيق التعاون بين الدول العربية في الشؤون العمالية. * توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية. * وضع خطة لنظام التأمينات الإجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم ووضع خطة للتدريب المهني.
سادسا:قطاع البحث العلمي والثقافة والتربية : 1- المنظمة العربية للتربية الثقافية و العلوم	64/05/21	64/06/19	70/07/25	ماعدا : لبنان	* التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية ورفع المستوى الثقافي. * تشجيع البحث العلمي العربي بتنسيق الجهود بين الدول العربية في المجالات العلمية والثقافية والتربوية.
2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية	61/04/01	1961	69/01/01	ماعدا : جيبوتي	* العمل على تطوير العلوم الإدارية وتحسين الجهاز الإداري برفع مستوى موظفي الدول العربية وترقيتهم والتقريب بين النظم الإدارية في الدول العربية.

المصدر : سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص(19-29)، وص ص(39-40)، بتصرف.

* كانت الأكاديمية موجودة منذ سنة 1972 في مصر، ثم أتفق سنة 1975 على تحويلها لمنظمة عربية.

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية للشراكة الاوروومتوسطية على مشاريع التكامل العربية

يبدو جلياً اليوم أنه بات من المستحيل للأقطار العربية التعاطي المجدي مع تحديات العولمة، بما تنطوي عليه من قوى احتكارية متوحشة، بالاعتماد فقط على السياسات القطرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وطوال ما يزيد عن خمسة عقود كاملة (1957 - 2010) مازالت الأمة العربية تتطلع إلى التكامل الاقتصادي، رغم عشرات القمم والمؤتمرات والاجتماعات العديدة والمتنوعة ومئات القرارات والتوصيات التي صدرت عنها. بل أنّ العالم العربي يواجه تحديات عديدة من أهمها: تواضع حجم التجارة العربية البينية، وتواضع حجم الاستثمارات المحلية بل هجرة رؤوس الأموال والعقول والكفاءات العلمية إلى الخارج، وضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية، وتفاقم معدلات الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطن العربي عموماً، وعدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية.

وبالرغم من ذلك فإنّ العمل الاقتصادي العربي المشترك متعثر، فقد كان مؤتمر القمة العربية في القاهرة خلال الفترة ما بين 21 و 23 يونيو 1996 قد أقر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بـــ " هدف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية "، وتم الإعلان عن إنشاء هذه المنطقة والموافقة على برنامجها التنفيذي، بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ 19 فبراير 1997، على أن يكتمل إنشاؤها خلال عشر سنوات تبدأ في 01 يناير 1998 وتنتهي في 31 ديسمبر 2007، ثم تم الاتفاق على جعله في نهاية عام 2005، من خلال اتباع أسلوب التحرير التدريجي وبنسب تخفيض سنوية للرسوم بمعدل 10 % سنوياً.

وبالرغم من دخول اتفاق تحرير التجارة العربية موضع التنفيذ في 2005، فإنّ التبادل التجاري البيني بقي ضعيفاً نسبياً وآلياته أضعف مما يجري على مستوى اتفاقات التجارة الحرة الثنائية لكل بلد عربي مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أو ضمن منظمة التجارة العالمية.

لقد أصبح التكتل الاقتصادي حاجة ملحة للأقطار العربية للحفاظ على أمنها، خاصة الاجتماعي –

الاقتصادي أولاً، وديمومتها على المستوى الوطني والسياسي ثانياً. وهنا يجب التأكيد، إذا ما أردنا الخروج من الإسار السياسي إلى بناء علاقات شراكة اقتصادية عربية تكاملية تؤمّن لنا حالة من التوازن على المستوى العالمي.

المبحث الأول : الاقتصاد العربي الراهن و مدى تحقيق التكامل

.بما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية ، الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى و الأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية و بخاصة القيود الاقتصادية الخارجية(التبعية) وفي نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك و التكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية، وعليه فإن العودة إلى إستراتيجية العمل الاقتصادي القومي،و وضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصورا واضحا لمجالات العمل العربي المشترك و ميثاق العمل الاقتصادي بنوعيه القطري و المشترك ، و يجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي ، ومن الضروري الاهتمام بتطوير واستيعاب و تكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية و تدعيم استقلال الأمة العربية و ضمان أمنها .

المطلب الأول : تطور الاقتصاد العربي الراهن

1- عمليات الإصلاح الاقتصادي: تبنت غالبية الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي بعضها بتوجه داخلي من هذه الدول، وبعضها بتعاون و تنسيق مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد و البنك الدوليين.والملاحظ أن أهم أهداف وملامح برامج الإصلاح العربية هو التركيز على إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية .بما يتفق مع آليات السوق، و إعطاء دور أوسع للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، و ذلك للتوافق مع مسيرة العولمة الاقتصادية[1] .

ولكن الملاحظ أن عملية الإصلاح في الدول العربية تمت و مازالت تتم بطريقة فردية ودون تنسيق بينها في هذا المجال. فليس هناك ما يدل أن هذه الدول وضعت قواعد للتنسيق فيما

[1] سامي السيد، **النظم النقدية والمصرفية والتجارة الخارجية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر ص 98.

بينها تضمن أن تصب نتائج عملية الإصلاح في صالح التعجيل و الإسراع بعملية التكامل العربي و تقليل ظاهرة التنافس و التسارع بين الهياكل العربية ، و لكن ركزت هذه البرامج على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي ، و لو كان ذلك على حساب مستقبل التكامل العربي. أيضا أغفلت عمليات الإصلاح معالجة وضع المشروعات المشتركة و مدى اتفاق أو تعارض مواقفها مع الإصلاح التشريعي الذي أدخلته برامج الإصلاح العربية، هو ما يعني أن هذه البرامج أغفلت مدخلا هاما من مداخل التكامل وهو مدخل المشروعات المشتركة كما يلاحظ أن الدول العربية تنافست فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية و ذلك في مجال منح مزايا للاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي جعل المزايا التي تخصص لرأس المال العربي لا تختلف كثيرا عن المزايا المخصصة لغيره من رؤوس الأموال الأجنبية ،كما انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال السنوات الأخيرة بالإيجاب على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية،حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لها ككل بالأسعار الجارية قد ارتفع إلى أن وصل خلال 2010 إلى 1.8 تريليون دولار ، و يرجع التحسن في آداء الاقتصاديات العربية إلى الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط .

2 – التنافس على أسواق أهم الشركاء التجاريين : الملاحظ على توجهات الدول العربية تجاه العالم الخارجي أنها متشعبة و لا تصب في اتجاه واحد ، و توصف بأنها تأتي في إطار عمليات الاستقطاب الاقتصادي بعيدا عن مسيرة التعاون و التكامل ، و في هذا السياق نجد أن دول الخليج كتكتل شبه إقليمي تتوجه نحو تدعيم علاقاتها مع دول الغرب و خاصة أمريكا و إنجلترا، و كذلك تتوجه أكثر نحو إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الإتحاد الأوربي،وهذا راجع الى تعثر مسيرة التكامل العربي [1]، و تدني العلاقات البينية ، و مع زيادة الانفتاح تحركت معظم الدول العربية لتدعيم علاقاتها الاقتصادية بطريقة مكثفة مع أطراف دولية غير عربية،وذلك من خلال هياكل غير تنظيمية متفاوتة سواء ثنائية أو جماعية.

فنجد دول المغرب العربي تندفع بقوة نحو تدعيم علاقاتها الاقتصادية مع دول الإتحاد الأوربي و خاصة فرنسا من خلال اتفاقات المشاركة دون أدنى تنسيق مع الأطراف العربية ، كما نجد دول

[1] عبد الوهاب مجيد رشيد، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء**، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985

عربية مثـــل مصر ، سوريا، لبنان و الأردن تتنازع أدوارا غير مفهومة و متداخلة سواء بالتوجه نحو الإتحاد الأوربي أو أمريكا . و تبدو في الصورة أيضا دول عربية جمدت أوضاعها الاقتصادية و السياســـية إلـــى درجة كبيرة مثل العراق و ليبيا و السودان ، و الأسوأ من ذلـــك بـــدأت دول عربيـــة أخرى تختفي من على الخريطة الاقتصادية للعالم العربي مثـــل الصومال.

3 – التنافس على قيادة المنطقة ماليا : الواضح أن الدول العربية لم تنسق فيما بينها لتكـــون إحدى مدنها مركز المنطقـــــة، و الأخطر من ذلك أنها دخلت في تنافس فيما بينها في هذا المجال، و هـــو مـــا يدعـــم الموقف التنافسي لدول أخرى غير عربية مثل إسرائيـــل و تركيا باعتبارهما قريبتان من الإقليم العربي .و الملاحـــظ أن التكتلات العربية شبه الإقليمية في الغالب تهدف إلى إقامة تكتل بيـــن مجموعة من الدول يكون له خصوصيته و يؤهلها بطريقة أفضل للاندماج في التكتل العربي الأشمل. و بالرغـــم من وجود مشاكل كثيرة في عمل هـــذه التكتلات شبه الإقليمية ، فإن الآراء قـــد تفاوتت بصددها .

فهناك مـــن يـــرى أن هذه التكتلات – و التي أخذت صورة مجالس تعاون – هي التفكير العقلاني الذي يجب أن يسود ، و لكن التحمس لهـــــذه المحاولات لم يكن بصورة مطلقة و كان له حدود و الشاهد على ذلك ما حـــدث عندمـــا تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون العربي من انزعـــاج شديد من بعـــض دول الخليج العـــربي ، و كذلـــك عـــدم ترحيب الأعضاء في هذه التكتلات بانضمام أعضاء جدد كما حدث مع مصر عند الانضمام إلى إتحاد المغرب العربي ، وهو ما يؤكـــد أن العمـــل العربـــي في حقيقة الأمر لا ينظر إلى هذه التكتلات شبـــه الإقليمية على أنها خطوة نحو التكامل العربي الأشمل،وإنما كانت هذه المحاولات في الغالب مدفوعة برغبة الأعضاء في أن يكون لتكتل دولها خصوصية

المطلب الثاني: واقع التكامل الاقتصادي العربي البيني .

.بما أن الإتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأهم للدول المتوسطية و الشرق الأوسطية ، فإننا كـــذلـــك مهتمين بتطوير العلاقات التجارية البينية بين هذه الدول و تحقيق هذه الغاية أصبح من الأهداف الإستراتيجيـــة للإتحـــاد الأوربي . حيث أن من البديهيات الاقتصادية أن تبدأ الدول علاقات تجارية مع جيرانها و من ثم مع البلدان الأبعد جغرافيا .

لا تعكـــس أرقام العلاقات التجارية العربية البينية مدى الأهمية الاقتصادية للدول العربية إذ أن نسبـــة التبادل التجاري البيني للدول العربية فيما بينها لا يتعدى 8 – 10 % مـــن إجمالي التبادل التجاري العربي .و سنتنـــاول بعض الخطوات الهامة التي اتخذت لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

1- مناطق التجارة الحرة :خطـــت دول مجلـــس التعاون الخليجي خطوات مهمة لتحرير اقتصادها و التكامل في ما بينها تجـــلت هذه الخطـــوات بتطبيق معاهدة الوحدة الجمركية في عام2003 ، كما يمكن لدول مجلس التعاون الاستفـــادة في المستقبـــل من تجارب الإتحاد الأوربي بالوصول إلى سوق وعملة خليجية موحدة . و بدعم مالي من الإتحاد الأوربي وقعت كل مـــن مصر، الأردن ، المغرب و تونس على معاهدة للتجارة الحرة فيما بينهما تسمى معاهدة أغادير* إن هـــذه المعاهـــدة تعـــكس إمكانيـــة التعاون المشترك من أجل التغلب علـــى التحديات الاقتصادية التي تواجـــه مجموعـــة من الدول ، كما أنها تشكل أداة مهمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر و لتحقيق تكامل اقتصادي و تعاون سياسي يدعم السلام في المنطقة .

2- السوق العربية الموحدة : تساهـــم أسواق التجارة الحرة بدون شك في إنعاش الاقتصاد و لكن يجب أن لا نهمـــل عمليات الإصلاح الاقتصادي للأسواق المالية و إنشاء سوق عربية موحدة .إن إنشاء مثل هذه السوق (السوق العربية الموحدة) تساعـــد الدول العربيـــة في التغلب على مساوئ توسيع الإتحاد الأوربـــي إذ أن هذا التوسيع لا يحمل فقط مزايا العلاقات التجارية العربية الأوربية و لكـــن ممكن أن يكون له مساوئ متمثلة بمنافسة من دول أوربا الشرقية

فروسيا ممكن أن تنافس الجزائر في قطاع الطاقة و أوكرانيا و روسيا البيضاء منافستان لدول المغرب العربي في صناعة النسيج .إن توحيد السوق العربية يساعد الدول العربية على أن تكون منافسة قوية لدخول الأسواق الأوربية .

*في هذا الصدد أكد د. جونتر روكسرودرت (رئيس غرفة التجارة و الصناعة العربية الألمانية) في المؤتمر 38 لغرفة التجارة و الصناعة و الزراعة للبلدان العربية بتونس على ضرورة دعم معاهدة أغادير و التـــي سينبثق عنهـــا تشكيل سوق مهمة تتكون من أكثر من 100 مليون مواطن وتنتج منتجات يقدر حجمها ب 150 مليـــار أورو ، كمـــا تشكل خطوة مهمة لإنشاء منطقة التجارة الأوربية المتوسطية الحرة . و أن الشركات من هذه الدول الأربعة (مصر ، الأردن ، المغرب ، تونس) سوف تتمتع أيضا بإعفاء من الضرائب الجمركية لدخول بضائعها أسواق الإتحاد الأوربي الذي يحتوي منذ الأول من ماي 2004 على 455 مليون مستهلك .

3- العملة العربية الموحدة :الخطوة الثالثة بعـــد إنشاء منطقة التجارة الحرة و السوق الموحدة هي ولادة عملة عربية موحدة، على نمط ما خططت له دول مجلس التعاون الخليجي،إن الأمل بتحقيق هذا الحلم هو جزء من النظرة المستقبليـــة للعلاقات الثنائية ، كما يمكن الاستفادة من تجارب الإتحاد الأوربي في هذا المجال .

4- تأثير الأورو : إن ولادة العملة الأوربية المشتركة في 12بلد أوربي يعد خطوة تاريخية لأوربا و جيرانها كما نعلـــم فقد بدأ التعامل بالأورو في بداية عام 1999وفي بداية عام 2002 حل محل العملات المحلية للبلدان ال 12 ، كما أصبح الأورو مسألة يومية في دول الإتحاد الأوربي حـــيث يمكن لمن زار أوربا في الفترة الأخيرة التعرف على فوائد عدم تبديل العملة كـــل مرة يعبر فيها الحدود من أجـــل تقوية العلاقات الاقتصادية الأوربية العربية يمكن للدول العربية التأقلم و الاستفـــادة من هذه التجربة بهدف إنشاء عملة عربية موحدة .إن إنشـــاء سياسة مالية إقليمية ناجحة يتطـــلب تعاون سياســـي مبنـــي على تبادل الأفكار و مستوى عالي من الثقة بالاقتصاد وبنك مركزي مستقل و إصلاحات اقتصادية جذرية و مؤسسات مالية تراقب السياسة المالية الموحدة كما يجب التأكيد على الفوائد الكبيرة التي يمكن جنيها من تجـــارب الإتحـــاد الأوربي في حال قررت الدول العربية إنشاء سوق وعملة عربية موحدة.

المبحث الثاني : العلاقات التجارية العربية البينية و العربية الأوروبية:

تتطلع الشعوب العربية بشغف لرؤية قيام السوق العربية المشتركة و الوصول الى اندماج نقدي (عملة عربية موحدة) يستخدمها جميع المواطنون العرب بما يشعرهم بالفخر ويجعلهم يستعيدوا جزء من الأمجاد العربية ويقلل من حالة الإحباط العربي ،حيث ستساهم بشكل كبير في زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة ويقلل من الظواهر السلبية كالتضخم واختلال ميزان المدفوعات والتذبذب في أسعار صرف العملات.

المطلب الاول. التجارة الخارجية العربية:

عادة يتم قياس مدى نجاح أي تكتل اقتصادي بحجم التجارة البينية بين أعضاءه. ونستعرض أدناه متطلبات النجاح للتجارة البينية بشكل عام، ومن ثم نتناول واقع التجارة البينية بين الدول العربية.

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل، والتي نوجزها في الآتي[1]:

- **الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية** تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية. لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الإستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

- **اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول :** كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

- **اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية :** تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

- **الميزة النسبية :** يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2**، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994،ص 33

- **البنية التحتية** : تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

- **شبكات النقل والتوزيع والتسويق :** من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع.

1- الصادرات العربية: بلغت الصادرات العربية 1.06 تريليون دولار عام 2008 مقابل 798 مليار دولار عام 2007 وهذا الارتفاع يعزى الى ارتفاع اسعار النفط ولا تقابله زيادة حقيقية في حجم الانتاج،حيث توجد علاقة بين ارتفاع اسعار النفط العالمية وتزايد الصادرات العربية.

ومقارنة بباقي الدول تجاوزت قيمة الصادرات العربية صادرات روسيا و دول امريكا الوسطى والجنوبية التي بلغت قيمة صادراتهما 472 مليار دولار و 561 مليار دولار على التوالي.

وقد شهدت اقتصادات الدول العربية انفتاحا متناميا نحو الخارج خلال الفترة (2003-2008) فقد ارتفعت نسبة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية من 38% سنة 2003 الى 56% سنة 2008 كما نمت حصة الدول العربية في التجارة العالمية من 4 % سنة 2005 الى 6 % سنة 2008 .الا انه لا تزال هذه الحصة ضعيفة مقارنة بدول الاتحاد الاوروبي الدي فاقت حصته 37 %.

2- الواردات العربية: بالرغم من بلوغ الازمة الاقتصادية العالمية ذروتها سنة 2008 الا ان الواردات العربية تزايدت وبلغت قيمتها 641 مليار دولار مسجلة فائضا تجاريا بلغت قيمته 387 مليار دولار ويرجع ذلك الى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية.في المقابل نجد عجز في الميزان التجاري للدول الغير نفطية كالاردن والمغرب وسوريا ولبنان و اليمن ومرد ذلك الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية واسعار صرف العملات.

الجدول رقم (12): التجارة الخارجية وتنافسية الصادرات العربية 2003-2008:

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات(مليار $)	279	387	501	620	797	1066
الواردات (مليار $)	226	294	366	435	541	653
صافي الحساب الجاري (مليار $)	105	105	201	251	268	387
نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي %	38	44	47	49	50	57
الصادرات في العالم(ترليون $)	7.5	9.1	10.7	12.4	13.7	15.7
نصيب الصادرات العربية في صادرات العالم	3.7	4.2	4.7	5	5.2	6
نصيب الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية	8.9	9	8.5	9	8	8

المصدر منظمة التجارة العالمية OMC والتقرير الصناعي العربي AIDMO

المطلب الثاني :التجارة العربية البينية

تضاعفت قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات والواردات) رغم محدوديتها بنحو أحدى عشر مرة بين عامي 1972 و 1980 لتصل إلى 23 مليار دولار عام 1980 ثم أخذت بالتراجع نتيجة انخفاض اسعار النفط وبلغت نحو 20 مليار دولار بين عامي 1981 و 1985 وانخفضت بين عامي 1986 و 1990 إلى 15 مليار دولار .

وقد استمر تدني نسبة التجارة العربية البينية إلى اجمالي تجارتها حتى عام 2003 لا تزيد عن 9 % ارتفعت قليلاً عن 7.7 % عام 2000 وهذا نتيجة ارتفاع اسعار البترول وبالرغم من المحاولات والجهود التي بذلتها الدول العربية لتنمية التجارة البينية الا ان نسبتها انخفضت عام 2004 إلى 5.2 % بعد ان كانت 7.9 % عام 2003 .

في عام 2005 بلغ حجم التجارة الخارجية للدول العربية 84.1 مليار دولار، بمعدل نمو يبلغ 33.7% عن عام 2004.

في عام 2006 بلغ حجم التجارة الخارجية للدول العربية 94.1 مليار دولار، بمعدل نمو يبلغ 11.96% عن عام 2005.

و بالنظر إلى الهيكل السلعي للتجارة البينية نجد ان نصف الصادرات مواد خام ووقود معدني ويأتي على رأس قائمة الصادرات العربية البينية الأغذية والمشروبات ثم المواد الكيماوية وتنخفض جداً في مصنوعات الأنسجة والملابس وكذلك في المعدات والآلات بنسبة متقاربة كما هو مبين في الجدول رقم **(13)**

هيكل الصادرات والواردات البينية سنة 2008			
السلعة	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة
المواد الكيماوية	%10.7	14.8%	12.8%
مصنوعات اساسية	20.5%	15.0%	17.8%
الالات والمعدات	17.2 %	17.9%	17.6%
مصنوعات اخرى	5.8%	6.1%	6.0%
اجمالي المصنوعات	**54.2%**	**53.8%**	**54.0%**
الوقود و المعادن	**27.3%**	**24.7%**	**26%**
السلع الزراعية	**15.2%**	**18.5%**	**16.9%**
سلع غير مصنفة	**3.3%**	**3.0%**	**3.2%**

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

و الملفت للنظر هو تأثير العلاقات السياسية المجاورة على التجارة فمثلاً تجارة ليبيا مع الجزائر ضعيفة جداً لكن كلا الدولتين تجارتهما مع تونس جيدة وكذلك نجد تجارة المغرب مع سوريا أفضل من تجارتها مع الجزائر . وأقوى تبادل تجاري موجود على مستوى الوطن العربي هو مجلس التعاون الخليجي بالرغم من تقارب هيكلها التصديري وهذا راجع الى العلاقات السياسية الطيبة بين هذه الدول فالمشاكل السياسية القطرية انعكست على التبادل التجاري الاقليمي وتفضيل قرب الآخر الغير عربي نتيجة اتفاقات ثنائية على التبادل التجاري العربي الداخلي .

كما أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام 2009 بنسبة 19.6% في المائة لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في عام 2008 وانخفضت قيمة الصادرات

البينية بنسبة 19.7 %، كما سجلت قيمة الواردات أيضاً انخفاضاً بنسبة 19.5 % كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (14):التجارة العربية البينية للفترة 2005–2009 :

	القيمة مليار دولار					معدل التغير السنوي					معدل التغير السنوي 2008-2005 %
	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009	
متوسط التجارة العربية البينية	46.2	56.1	67.6	88.4	71.1	36.5	21.5	20.4	30.8	19.6-	24.2
الصادرات البينية	48.3	58.6	71.0	93.0	74.7	33.8	21.5	21.0	31.1	19.7-	24.4
الواردات البينية	44.1	53.6	64.2	83.8	67.5	39.7	21.6	19.8	30.6	19.5-	23.9

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد 2009 ، أبو ظبي الملحق 4/8،ص : 172.

وبما ان الدول العربية تعتبر من اهم الدول المصدرة للنفط ارتأينا تقسيم الدول إلى نفطية وغير نفطية. وهذا التقسيم ضروري كون صادرات هاتين المجموعتين تختلف في هياكلها وفي الدول المستوردة لها عالميا. والهدف من ذلك هو معرفة أي مجموعة تمثل الصادرات للدول العربية نسبة أكبر من غيرها. ويبين الجدول (15) أدناه الصادرات العربية البينية للدول النفطية، والدول مرتبة بحسب نسب الصادرات للدول العربية من إجمالي الصادرات. وتحتل دولة السعودية المركز الأول بين الدول النفطية بنسبة تصل إلى 12.31%، تليها سلطنة عمان بنسبة 10.21%، بينما تحتل ليبيا المركز الأخير بنسبة 2.13% كما هو موضح في الجدول ادناه.

جدول رقم (15): الصادرات العربية البينية – الدول النفطية(مليون دولار):

الدولة المصدرة	اجمالي الصادرات	الصادرات البينية العربية	نسبة الصادرات للدول العربية(%)
السعودية	313447	38588	12.31
عمان	37719	3850	10.21
الإمارات	236131	14370	6.09
قطر	52448	2081	3.97
الجزائر	78129	2309	2.95
الكويت	87039	2004	2.30
ليبيا	60379	1287	2.13

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2009)

ويوضح الجدول أدناه الصادرات العربية البينية للدول غير النفطية، والدول مرتبة بحسب نسب الصادرات للدول العربية من إجمالي الصادرات. وتحتل الجمهورية اللبنانية المركز الأول بين الدول غير النفطية بنسبة تصل إلى 47%، تليها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 42%، بينما تحتل المملكة المغربية المركز الأخير بنسبة 3.74%.

جدول (16): الصادرات العربية البينية – الدول غير النفطية(مليون دولار):

	الصادرات الكلية	الصادرات للدول العربية	نسبة الصادرات للدول العربية(%)
لبنان	3478	1636	47
الأردن	6055	2552	42
سوريا	12784	5127	40
البحرين	17491	3106	18
اليمن	7605	1323	17
مصر	29849	3413	11.5
تونس	19203	1866	9.7
السودان	11781	868	7.4
المغرب	19977	747	3.74

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2009)

تميزت اتجاهات التجارة البينية بالتركز سواء من جانب الصادرات او الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين ، حيث ان التبادل التجاري البيني يتم في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها ، فقد صدرت السعودية ما نسبته 24.5% من اجمالي صادراتها البينية الى البحرين و 22.7% الى الامارات و 11.6% الى مصر ،كما بلغت صادرات الامارات الى سلطنة عمان 25.2 % و18.2 % الى السعودية وحوالي 11% الى كل من سورية واليمن،وصدرت مصر ما نسبته 16.2% الى السعودية و12% الى ليبيا و 11.4% الى الاردن،اما سلطنة عمان فركزت صادراتها الى الامارات و السعودية بنسبة 51.9% و13.2% على التوالي في حين صدرت قطر ما نسبته 74.9% الى الامارات و 12.5 % الى السعودية وصدرت العراق 86.4 % الى سورية و22.3% الى الامارات و22.2% الى اليمن وصدرت الكويت 22% من صادراتها البينية الى اليمن و17.3% الى الامارات و14.7 % الى سورية اما في دول المغرب العربي فتركزت صادرات تونس ما نسبته 47.2% الى ليبيا واستوردت 34.9% منها وصدرت الى الجزائر 25.6% واستوردت منها 31.2%.

في ضوء ما تقدم يلاحظ ان حجم التبادل التجاري البيني لا يزال يتسم في غالبيتة بالتركز بين دول عربية مجاورة لبعضها ، كما وان الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع

شكل رقم (01):نسبة الدول العربية النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات البينية 2006-2010

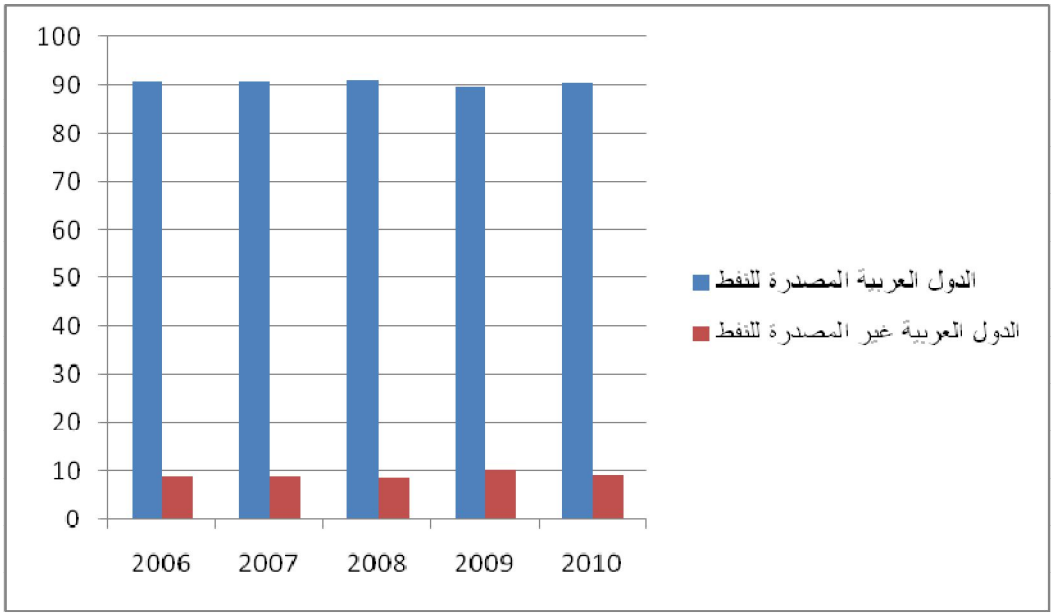

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 ص135 بتصرف

حققت الدول العربية معدلات نمو لصادراتها اعلى من معدلات نمو الصادرات العالمية (باستثناء 2009 حيث حققت كلتاهما معدلات نمو سلبية) وفي سنة 2010 نمت الصادرات العربية بنسبة 28.9 % في حين نمت الصادرات العالمية بنسبة 21.7% وهذا النمو في الصادرات العربية راجع لصادرات الدول النفطية حيث بلغت خلال السنوات الثماني السابقة حوالي 90.2% من اجمالي الصادرات العربية،اما من حيث الواردات استحوذت الدول المصدرة للنفط على الحصة الاكبر حوالي 73.3 % خلال السنوات من 2000 الى 2010.

المطلب الثالث: التجارة العربية الأوروبية

وضع الأوروبيون تصنيفا للدول العربية من خلاله يتم بناء العلاقات بين المجموعة الأوروبية والدول العربية يمكن تلخيصه في ما يلي:

- **دول أفريقيا والباسيفيك والكاريبي:**يضم هذا الإطار خمس دول عربية تصنف من فئة الدول الأقل نموا، وينظم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات(لومي)[1] التى تجمع عددا من الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي ودول المحيط الهادي الأكثر فقرا والأقل تقدما. هذه الدول الخمس هي بالتحديد السودان وموريتانيا وجزر القمر والصومال وجيبوتي.
- **دول المتوسط :**ترتبط هذه الدول باتفاقيات للتعاون الشامل مع دول الاتحاد الأوروبي، وتشمل هذه الدول ثماني دول عربية هي تونس والجزائر والمغرب والأردن ومصر وسوريا ولبنان وليبيا. وقد وقعت تونس والمغرب ومصر وأخيرا الجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- **دول مجلس التعاون الخليجي :**يضم مجلس التعاون الخليجي السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت وقطر والبحرين، وقد قام هذا المجلس بعقد اتفاق عام 1989 مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنه فى الحقيقة لم يصل إلى درجة إنشاء تعاون تجاري ولا إنشاء منطقة حرة.

[1] لمزيد من التفاصيل حول تاريخ اتفاقيات لومي إالأربعة : الأولى 1975، الثانية في 1979، الثالثة في 1984 والرابعة في 1990 حيث كانت الاتفاقية الأولى التي تغطي فترة عشرة سنوات مع أن البروتكول المالي المصاحب يغطي فترة خمس سنوات فقط أنظر في الموقع
Http://europa.eu.int/comm/development/body/cotonou/lome_history_en.htm The Lome' Convention

- **اليمن :**تندرج العلاقات اليمنية- الأوروبية في إطار اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني مع المجموعة الأوروبية إلا أنه لا يصل إلى درجة يمكن معها الحصول على ميزات تفضيلية، ومن المتوقع قيام مفاوضات للانضمام إلى المسيرة الأوروبية- المتوسطية.
- إنّ السياسة التجارية الخارجية للاتحاد الاوروبي قد اصبحت شانا حصريا له منذ إبرام معاهدة روما عام 1975. وهذا يعني أن الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتمدد بصورة كبيرة على المفوضية الاوروبيةِ في رسم وتنفيذِ السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

إن دخول اتفاقية لشبونة حيز التنفيذ في ديسمبر2009، قد مهد الطريق أمام رسم سياسة استثمار أوروبية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح بدوره جزءاً من السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وبالتالي اختصاصاً للمفوضية الأوروبية. وفي نوفمبر 2010، قامت المفوضية الأوروبية بوضع أجندة محددة المعالم للسياسة التجارية الخارجية للخمسة أعوام القادمة، تركز على الحد من الحواجز التجارية وفتح الأسواق العالمية والتأكد من أن التجارة تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل،خصوصا وان التجارة البينية في الدول العربية بلغت 4.5 % خلال العقدين الماضيين وهي تبلغ 10 % من التجارة الإجمالية، وهذه نسبة متواضعة مقارنة بالتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

ومن بين اهم أسباب تدني التبادل التجاري هو الوزن النسبي الكبير للصادرات النفطية مع الدول غير العربية والتي تصل إلى حوالي 20 % إضافة إلى أسباب سياسية واقتصادية ساهمت في ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية،والتي من اهمها ضعف القاعدة الإنتاجية وتباين الرسوم الجمركية بين الدول العربية وارتفاع تكاليف النقل بسبب ضعف البنية التحتية فيها وضعف القوة الشرائية وتشابه السلع والمنتجات فيما بينها.

ان الصادرات العربية مع الاتحاد الاوروبي تشكل اعلى تبادل تجاري مع باقي الكتل الاقتصادية العالمية بنسبة تبلغ 21 % تليها اليابان بنسبة 12 % ثم الولايات المتحدة بنسبة 11 % وأخيرا الدول الاسيوية بنسبة 7.3%

ويلاحظ ايضا ارتفاع حجم المبادلات التجارية العربية مع الدول الاسيوية حيث بلغت نسبة الصادرات العربية اليها 35% يليها الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 18% و9.8%

الا ان الصادرات العربية البينية لا تزال ضعيفة حيث بلغ متوسط معدلها حوالي 8% في الفترة من 2000 الى 2008 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(17): الصادرات البينية حسب التكتلات لعام 2008 (مليار دولار)

اهم التكتلات الاقتصادية	GAFTA	MERCOSUR	ASEAN	UE(27)
حجم الصادرات البينية	164	279	990	3633

المصدر منظمة التجارة العالمية 2009

تعتبر الصادرات العربية البينية الاضعف (164مليار دولار) مقارنة بالتكتلات الاخرى حيث بلغت الصادرات الاوروبية البينية 3.6 تريليون دولار اي حوالي 22 ضعف الصادرات العربية البينية اما الصادرات الاسيوية البينية فقد بلغت 990 مليار دولار اي ستة اضعاف الصادرات العربية البينية واستثناءا لما ذكرنا نجد ان دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت تحقيق تبادل تجاري ملحوظ والذي تطور الى اتحاد جمركي ثم تحول الى سوق خليجية مشتركة تمكنت من خلالها توحيد التعريفة الجمركية بينها.

المطلب الرابع: المشاكل و المعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية :

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقـــود الماضيـــة ، مجموعة مـــن العراقيل و المشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية .

❖ **القيود غير الجمركية :**

تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة و تكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى و تشمل هذه القيود مايلي :

أ – القيود الفنية : و هي خاصة بالاشتراطات و المواصفات في الدول العربية ،أي تعددية المواصفات لنفس المنهـــج و تعـــدد و تضـــارب الإجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضـــع العلامـــات و اللاصقات علـــى المنتـــج و دلالة المنشأ ، أنواع العبوات ، تضارب نتائـــج المختبرات فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية و الزراعية ، وقيام بعض الدول العربية بتغييـــر في المواصفـــات و المقاييس دون إشعار مسبق،و تشدد

في الاشتراطات الصحية والبيئية، و كذا المبالغة في أساليب الكشف و ارتفاع كلفة التحاليل ، و طول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة و تصديقها[1]

ب– القيود الإدارية : وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي ، و كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة ومشاكل النقل بالعبور و إجراءات التخليص الجمركي و تكاليفه .

و تتطلب إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي ، و اعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، و تقليص عدد الجهات التي تعاين السلع و الاختبارات التي تخضع لها،و عدد العينات التي تأخذ منها ، و تحسين المنافذ الجمركية و على صعيد إجراءات العبور اعتماد الأختام الجمركية

ج – القيود النقدية :إن بعض الدول ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الإستيراد، مما يتطلب إزالة القيود النقدية و ذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على النقد و عدم قابلية تحويل العملات و تعدد أسعار الصرف .

د – القيود المالية : هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادة المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة .

علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة (72) في عام 2003 قد توصل إلى مجموعة من القرارات * ، و وفقا للأمانة العامة للجامعة فإن بعض الدول الأعضاء **[2] أودعت قراراتها بنفاذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ و الفواتير و الوثائق المرافقة لها . كما أن هناك مبالغة

[1] صندوق النقد العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 3

* إن من جملة هذه القرارات (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 بتاريخ 2002/02/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات).

** هذه الدول هي : لبنان ، الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية ، قطر ، سلطنة عمان ، المغرب ، اليمن و مصر.

في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية، وارتفاع تكاليف التحاليل على بعض السلع لاسيما الغذائية منها

ه – **القيود الكمية** : تتمثل في حصر الإستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العـــام ، و قيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية و رخص استيراد و عدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان، و قد كلف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة بتشكيل فرق عمل ميدانيـــة لزيارة الدول الأعضاء و التعرف على الإجراءات المتعلقـــة بعمليات الإستيراد و التصدير و ما تتطلبـــه من إجراءات نقديـــة و إدارية و الوقت الذي تستغرقه و تكلفتها المادية وزيادة المنافذ الجمركية .

2 – مشكلة الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة :

إن فرض الدول العربيـــة للرســـوم و الضرائب ذات الأثـــر المماثل للتعريفة الجمركيـــة المفروضة علـــى السلـــع العربيـــة المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي.

و تعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرامـــج منطقـــة التجـــارة الحرة العربية الكبرى ، و مثال ذلك رسوم الطوابع و رسوم القنصليـــة التـــي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية . و رسوم إحصاء و خدمات الجمارك كنسبة من القيمـــة المستوردة ، بالإضافـــة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم المرور على الطرق و هذه كلها رسوم و ضرائب تؤثر على قيمة البضاعة و كلفتها. الأمـــر الذي يتطـــلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب و الرســـوم و إلغاء الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها. بالتعريفات الجمركية التي يســـري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائـــب و الرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية .

3– المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية :

تواجـــه منطقة التجـــارة الحرة العربـــية الكبرى صعوبات ناجمة عـــن المغالاة في طلب الاستثناء من التخفيضات الجمركية، و التي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعـــدم

تحقيـــق الأهـــداف المتوخاة من المنطقة . وقد منح المجلس الاقتصـــادي و الاجتماعي ست دول عربيـــة استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول ، كما حدد الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الـــدول على موائمة أوضاعها الاقتصادية [*] و جـــاء هذا فـــي قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 233 في دورته (14) عام 2002 [**]

هـــذا و قـــد تلـــقت الأمانـــة العامة بلاغات موجهة إلى المنافذ الجمركية بوقف العمـــل بالاستثناءات في كل من (الأردن ، سوريا ، لبنان ، المغرب) ،و أكدت دول مجلس التعاون الخليجي بأنها ستكون مضطرة لتطبيق مبدأ المعاملـــة بالمثل علـــى الدول أعضـــاء منطقة التجارة الحرة العربية الكـــبرى التي لم تلتزم بوقف العمل بالاستثناءات التي سبق أن منحت لها.

4- عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات :

تعتبـــر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبـــرى،و تـــزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة و الذي يؤدي إلـــى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول و بين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص،ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر [*] و قد تم تشكيل لجنة لتسويـــة المنازعـــات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربيـــة ، إلا أنه لم يتـــم إقـــرار هذه الآلية حتى الآن و ستجتمع

---

[*] لقد انتهت هذه الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2002/09/16

[**] تضمن القرار رقم 233 مايلي : " عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا إلا في أضيق الحدود و وفق معايير مشددة انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، و ذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا ، و يعهد للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنظم لاحقا "

[*]لقد نصت المادة 13 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على أن المجـــلس الاقتصـــــادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض النزاعات لبتي تنشأ بين أطراف الاتفاقية ، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقـــة التجارة الحرة العربية الكبرى على : " تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيســـر و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و كذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج " ، و تم تكليف لجنة التنفيـــــذ و المتابعة للقيام بهذه المهمة .

لجنـــة الخبراء القانونيين للمرة الأخيرة من أجل استكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشـــأن آلية فض النزاعات .

5- قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية :

تشكـــل قواعـــد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقـــة التجارة الحرة العربـــية الكبـــرى ، و التي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيـــدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما و أنها الوسيلة التي يمكن من خلالهـــا تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمـــي. و يتم حاليا العمـــل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلـــي العربي (القيمة المضافة).

إن التأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة و بالأخص قضية الاستثناءات الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيليـــة لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة ، حيـــث أن الاتـــفاق علـــى قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في إطار تشجيع الاستثمارات البينية و العمل على توظيفها في خدمة التكـــتل الاقتصادي المنشود .

6 – النقل البري و البحري:

إن كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا آخر أمام التجارة العربية البينية ، حيث يعتبر المغرب أقرب جغرافيا إلى أوربا منه إلى باقي دول المشرق العربـــي و الخليج العربي ، و بشكل عام فإن عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشـــرق العربي و بأسعـــار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا، بل و تشكل عائقا أمام تطور التجارة العربية البينية كما وتعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبـــات المعرقلة لتحرير التجارة بين البلاد العربية الأمر الذي يتطلب إنشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربيـــة إضافة إلى إنشاء عدد مـــن الشركات العامة كخدمة خطوط الشحن مثل التأمين والتخليص الجمركي وشركات النـــقل البري ، أيضا لا بد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية .

7 – تشابه الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية :

إن تشابـــه الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية والاجتماعية في الدول العربية أدى إلى حدوث تخـــوف من فتح الأسواق العربية على بعضها[1] ، وقد أدى إلى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجيـــة فيهـــا إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فـــيه الدول العربـــية علـــى زيادة صادراتها ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم .

8 – القضايا المتعلقة بالموائمة مع الضوابط الدولية :

هـــناك إشكاليـــات أخرى تتعلق بالقواعد و الضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها ، مثـــل المواصفات و الملكية الفكرية و شهادات المنشأ و البيئـــة و غيـــرها ، و ثمة تسائـــل حـــــول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد " الإيزو" أو قواعد " منظمة التجارة العالمية"، أو قواعـــد " الإتحاد الأوربي " خاصة بعد أن بدأت العديـــد من الدول العربية بتطبيق الضوابط و المعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة .

9 – نقص المعلومات اللازمة للتجارة العربية البينية :

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومـــات الاقتصادية و التجارية ذات العلاقة بالقوانين و التشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية و يعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية و أهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والخدمات المصرفية ، التأمين والاستثمارات،كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق و السلـــع المختلفة و أنماط الاستهـــلاك و المواصفـــات و المقاييس والنوعية و الجودة،وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات و تحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية .

10– عدم شمـــول جمـــيع الدول العربيـــة في اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منظمة للاتفاقية مثل (الجزائر جيبوتي الصومال ، جزر القمر ، موريتانيا)[2]

---

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي ،**قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**،معهد البحوث والدراسات العربية،الطبعة الثانية ،2007 ،ص116

[2] تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية / إدارة التجارة العربية البينية . القاهرة ، 14-2004/02/15

11-عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري و يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل،مع الإشارة إلى والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية.

المبحث االثالث: سياسات الدول العربية المضيفة للاستثمارات لعام 2010 :

مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء من استثمار محلي أو أجنبي ونظرا لضخامة التطورات السياسية التي شهدتها وتشهدها المنطقة في الفترة الحالية وارتباطها الوثيق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الحاكمة لمناخ الاستثمار، نحاول التعرف على مستقبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في المنطقة العربية من خلال استشراف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع السياسية في المنطقة مستقبلاً[1].

لاشك أن التطورات السياسية الأخيرة التي يشهدها عدد من الدول العربية ستنعكس بطبيعة الحال في البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بشكل عام، وخاصة أنها بلغت حدودها القصوى بتحقق ثورات في دول مثل تونس ،مصر ،ليبيا، اليمن وسوريا .وعلى الرغم من أنه لم يحن الوقت بعد لاستخلاص النتائج والدروس لعدم اكتمال الصورة وتواصل الاحتجاجات الشعبية بمختلف مراحلها وأشكالها، إلا أنه ممكن تقديم رؤية موضوعية وآلية لتحليل تداعيات هذه الأحداث على بيئة الاستثمار في الدول العربية، من خلال حصر الأحداث وأبعادها المختلفة وكذلك تداعياتها المحتملة وآجال وقنوات تأثيرها.

المطلب الاول : التطورات السياسية في الدول العربية لعام 2010 :

ترتكز محاولة تحليل تداعيات التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في المنطقة على محورين؛ يتمثل أولهما في؛ محاولة تحليل اثر تلك التطورات على مكونات مناخ الاستثمار المتعارف عليها دوليا . وثانيهما في؛ تكوين صورة واضحة عن المستجدات والأحداث والتطورات التي نجمت عن هذا التطور السياسي.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،**وضع الدول العربية فى تدفقات الاستثمار العالمية** ،مجلة المستقبل العربى، العدد 313 ،مركز الوحدة العربية،بيروت،لبنان،مارس 2005، ص 227

الفرع الاول: مكونات مناخ الاستثمار ومدى تأثرها:

وبغرض رصد وتحليل تداعيات هذه الأحداث لابد أولا من استعراض مكونات مناخ الاستثمار، وفي هذا السياق يمكن إدراج عناصر ومكونات مناخ الاستثمار سالفة الذكر تحت 04 مجموعات رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسساتية، وفق ما يلي:

1- المكونات السياسية: تتعلق بمحاور عدة، أهمها؛ قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة .كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كلاً من الوضع الداخلي والخارجي؛ ويشملان مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي[1].

2- المكونات الاقتصادية: وتنقسم مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاقتصادي إلى محورين رئيسيين:

2-1- مكونات اقتصادية داخلية: تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف .بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

2-2- مكونات اقتصادية خارجية: وتشمل الميزان التجاري والجاري بصادراته وارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة

3- المكونات الاجتماعية: وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها؛ معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2010 ،ص19

العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.

4- المكونات المؤسساتية: وتشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله.

الفرع الثاني :التطورات التشريعية في الدول العربية خلال عام 2010

استهدفت هذه الإجراءات و السياسات في معظمها تحسين أحكام النفاذ للأسواق المحلية أمام المستثمر الأجنبي، حيث ركزت على رفع الحدود العليا لحصة ملكية الأجانب في الشركات المحلية.

وعلى صعيد المنطقة العربية، شهدت العديد من الإجراءات والسياسات الجديدة التي تصب في اتجاه منح المزيد من درجات التحرير لمناخ الاستثمار في المنطقة، ففي **الأردن** تم إعداد مشروع لتعديل قانون تشجيع الاستثمار، قيد الدراسة، بهدف وضع أسس جديدة وفتح القطاعات المختلفة أمام الاستثمار الأجنبي أما **الإمارات**، فتعمل وزارة الاقتصاد حالياً على إصدار مجموعة من 14 قانوناً، البعض منها سيكون جديداً، في حين يعد البعض الآخر نسخاً معدلة عن القوانين الموجودة .وستغطي هذه القوانين الجديدة الاستثمارات الأجنبية، والصناعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم، وحوكمة الشركات، فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم .فقد شهدت الدولة إعداد مشروع قانون اتحادي جديد للاستثمار الأجنبي وآخر للمنافسة وجار تعديل قوانين الإفالس ومكافحة الغش في المعاملات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية(وايبو) وهناك مناقشات لاعتماد التوقيع الإلكتروني بكافة المعاملات التجارية والرسمية بالدولة ومعروض على الجهات المعنية لاتخاذ إجراءات استصداره.وتهدف تلك القوانين إلى تنظيم وتنسيق الاستثمارات،

وممارسات الأعمال، وحوكمة الشركات. وتسعى **الكويت** لإقرار مشاريع قوانين لمحاربة الفساد وتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار واعتماد التوقيع الإلكتروني حيث إن تلك المشاريع معروضة على اللجنة التشريعية بمجلس الأمة.

وفي **لبنان**، تم إقرار قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الموافقة للحكومة على الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف و بشأن الأداء والتسجيل الصوتي بموجب قوانين محلية وتم الانتهاء من مشاريع قوانين لحق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد. وفي **مصر**، تم إقرار قانون جديد رقم 76 لسنة 2010 بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق والقانون رقم 135 لسنة 2010 بإصدار قانون التأمينات والمعاشات، كما تم تعديل قوانين رقم 125 لسنة 2010بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال ورقم 133 لسنة 2010 بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار[1]. وشهدت اليمن إصدار مجموعة قوانين جديدة أبرزها؛ القانون رقم 01 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والموافقة على الاتفاقية الدولية لهذا الشأن، وكذلك قرار جمهوري بالقانون رقم 15 لعام 2010 ، لتعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار والتجارة لتحسين بيئة الاستثمار لتتناسب مع مستجدات الاستثمار العالمية، وتنسجم مع قوانين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم خلال العام استحداث وتعديل قوانين الجمارك وضريبة الدخل وتنمية وتطوير النشاط الصناعي والترويج للصناعات الوطنية وحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية والمناجم والمحاجر والعلاقات التجارية والمؤشرات الجغرافية وحماية العلامة التجارية المشهورة وتوفير مبدأ المعاملة الوطنية ووضع الأحكام والضوابط المنظمة لوظيفة التعليم العالي.

[1] نفس المرجع،ص96 .

الفرع الثالث: التطورات الإجرائية في الدول العربية لعام 2010

وفق البيانات الواردة من الأردن ،الإمارات، الكويت،لبنان ،مصر واليمن شهدت تلك الدول ما يلي:

السلطات الإماراتية: تم إعداد خارطة استثمارية لمواقع الاستثمار بالدولة، وتيسير موافقات الاستثمار من خلال "النافذة الواحدة" بالمناطق الاقتصادية والحرة،و تفعيل دور مجالس رجال الأعمال و بدء العمل بإجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية.

تحديث قانون الخدمة المدنية، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة ومعايير التميز في الأداء واستخدام الوسائل الحديثة لقياس ومتابعة الأداء ومعدلات الرضى الوظيفي.و تم ايضا إنشاء مراكز للتميز المؤسسي وتفعيل الحكومة الإلكترونية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات الحكومية .كما تم إنشاء معهد حوكمة الشركات وتطبيقها على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي في عام 2010 وترسيخ مفهومها وأنظمتها الإستراتيجية في الجهات والوزارات الاتحادية، فضلا عن إصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة" وحوكمة الشركات" والأهداف التنموية للألفية.

مصر: اتخاذ العديد من الإجراءات الجديدة لغرض تسهيل بيئة أداء الأعمال منها.الترخيص لمشاريع تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة وإنشاء صندوق لتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وإنشاء مركز لخدمة التجار بالغرفة التجارية وإلغاء مقابل الخدمات الذي يدفع للهيئة العامة للاستثمار بالنسبة لشركات المسئولية المحدودة. كما تم تطوير 32 خدمة للمستثمرين أهمها؛ التوسع في إصدار بطاقة المستثمر العربي والتشغيل التجريبي لخدمة التأسيس الالكتروني للشركات ومتابعتها الكترونيا وتوحيد نظام ومكان تأسيس الشركات وإتاحة نماذج عقود التأسيس وتطوير إدارة تعديل عقود التأسيس والأنظمة الأساسية والبيانات للشركات ونشر ثقافة الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات[1].

إصدار جواز السفر والإقامة الكترونياً وإصدار التوكيلات للمستثمرين بالحاسب الآلي وافتتاح المزيد من مكاتب تصديقات وزارة الخارجية بالمحافظات.إجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية عبر تفعيل

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ،التقرير الصناعي العربي 2010/2009 ،الاصدار الثالث ،ص15

وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة، وتكامل وتبادل البيانات القومية والخدمات بين الجهات الحكومية، علاوة على إصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية.

اليمن: اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين بيئة أداء الأعمال منها؛ موافقة الحكومة على الدراسات الاستشارية للأولويات العشر الداعمة للاقتصاد والمشاريع القطاعية وعددها 35 مشروعا واعتمادها كأولويات لخطة التنمية الرابعة الموضوعة حيز التنفيذ للعام 2010 -2011

و تم تشكيل لجنة لإيجاد حلول للمشاريع المتعثرة، إضافة إلى اللجنة الفنية لمتابعة المشاريع الإستراتيجية بأمانة العاصمة وتذليل العوائق التي تواجه تنفيذها،كما تمت دراسة مقترح لإنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات السلعية والخدمية، فضلا عن إجراءات جديدة لتسهيل بيئة أداء الأعمال، أهمها؛ استكمال تطبيق نظام النافذة الموحدة وتوسيع الحيز المكاني لها في وزارة الصناعة والتجارة وإصدار دليل الخدمات الجديد المعدل وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع رفع كفاءة قطاع التجارة .

اتخاذ إجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية، ومنها؛ إعداد النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف العامة ومبادرات الإدارة الرشيدة وإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعداد وإصدار التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية 2010 والاستعداد لإصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية.

المطلب الثاني: أهم تطورات مناخ الاستثمار.

شهد العقد الاخير تواصل التركيز على تطوير بيئة الأعمال كجزء أساسي من عملية تحسين المناخ الاستثماري، وتنامي الجهود الترويجية الجاذبة للاستثمار من تطورات تشريعية وإجرائية، ومن الاستفادة من استخدام التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات قصد الحصول على معلومات عربية للقيام بالاستثمار.

الفرع الاول: تدفقات الاستثمار.

إن البحث في واقع الاستثمارات العربية البسيطة يساعد على فهم آثاره وتأثيراته لتحقيق التكامل، وعليه لا بد من التعرف على حجم الاستثمارات العربية البينية، والذي بلغ اجمالي الاستثمار العربي البيني الخاص في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام 2010 ثمانية عشرة (18) دولة عربية مضيفة

للاستثمار حوالي 64.3 مليار دولار مقابل 83.9 مليار دولار عام 2009، بانخفاض نسبته 23.4 % اي نحو 19.7 مليار دولار

ويعزى هدا الانخفاض الى استمرار تاثير الازمة المالية و الاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار العالمي المباشر و التاثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة الى الدول المستقبلة و لاسيما السعودية التي تستحوذ على ثلث التدفقات الواردة وهبوطها بنحو 41 % وكذاك تراجع التدفقات الواردة الى كل من الامارات ،قطر ومصر.

جدول رقم (18):**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وفق القطر المضيف (مليون دولار)**

الدولة /السنة	2009		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
السعودية	36 457.8	42.3	21 560.1	33.5
قطر	8722	10.1	6593.5	10.3
مصر	6711.6	7.8	6385.6	9.9
لبنان	4803.6	5.6	4954.9	7.7
المغرب	3133.9	3.6	4361.8	6.8
الامارات	4002.7	4.6	3948.3	6.1
السودان	4633.1	5.4	3688.7	5.7
ليبيا	2674	3.1	3114	4.8
الجزائر	2540	2.9	2050	3.2
العراق	1451.5	1.7	1948	3
سورية	2570	3	1850	2.9
الاردن	2428.6	2.8	1702.8	2.6
تونس	1687.9	2	1589.9	2.5
اليمن	654.8	0.8	196.3	0.3
البحرين	257.1	0.3	155.8	0.2
الكويت	1112	1.3	803.	0.1
موريتانيا	3.1	0.0	56.6	0.1
جيبوتي	100	0.1	40	0.1
فلسطين	32.8	0.0	--	--
الصومال	108	0.1	--	--
سلطنة عمان	2110.7	2.6	--	--
الاجمالي	**86 289**	**100**	**64 276.5**	**100**

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2010 ص 246

كما تطور حجم الاستثمارات البينية منذ عام 1995 حتى عام 2010، حيث ارتفع من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى 5.68 مليار دولار عام 2010، ويرجع ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة في المنطقة، وحصول بعض المؤسسات المالية في بعض الدول العربية على تصنيف الجدارة المالية والإئتمانية. وتصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار بحوالي 64.3 مليار دولار اي 39 % من الاجمالي يليها السودان ب23.3 مليار دولار ونسبة 14.1 % من الاجمالي ثم لبنان بحوالى 14.8 مليار دولار ونسبة 9 % تليها مصر بحوالي 14.4 مليار دولار ونسبة 8.7 % واخيرا الامارات بحوالى 11.3مليار دولار وحصة 6.8% ،وبلغت نسبة هذه الدول مجتمعة 77.6% من اجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2010) البالغة نحو 128 مليار دولار.

شكل رقم(02) :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي 2007-2009 (مليار دولار)

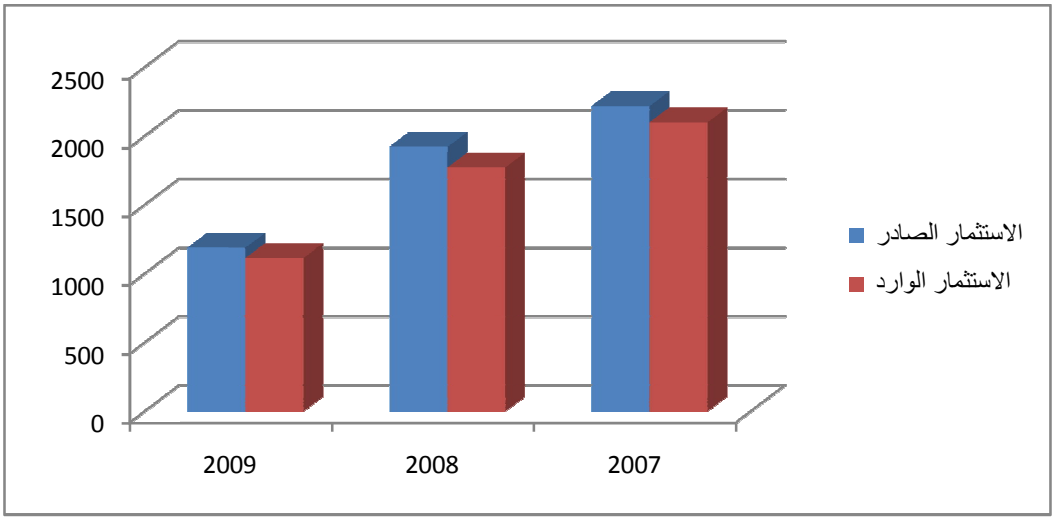

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الصادرات وائتمان الصادرات بيانات 2009 ص 67

1-استقطاب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية:

إن المؤسسات المالية الدولية تشجع على تبني إستراتيجيات جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

فالصين التي كسرت كل الأرقام القياسية في النمو السريع واستقطبت مبالغ معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وفتحت المجال للشركات الأجنبية، لا يمثل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لناتجها المحلى الإجمالي سوى 11% فقط في سنة 2006. وهو في كوريا أقل بكثير من هذا المستوى.

أما في الدول العربية –والتي يعتقد أنها غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر– فقد وصلت نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي لناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 34 % في نفس السنة.

ووصلت إلى نسب هائلة في دول مثل البحرين ولبنان والأردن. على أن ارتفاع هذه النسبة يشكل قيدا كبيرا في جذب الاستثمارات حيث يعكس ضعف الطاقة الاستيعابية وبطء نمو الإنتاج بمستوى غير متسق مع الاستثمارات.

وبالرغم مما تقوم به الحكومات العربية من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال وتعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تدعيم الحاكمية والمساءلة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، مقارنة بإمكانيات هذه الدول الكامنة.

إن مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تعده وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد)، يشير إلى أن: البحرين وقطر والأردن والإمارات تعتبر من دول الطليعة ذات الأداء الجيد والإمكانيات المرتفعة.

الجزائر والكويت وليبيا وعُمان والسعودية، تتميز بانخفاض الأداء بالرغم من ارتفاع الإمكانيات.

مصر والمغرب والسودان أداؤها فاق إمكانياتها وتبقى سوريا واليمن تعانيان من نقص الأداء والإمكانيات.

2- تحسن المناخ الاستثماري العربي :

تشير آخر الإحصائيات المتوفرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 إلى أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2010 بلغت 12 ألفا 74 مشروعاً ووصلت تدفقاته أكثر من 748 مليار دولار أميركي خلال نفس السنة ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية وإنشاء فرص الشغل وتوسيع الإنتاج خاصة في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات. وبلغت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال في المتوسط 12.6% سنة 2010 بينما بلغ

مخزون رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي ما يقارب 25% في نفس السنة. وتختلف هذه النسب بشدة بين مختلف بلدان العالم ومناطقه.

شكل رقم (03):الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية 2001-2008 (مليون دولار)

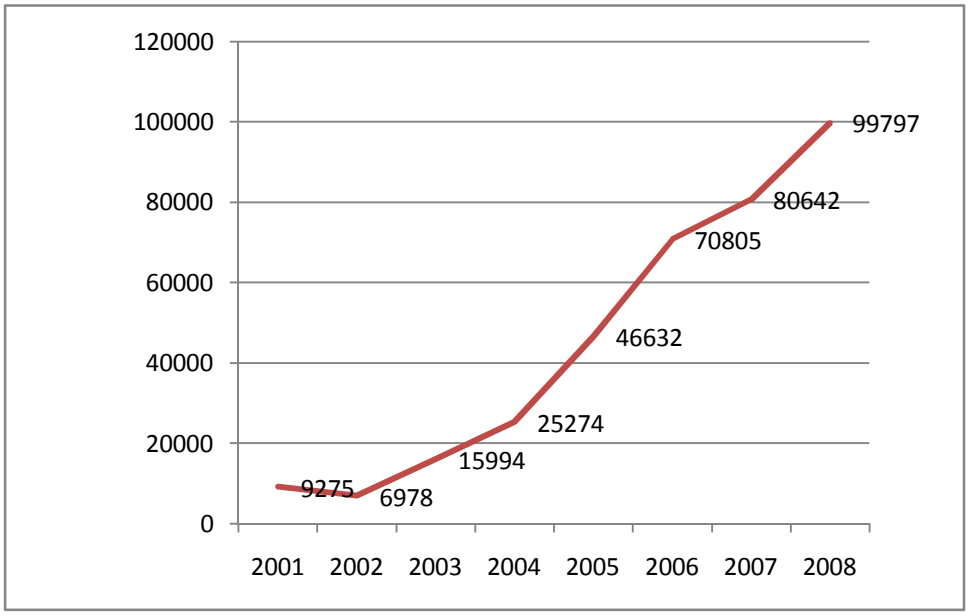

المصدر:UNECTAD 2009

استطاعت إجمالي الدول العربية استقطاب أكثر من 64 مليار دولار أميركي من الاستثمارات الأجنبية سنة 2010 من خلال استضافة 598 مشروعا استثماريا أجنبيا تنفذه أكثر من 539 شركة أجنبية موجودة في البلدان العربية بالإضافة إلى أكثر من خمسة آلاف و59 فرعاً لشركات أجنبية. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية أكثر من مرتين ونصف مقارنة بسنة 2004 وهو أعلى من المستوى العالمي الذي سجل 1.7 مرة وأحسن بكثير من الارتفاع الذي سجله الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي وصل إلى 1.3 مرة هذا الارتفاع النسبي الذي حققته الدول العربية يدل على عملية التحاق نسبية وارتفاع لحصة الدول العربية من الاستثمارات المتوجهة إلى الدول النامية التي كانت في سنة 2004 لا تتعدى 84% ووصلت إلى 16.4% سنة 2006.

بالمقابل تتركز الاستثمارات الأجنبية المتوجهة للدول العربية في ثلاث زمر أساسية من البلدان العربية[1].

تتمثل الأولى في الدول التي استقطبت الجزء الأكبر من الاستثمارات وهي السعودية (18 مليار دولار) ومصر (10 مليارات) والإمارات (8.3 مليارات) حيث استطاعت أن تستحوذ على أكثر من 58% من الاستثمارات المتوجهة إلى الدول العربية. وهذا في الأساس راجع إلى اتساع حجم السوق المصري والذي يشكل أكثر من 80 مليون مستهلك وكذلك لارتفاع القدرة الشرائية لاقتصاد السعودية والإمارات التي يفوق ناتجها المحلي أكثر من أربعمئة (400)مليار دولار.

أما المجموعة الثانية فهي التي استطاعت أن تستقطب مبالغ متسقة مع حجمها الاقتصادي، وهي تونس والمغرب والأردن ولبنان وقطر. ويلاحظ أن دولة البحرين تستقطب مبالغ مهمة (2.9 مليار دولار) وربما هذا راجع إلى ديناميكية القطاع المالي وتطور والصيرفة الإسلامية.

أما الجزائر والتي استقطبت 1.8 مليار دولار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات. ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصارها على قطاع النفط من جهة وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام، وتباطؤ عملية الخصخصة. كما أن السودان استطاع أن يجذب مبالغ محترمة (3.5 مليارات دولار) في قطاع النفط وكذلك ليبيا ولكن بدرجة أقل. في نفس الوقت تساهم بعض الدول العربية في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الصادرة من الدول العربية مبلغ 24.42 مليار دولار سنة 2009 أغلبها من الكويت (8.8 مليارات) والسعودية والإمارات 2.7 مليار دولار.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،**عرض التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2004**، ،مجلة المستقبل العربى،العدد 314،مركز الوحدة العربية،بيروت،لبنان،ابريل 2005،ص ص 193-196

3- الاستثمار البيني تصديرا واستضافة:

جدول رقم (19) توزيع تدفقات الاستثمارات المباشرة البينيةوفق الاقطار المصدرة و الاقطار المضيفة 2010

الاقطار المصدرة	الاقطار المضيفة						الاجمالي
	السودان	مصر	المغرب	اليمن	تونس	الاردن	
مصر	2135.9	-	38.9	100	1.7	0.3	2277
السعودية	239.1	368.5	71	10.1	5.7	229.1	923
الامارات	57.5	404	279.7	0.2	52.6	35.8	830
ليبيا	31.7	335	1.1	-	52.5	-	420
الكويت	7.3	150.8	124.2	75.8	0.4	-	358
سورية	198.3	-	13.7	0.2	0.1	-	212
قطر	22.3	99.9	27.4	0.9	40	-	190
البحرين	-	82.5	11.1	-	0.4	-	94
الاردن	68.5	7.3	6.3	3.8	0.9	-	87
لبنان	55.3	14.4	2.6	0.8	-	-	73
سلطنة عمان	33.6	12.6	3.1	-	-	-	49
اليمن	12.4	17.2	-	-	-	-	30
العراق	22.5	-	1.3	-	4.2	-	28
تونس	0.5	1.5	25.5	-	-	-	27
فلسطين	24.9	-	-	-	-	-	25
موريتانيا	-	-	10.1	-	-	-	10
الجزائر	-	-	-	-	6.2	-	6
السودان	-	1.1	-	-	-	-	1
غير مصنفة	-	33.8	-	-	1.7	-	36
الاجمالي	2910	1529	616	192	166	265	5678

المصدر :بيانات قطرية

ولم يورد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريره إلا الدول التي تتوفر عنها بيانات حول تصدير الاستثمار البيني أو استضافته ، ويعود تطور استضافة الاستثمار البيني في بعض الدول العربية إلى تحسن أساليب الترويج وتهيئة مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات الضرورية وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات ودرجة تغطيتها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في الدول العربية

إن العملية الاستثمارية في الدول المضيفة تواجه العديد من المعوقات و المتمثلة في اللااستقرار السياسي واللااستقرار الاقتصادي، عدم ملاءة عوائد الاستثمار ومعوقات أخرى تتعلق بالاجراءات القانونية و الادارية المتعلقة بالاستثمار، وكذلك تتمثل في غياب الاستثمار الثقافي عند الفرد العربي وضعف التكنولوجيا في الدول العربية.

إضافة إلى مجموعة من الصعوبات الناجمة عن المستثمر في حد ذاته وكذا صعوبات تتعلق بالمشروعات العربية المشتركة، دون أن ننسى صعوبة أخرى تتعلق بعدم استغلال عوائد النفط لإقامة مشروعات عربية بينية تكاملية.

الفرع الأول: العوائق المرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي.

تشهد الدول العربية أوضاعا سياسية واقتصادية، تختلف من دولة إلى أخرى، حسب نظام الحكم السائد فيها، وكذلك من حيث ثرواتها الطبيعية، فهناك دول عربية نفطية وأخرى غير نفطية. لذلك ارتأينا أن نتطرق من خلال هذا المطلب إلى الوضع السياسي والاقتصادي في هذه الدول.

1. الوضع السياسي:

تقدر مساحة الأقطار العربية بـــ 1,4 مليار هكتار (14,2 مليون كم^2) أي ما يعادل 10,2% من مساحة المعمورة، وفي هذه المساحة الشاسعة رسمت الحدود السياسية لتضم في هذه الحدود أعراقا وقوميات مختلفة، وزاد في تفرق هذه القوميات الاستعمار الذي ترك وراءه إرث ثقيل من المشاكل المتعلقة بالنزاعات الحدودية بين الدول العربية الشقيقة، كما أن الموقع الاستراتيجي للوطن العربي توسطه بين عدد من القارات وأراضيه الخصبة، واحتوائه للموارد الاستخراجية الاستراتيجية في صحراء المنطقة العربية حيث تشكل 85% من المساحة الاجمالية[1] جعله في كثير من الاحيان في موقع الأطماع والتكالب عليها من قوى الهيمنة والاحتكارات الدولية، التي تجد لها منافذ للتدخل واستغلال ثروات الوطن العربي وإصفافه. إذ تتميز المنطقة العربية بالتجانس والتنوع في نفس الوقت كالتباين في الحجم الجغرافي بين دولة وأخرى، فمثلا دولة الكويت لا تتجاوز مساحتها 1800 كم^2، في حين

[1]- محمد الصغور وآخرون، **"قضايا التنمية العربية"**، دار الفكر للنشر، عمان، 1994، ص16.

تتجاوز مساحة الجزائر 2 مليون كلم^2، كما أن هناك تفاوتا بين الدول العربية من حيث الموارد الزراعية والمعدنية[1].

إن أوضاع المنطقة العربية ككل لها بالغ الأثر على الاستثمار في المنطقة والتي تتجلى في المشاكل الحدودية والحروب الأهلية هنا وهناك ومشاكل أخرى، ولو أخذنا الصراع العربي الإسرائيلي كان ومازال له آثار سلبية على مناخ الاستثمار، حيث ما خلفه الصراع من حروب وإنفاق عسكري كبير، أهدر وأضاع موارد هامة كان يمكن ان تستخدم وتستغل في المنطقة العربية، وهذا من أهم الأسباب الطاردة للاستثمار في المنطقة خاصة الشرق الأوسط.

إن البلدان العربية مازالت تمر بمرحلة "اللاسلام واللاحرب" وزاد عليه قلق، أن السلام آت وهو ليس بآت، طالما بقيت أرض عربية محتلة، أما دول الجوار غير العربية شمالا، وغربا وجنوبا فعلاقتها مع الدول العربية بقيت مضطربة ولا تخلو من مصادر التوتر، بدءا من التدخل في الشؤون الداخلية، نزاعات على الأرض والمياه، وإذا لم تهدأ هذه العلاقات وتستقر وتحل هذه النزاعات فإنها تبقى مصدر قلق وكبت.

وهذا الوضع السياسي، وعدم وجود آليات تحل النزاع، يعرقل من جذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة الغارقة في النزاعات.

2. الوضع الاقتصادي:

الصعوبات الاقتصادية تعتبر من العوامل الطاردة للاستثمار، وتتجلى فيما يلي:

– عدم توفر البنية الأساسية بالكم والكيف في الدول العربية:

والمتمثلة في خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الموانئ، والطاقة والمياه...الخ. وهذا ما يجعل المستثمر العربي أو حتى الأجنبي يحجم على الإقدام لإقامة مشروعه، أو تعيق تنفيذ الاستثمار في مواعيده المحددة، وهذا كله سوف يزيد من التكاليف، وبالتالي لامردود استثماري.

[1] عبد الحميد براهيمي، **"أبعاد الإندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص31.

- **محدودية السوق المحلي:**

الناجمة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، أي نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضيقة. ومن هذا المنطلق سوف تظهر متاعب المستثمر في تسويق منتجات مشروعه وبالتالي انخفاض العائد الاستثماري، وإذا انخفض العائد فإن مؤشر الرغبة لدى المستثمر سوف يهبط، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع أخرى. إضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بتحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية، إما بسبب السياسة الحمائية الجمركية وغير الجمركية أو بسبب المنافسة الشديدة المضروبة عليها من طرف السلع الأجنبية.

- **الترويج الاستثماري:** عن طريق الإعفاءات والتيسيرات، أصبح لغة قديمة لاتتفق مع ماتروج به الدول المتقدمة

- **عدم وضوح السياسات الاقتصادية:** غياب التخطيط المنظم، والاعتماد على العشوائية في كثير من الأمور الداخلية، مما نجم عنه النقص في كفاءة الاجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري.

- ضعف الاستثمار في مجالات التدريب، وارتفاع مستوى العمالة الوطنية[1].

- تعقيدات النظم الضريبية وعدم وضوحها وكثرتها في موضوع واحد.

- التمييز في المعاملة الضريبية بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب .

- تعدد سعر الصرف وعدم ثباته، والقيود على تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال.

- عدم السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات، وانخفاض معدلات الإدخار في مجمل الدول العربية، أي وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وعلى دخول القطاع الخاص إلى الاستثمار في نشاطات معينة.

- ضآلة حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات: إن أهم ما يميز القطاع الزراعي عن بقية القطاعات في الدول العربية، هو ضعف حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، فسياسة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص07

الاستثمار دائما كانت منحازة لصالح القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة وقطاع الخدمات. لهذا، فإن انخفاض نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي باعتباره القطاع المنتج للسلع الغذائية قد انعكس على شكل ضغوط من جانب قوى الطلب على الإنتاج الغذائي، الأمر الذي زاد من الحاجة للاعتماد على الخارج. كما أن الخلل لا يتعلق فقط بضعف حجم الاستثمار دائما، وإنما بسوء توزيعها أيضا، حيث نلاحظ أن القسم الأكبر من تلك الاستثمارات يتركز في عدد محدود من الدول العربية التي لا تمتلك بالضرورة الموارد الطبيعية الأكبر والأنسب، وهذا ما ينطبق على دول الخليج العربي. كذلك من مشاكل الاستثمار الزراعي العربي هو ضعف عائد الكثير من هذه الاستثمارات بسبب عدم تكاملها أو عدم تطبيق المعايير السليمة التي تضمن الاستثمار في المناطق الأكثر إنتاجية والأكثر حاجة من الناحية الاجتماعية[1]

♦ **اقتصار مشروعات الصناعة التحويلية على الصناعات الخفيفة:** تعتمد الصناعة التحويلية في الدول العربية على انتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وبعض المنتجات الكيماوية، بينما تتضاءل فيها مشروعات الصناعة الثقيلة والميكانيكية ذات الأهمية البالغة في مجال الإنماء والتقدم، وهذا بسبب تخلف غالبية هذه الدول في المجال التكنولوجي وحاجة مثل هذه المشروعات إلى استثمارات ضخمة[2].

♦ **تبعية المشروعات الصناعية للخارج:** تعتمد المشروعات الصناعية في الدول العربية بصورة شبه كلية على المعدات والآلات والخدمات الإستشارية الأجنبية، مما يحد من سرعة تطوير هذه المشروعات وارتفاع تكاليف إنشائها خاصة إذا ما استغرقت عملية الإنشاء مدة طويلة، وبالتالي انخفاض عوائد الاستثمار. كل هذا يؤكد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاديات الأجنبية، التي تمتد لتشمل مجالات العلوم والتكنولوجية وأنماط الاستهلاك[3].

♦ رغم الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الدول العربية، إلا أنها تبقى دون الاستغلال الكامل لها بسبب نقص الاستثمارات الموجهة في هذا المجال. فلو أخذنا على سبيل المثال السودان، نجد

[1] صلاح وزان، **"تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص413.

[2] يونس أحمد البطريق، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985، ص269.

[3] نفس المرجع السابق، ص270.

أنه يتمتع بإمكانيات كبيرة خصوصا في منطقة الغابات الوسطى التي لم تحض بما تستحقه من استثمارات عامة أو خاصة تجعلها تتبوأ المكانة التي تستحقها في مجال السياحة[1].

♦ نقص فادح في المعلومات وطريقة تبادلها، وقلة المصادر المتعلقة بالمشروعات المشتركة.

♦ انعدام خريطة للمشروعات الاستثمارية العربية والفرص المجدية المتاحة للاستثمار على مستوى المنطقة العربية.

♦ تدهور قيمة العملة المحلية في بعض الدول العربية بسبب التمويل بالعجز، أو بسبب ضعف قدرة المعروض من النقد الأجنبي مقارنة بالطلب عليه مما ينتج عنه سعر صرف منخفض للعملة المحلية تجاه العملات القابلة للتحويل، وهذا له أثر على المستثمرين مثل تآكل الأرباح عند تحويلها إلى الخارج؛

♦ عجز إمكانيات التمويل في بعض الدول العربية عن مقابلة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية؛

♦ تراجع ظاهرة الانفاق العام في عدد من الدول العربية، مما نتج عنه تخفيض للإنفاق الجاري والاستثماري وتأجيل معظم المشروعات الحديثة وبذلك شلل نوعي للنشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، يتم استهلاك جزء من ميزانية الدولة في الأفراد خارج العمل على حساب الاستثمار الاقتصادي بسبب ارتفاع نسبة الشريحة التي دون 15 سنة، البالغة 40% من مجموع السكان مقابل 25% فقط في الدول المتقدمة[2].

♦ ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم.

المطلب الرابع: العوائق المرتبطة بعوائد الاستثمار والإجراءات القانونية والإدارية.

1. عوائد الاستثمار.

تعتبر العوائد المتوقعة من الاستثمار، من بين أهم العوامل الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، وهذه العوائد تتأثر بعدة عوامل يمكن حصرها في: أدوات ومجالات الاستثمار، التقدم التكنولوجي، توفر الأيدي

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، "**أبعاد الاندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] محمد الصقور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص26.

العاملة، توفر الخدمات الأساسية، الحوافز الضريبية والجمركية، الرقابة على النقد، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، درجة تطور الأسواق المالية.

2. الإجراءات القانونية والإدارية.

أ – من حيث الإجراءات القانونية:

- وجود قوانين عديدة وكثيرة، متضاربة وغامضة.
- غياب تشريعات تحمي رأس المال المستثمر، وعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر.
- عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب.
- عدم تناسب قوانين الاستثمار في الدول العربية مع التطورات العالمية.

ب – من حيث الإجراءات الإدارية:

- تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، والغياب الكلي للتنسيق فيما بينها ودخول في صراعات في بعض الأحيان.
- درجة تعقيد الاجراءات الحكومية والمتعلقة بتراخيص الاستثمار، فحتى إذا تم تركيز القرار في جهة واحدة فإننا نلاحظ أن المستثمر يعاني كثيرا من بيروقراطية شديدة تؤدي في الأخير إلى تعقيد وبطء وتأخير في إنجاز المشروع، وإهدار وقت المستثمر.
- عدم كفاءة بعض من التركيبة البشرية العاملة، في إدارات وأجهزة الاستثمار، وهذا له أثر بليغ على المعاملة مع المستثمرين.
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة، مما يؤدي إلى تحمل المستثمر تكاليف باهضة الثمن في جلب الكوادر الفنية والإدارية من الخارج، التي يكون لها أثر على عائد الاستثمار.

و علاوة على العوائق السابقة الذكر هناك جملة أخرى من الصعوبات متمثلة في:

❖ **صعوبات ناجمة عن المستثمر في حد ذاته:**

- لدى الكثير من المستثمرين العرب النظرة التجارية قصيرة المدى.
- ضعف الخبرة لرسم وتنفيذ سياسة تسويقية ناجحة تتلاءم ومعطيات الظروف القائمة؛
- غياب الدقة والواقعية في كثير من دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الكبرى، ويرجع ذلك إلى نقص عامل المعرفة اللصيقة بالظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية إلى سوق يقام عليها الاستثمار.
- أنماط وأدوات التمويل غير ملائمة لقيام الاستثمارات.

❖ **صعوبات تتعلق بالمشروعات العربية المشتركة:**

- طول مدة تأسيس بعض المشروعات العربية المشتركة نظرا لدرجة تعقيد الاجراءات القانونية[1].
- النقص والغموض في الأحكام التأسيسية، وهذا ما يؤدي لامحالة إلى المفارقات والتأويلات في تطبيق أحكام تأسيس هذه المشروعات.
- وعليه ينتج مما سبق ذكره في الصعوبات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة عدم السير في الالتزام بتطبيق من المزايا والتسهيلات المنصوص عليها في نظم تأسيس هذه المشروعات.
- صعوبة الحصول على القروض الميسرة والتمويل، وعدم تجاوب الدول المساهمة بالسرعة المطلوبة في الوفاء بالمساهمات المتعاقد عليها.
- مشاكل تسويق الانتاج في أسواق الدول العربية، وعدم التزامها بالمعاملة التفضيلية لمنتجات المشروع.
- عدم استغلال عوائد النفط لإقامة مشروعات تكاملية حيث ظلت التدفقات التجارية تشد الدول النفطية ومن ورائها باقي دول الوطن العربي إلى علاقاتها مع الدول المتقدمة.
- إصرار الجانب العربي على مناقشة القضايا السياسية القومية مع الجانب الأوربي الذي أصر هو الآخر على اقتصاره، فقط، في مناقشة العلاقات الاقتصادية.
- انفراد كل دولة عربية بصندوقها الوطني، أفقدها قدرة توظيف المعونات في تعزيز مكانتها الدولية رغم ارتفاع نسب المعونات المقدمة من الدول العربية ذات الفائض، كما كانت الدول الغنية تقدمه من دخولها القومية.

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.ص65 .

وفي خضم هذه المشاكل لم يتم استغلال عوائد التفط لإقامة مشروعات جادة مشتركة فيما بين الدول العربية لتعزيز التشابك الاقتصادي قصد انشاء حركة للاستثمارات العربية، مع استغلال كل فرصة متاحة في أي دولة عربية، وخلق قدرات ذاتية على تدبير رأس المال العيني.

المطلب الخامس: العوائق المرتبطة بغياب الاستثمار الثقافي وضعف التكنولوجيا لدى الدول العربية

تتميز الدول العربية بغياب الاستثمار الثقافي والضعف التكنولوجي، ولهذا سوف نحاول التطرق إلى أسباب هذا الضعف في الدول العربية وصور إخفاقه فيها، كما سنثير إمكانات الدول العربية في التبادل التكنولوجي. ثم تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول العربية حسب نوعية المعوقات إلى خمس (05) مجموعات.

الفرع الاول:غياب الإستثمار الثقافي

يعتبر الاستثمار الثقافي عنصر من عناصر الانتاج مثل عنصر العمل، عنصر رأس المال، هذا من جهة، كما يعتبر عنصر أساسي في التقدم الاقتصادي لاستغلاله عنصر رأس المال من جهة أخرى.

إن مستوى التطور الذي يشهده العالم اليوم، يحتم على العلماء والتقنيين أن يتحملوا كامل المسؤولية في تسيير الإقتصاد، والعمل على اختراع الوسائل القادرة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي[1].

كما أن التجارب التي تمر بها الدول المتخلفة، تؤكد على أنها غير قادرة على مواكبة التفتح على النمو الاقتصادي، ولا حتى التطور التقني السائد، ونستحضر قول الأستاذ جون كلبريت "لا يوجد في أي مكان في العالم فلاحون أميون متفتحون على التطور وفلاحون يرفضون التطور".

من وجهة أخرى نجد أن جميع التجارب الاقتصادية تؤكد على حقيقة واحدة، وهي أن الاستثمار الثقافي له تأثير كبير ومباشر على عملية الإنتاج، وفي هذا السياق نستشهد بالاقتصادي تيدور شولترز "دولار مستثمر في تحسين المستوى الثقافي للسكان يؤدي إلى رفع الإنتاج الوطني بقيمة تزيد عن الارتفاع الناتج عن استثمار دولار في السكك الحديدية أو في السدود والآلات"[2]

[1] فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص 400.

[2] نفس المرجع، ص403.

ويظهر جليا تأثير المعرفة في جانبها المادي، من خلال استخدام التحليل الاقتصادي الجزئي، وحتى التحليل الاقتصادي الكلي. فأما التحليل الاقتصادي الجزئي، نلاحظ على مستوى الفرد أن المداخيل الفردية ترتفع وتزداد في الارتفاع، كلما ارتفع المستوى الثقافي والتقني أي مستوى المداخيل له علاقة طردية مع المستوى الثقافي والتقني للفرد وذلك لأن انتاجية العمل تزيد كلما زاد المستوى العلمي للفرد، فمثلا نجد أجرة تقني سامي في المعمل تزيد عن أجرة العامل البسيط، وأجرة التقني السامي أقل من أجرة المهندس وهكذا دواليك.

وأما على مستوى التحليل الكلي الاقتصادي، فإنه يلاحظ أن مستوى الإنتاج يرتفع كلما ارتفع المستوى الثقافي للسكان وللمجتمع.

كما لا ننسى أن المستوى الثقافي له علاقة بدرجة التطور الاقتصادي للمجتمعات، نجد أن عدد السكان غير المتعلمين أو الأميين عبارة عن ادخار غير مستخدم وغير مستغل في عملية الإنتاج، وتتحول بذلك الأمية بعد أن كانت داء ذو بعد اجتماعي من قبل إلى داء ذو طابع اقتصادي، وعليه إن وجود عدد من السكان في الدول العربية في أحضان الأمية يعني بالضرورة وجود قوة عمل غير مستعملة أو نقص في الاستخدام ففي الدول العربية رغم مجانية التعليم إلا أنها مازالت تعاني نسبة معتبرة من الأمية، إلى جانب قلة الأطر الوطنية المثقفة والقادرة على التسيير الجيد لدواليب الإقتصاد. لذا تجد الدول العربية نفسها ملزمة بالاضافة إلى استيراد رؤوس أموال عامة وخاصة إلى استيراد أموال ثقافية في شكل خدمات أو معلومات يقدمها أجانب في قطاعات التي عجزت البلدان على تسييرها بالاعتماد على أطرها الوطنية فقط.

إضافة إلى أن بعض الدول العربية، لها مكاتب الخبرة الأجنبية، ولا أحد يشك في مقدرة هذه المكاتب، لكن يبقى إشكالا قائما وكان دائما عائق بالنسبة للدول العربية، حيث أن هذه المكاتب تجهل البيئة المحلية في الوطن العربي، وحتى سلوكات الفرد العربي.

لكن على مستوى كل الدول العربية، هناك نقص كبير في مكاتب الدراسات أو ذات الخبرة في الاستثمار بالشكل الذي يغطي الوطن العربي، وهذا ناتج عن انعدام أو نقص الجانب التعلمي والمعرفي لدى العرب.

حتى على مستوى الفرد، أي المستثمر العربي فهناك فرق شاسع بين المستثمر العربي والأجنبي، بحيث أن هذا الأخير يعطي للإستثمار كل أبعاده العلمية، أي دراساته تتم وفق أسلوب علمي محض، عكس المستثمر العربي الذي في غالب الأحيان يستعمل الارتجالية والتسرع في دراساته الاستثمارية، التي لا تتم وفق معايير علمية دقيقة.

يمكن الحكم اليوم على أن السابق الموجود بين الدول المتقدمة والدول العربية في مسيرها نحو مزيد من التطور والازدهار، باعتمادها الرأس المال الثقافي (الاستثمار الثقافي)، الذي يملكه كل بلد. فالتقدم أصبح اليوم لا يقاس بمستوى إنتاج البترول، الغاز، الحديد...الخ، بقدر ما يقاس بالمستوى العلمي للسكان وعدد التقنيين والأطباء والمحاسبين، كما وكيفا.

الفرع الثاني :ضعف التكنولوجيا في الدول العربية*

يمكن إرجاع تأخر الاستثمارات البينية وغير البينية، في الدول العربية، إلى قصور في الأداء التكنولوجي بدرجات مختلفة لدى أغلب ما أقيم من وحدات إنتاجية. لهذا لا بد من تحديد الأسباب المؤثرة في ذلك، ومن الممكن إيراد بعضها على النحو الموالي[1]

* عند نقل التكنولوجيا، غالبا ما يتم استيراد الماكينات والمعدات الرأسمالية فقط، بينما تبقى المعلومات والخبرات حول العمليات الإنتاجية وأساسيتها النظرية طرف الجهة المصدرة، أي أن ما يتم استيراده هو أدوات التكنولوجيا، وليس التكنولوجيا ذاتها.

* الإختيار العشوائي للتكنولوجيا، وما يصاحبه من عدم اختيار التكنولوجيا المناسبة، سواء كانت المناسبة، تاخذ في الإعتبار البلد المستورد، أو الموقع المقام فيه المشروع، أو نوع العمالة المتوفرة، أو موقع الخامات المستخدمة ونوعيتها، أو مصادر الطاقة، أو الظروف البيئية...الخ.

* ارتفاع سعر التكنولوجيا المنقولة، وفي أحيان كثيرة عدم معرفة السعر الحقيقي لها، أو صعوبة تحديد ذلك السعر، مع عدم التنسيق بين البلدان العربية عند استيراد التكنولوجيا ذاتها، ومن مصادر واحدة.

* تستعمل كلمة التقانة في الكتب الشرقية بينما استعملنا كلمة التكنولوجيا.

[1] لمزيد من التفاصيل عن هذه الأسباب: أنظر أنطوان زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

* ارتفاع التكاليف المتعلقة باستخدام براءات الإختراع وتراخيص الإستخدام والعلامات التجارية، وكذلك ما يتطلب العمل من خدمات فنية متنوعة؛

* المغالاة في أسعار مدخلات الإنتاج، حيث يقوم بتحديدها مصدرو التكنولوجيا.

* الإحتياج الدائم إلى الإعتماد على مصدري التكنولوجيا من الخدمات اللازمة، وقطع الغيار، وطرق التشغيل والاختبار، وغيرها مما تحتاج إليه العمليات الإنتاجية. والملاحظ أن أسعار ورسوم جميع ما يتم استيراده مغالى فيها على نحو شبه احتكاري؛

* عدم المقدرة على تطوير المنتجات أو تغيير مواصفاتها أو تحسين جودتها، وحتى لو توفرت المقدرة، فإن مصدر التكنولوجيا لا يسمح بذلك.

* كثرة مشاكل وأعطال التشغيل، مع ارتفاع تكاليف أعمال الصيانة، سواء كانت صيانة وقائية أو علاجية.

* اشتمال عقود نقل التكنولوجيا على بعض الشروط المعوقة، التي غالبا ما تكون غير معلنة على سبيل المثال يمكن ذكر الآتي:

- الحد أو المنع من حقوق مستخدمي التكنولوجيا في الحصول على تكنولوجيا مكملة أو اضافية من مصادر أخرى.

- تقييد مستوردي التكنولوجيا فيما يتعلق بحجم الانتاج وكمياته، وكذلك بالنسبة إلى أي توسعات بدون القيام بها مستقبلا.

- منع تصدير فائض الانتاج إلى أسواق معينة، أو اشتراط أن يتم التصدير بمعرفة أو اشراف مصدري التكنولوجيا، وغالبا ما يكون ذلك تحت شروط غير مجزية.

- الاستخدام الزائد عن الحاجة لخبراء وموظفي مصدري التكنولوجيا.

ومما لا شك فيه، هذا يؤثر سلبا على الاستثمار في الدول العربية وبالخصوص البينية منها، ومن صور الاخفاق يتمثل فيما يلي[1]:

*الاستهلاك المبدد للطاقة.

*الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة.

*الاعتماد على خامات مستوردة.

*سوء توزيع مواقع الوحدات الصناعية.

*نوعية من المنتجات لا تفي بالاحتياجات الأساسية.

*إهمال بناء قدرات ذاتية في البحث والتطوير.

*عدم الاهتمام بالنواحي البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن صانعي القرار في الدول العربية، يجدون صعوبة في اختيار أكثر التكنولوجيا المناسبة لهذه البلدان، وهذا يرجع للاعتبارات التالية[2]:

*إن البلدان العربية،في حاجة ماسة لاتباع سياسة تكنولوجية تؤدي إلى تنمية متوازنة ومستمرة بين الحضر والريف، و المناطق الصحراوية.

*حتمية الاستفادة من جميع الموارد المتاحة من خامات، عمالة، رأس مال.

*أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث، وبخاصة داخل العواصم والمدن الكبرى.

♦التبادل التكنولوجي بين الدول العربية:

[1] سليمان الرياشي وآخرون، **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، (سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،أغسطس(1998) ، ص ص253-257.

[2] نفس المرجع، ص255.

هنالك إمكانات كبيرة للبلدان العربية حتى تتبادل التكنولوجيات الناجحة لديها، ولذلك لا بد من إيجاد أشكال للتكامل التكنولوجي بين البلدان العربية، بحيث تتكامل معا الأنشطة المهمة والمتماثلة في هذه البلدان، والمقترح أن تشمل تلك الأنشطة القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الخدمية، والاحتياجات التسويقية، والبحث العلمي والتطوير، وهي الأنشطة ذات العلاقات المباشرة مع التكنولوجيا على أن يكون ذلك من خلال العلاقات التالية[1]:

* علاقات الإرتباط المباشر بين كل نشاط، والذي يماثله في البلد أو البلدان الأخرى.

* أن تكون احتياجات الإنتاج والتسويق في ارتباط مباشر مع الخدمات في البلد ذاته، كذلك في قطاعات الخدمات في البلدان الأخرى، بحيث يتم الإرتباط المباشر بين أنشطة الخدمات في هذه البلدان معا.

* ترتبط أنشطة البحث في جميع البلدان ارتباطا مباشرا على نحو متبادل وفعال، بحيث تقوي من ارتباطات باقي الأنشطة معا، سواء المباشر منها أو غير المباشر، عبر أنشطة البحث.

* أن تلتقي عند أنشطة البحث مختلف الاحتياجات الانتاجية والتسويقية، بحيث يمكن نقلها إلى الأنشطة البحثية في البلدان الأخرى، بهدف تدعيم سبل الوفاء بتلك الاحتياجات مع الإرجاء اللازم من بحوث لتنفيذها.

* تحتاج كل هذه المعوقات للاستثمار أن يتم علاجها، من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار العربي، وتفعيل التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمارات العربية البينية المباشرة، لجذب المزيد منها من خلال تكاثف الجهود وتنسيقها وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها، لتحقيق التكامل الاقتصادي، ويلاحظ في هذا المجال أن هناك علاقة ارتباط قوية بين زيادة معدلات التجارة العربية البينية وبين زيادة الاستثمارات العربية البينية، فنجد الأولى ستوفر حافزا للاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية، والعكس صحيح أيضا.

حيث أن تحقيق كفاءة التجارة العربية يفتح الأسواق العربية والعالمية أمام المنتجات والخدمات العربية، بما يحقق فائضا تجاريا عربيا، ويمكن تعميق هذا الاتجاه من خلال شبكة معلومات عربية متكاملة مع

[1] سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص257.

برنامج تنمية التجارة العربية البينية، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لإنشاء شركات النقل البري والبحري والجوي، مع الترويج لها بين المستثمرين، وكذلك زيادة أعداد البنوك العربية المستفيدة والوكلاء، من كل دولة، من خطوط التمويل التي ينتجها برنامج تمويل التجارة العربية. وكذلك تمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة ذات المنتجات غير التقليدية التي تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية في مجال التجارة الخارجية مع تقديم خدمة الترويج لها.

من ناحية أخرى يجب العمل على الاستغلال الأمثل للتوافق التلقائي الموجود في الدول العربية في مجال الاستثمار، حيث توجد دول عربية مصدرة للاستثمارات المباشرة (وغير المباشرة) مثل دول الخليج وليبيا، وتوجد أيضا دول عربية عديدة مستقبلة للاستثمارات المباشرة (وغير المباشرة) وعملت على تطوير وتحسين مناخ الاستثمار فيها، مع مراعاة أن مفهوم المصدر الدائم والمستورد الدائم للاستثمارات لم يعد واقعيا، لأن مسار المشاركة الاقتصادية يختلف عن ذلك كثيرا، ويتضمن تبادل الاستثمارات بنسب مختلفة وبأشكال عديدة، وهو مجال خصب لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي في هذا المجال.

الفرع الثالث :الاستثمارات الاوروبية المباشرة في الدول العربية المتوسطية[1]:

اظهرت دراسة لمركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تسجيل زيادة في عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية في النصف الأول من عام 2010 ، في حين سجل انخفاض في متوسط حجم الاستثمارات. وقد أشرف علي إنجاز هذه الدراسة مشروع الاستثمار في المتوسط، الذي يحظى بتمويل الاتحاد الأوروبي.

وتم تنفيذ 392 مشروعا خلال النصف الأول من سنة 2010، مقابل 532 مشروعا لمجموع سنة 2009، أي بزيادة 47 %. وفي الوقت الذي وصل فيه معدل الاستثمار 55.7 مليون اورو عن كل مشروع سنة 2009، بلغ متوسط ميزانية المشاريع التي نفذت في النصف الأول من سنة 2010 ما قيمته 34,6 مليون فقط ، وهو ما يمثل تدفقا للاستثمار المباشر بقيمة 13,6 مليار اورو في النصف الأول من سنة 2010 مقابل 29,6 مليار اورو في عام 2009 ، أي بانخفاض يقدر ب 8 % . ومن

[1] الدول العربية المتوسطية هي:الجزائر ، مصر ، فلسطين المحتلة ، الاردن ، لبنان ، المغرب ، سوريا وتونس.

جانبها أظهرت الشراكات نموا كبيرا تقدر ب : 246 مشروعا خلال النصف الأول من عام 2010 مقابل 302 بالنسبة لمجموع سنة 2009، أي بزيادة قدرها 63 %.

وبذلك فإن الاتجاهات المسجلة في عام 2010 تتوافق مع تلك المسجلة في عام 2009 ، والتي زادت من ترسيخها التوقعات الاقتصادية الجيدة للدول المتوسطية (4 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2010 وفقا لصندوق النقد الدولي) ؛ وتقوم الشركات الأجنبية بتعزيز خططها الاستثمارية، ولكن بمشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تواضعا و أقل مخاطرة . فبعد العصر الذهبي للمشاريع الكبرى في قطاع الاتصالات والبنوك والعقارات (2005 - 2007) ، والأزمة المالية والاقتصادية (2008 - 2009) ، واصلت الشركات مشاريعها الاستثمارية ولكن بتقليص حجمها ومنح مزيد من الاهتمام للشراكات لتطوير أنشطتها في المنطقة. وهو الوضع الذي يفسح المجال أمام مؤسسات منطقة ميدا للاستفادة من خطة جديدة لتقاسم القيمة المضافة، شريطة أن تقدم الدعم التجاري، والتقني والمالي اللازم لتنفيذ المشاريع التي وضعت من قبل شركائها الأجانب.

إلا أنه حدث تعديل هام خلال النصف الأول من عام 2010 ويتعلق الأمر بمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهد تغيرا كبيرا ، حيث أصبحت البلدان الناشئة عنصرا فاعلا جديدا لا مفر منه في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتوسطية. وحققت هذه البلدان 29% من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من عام 2010 أي (3.9 مليار اورو) مقابل 11 % في المتوسط منذ عام 2003. ويأتي الصين علي رأس هذه المجموعة بالاستثمار في عدد متنوع من القطاعات (الطاقة، والتوزيع ، والعقارات، والسيارات، والمياه، الخ) والتي تستفيد منها مصر وسوريا.

ويسلك **المشرق** أيضا اتجاها مشجعا: بزيادة 40 % في عدد المشاريع و5.7 مليار اورو المعلن عنها أي بزيادة 14 ٪ في تدفقات الاستثمار مقارنة مع عام 2009. وسجلت أكبر الزيادات في لبنان ، الذي استقطب خلال الفصل الأول من عام 2010 مجموع التدفقات المسجلة في سنة 2009 ، وسوريا التي استقطبت 2,2 مليار اورو خلال الفصل الأول من سنة 2010، مقابل 0,9 مليار اورو لمجموع سنة 2009. كما ازدادت عدد الشراكات في دول المشرق، التي لحقت بدول المغرب العربي باستقطاب أكثر من ثلث العدد الكلي للشراكات خلال النصف الأول من عام 2010.

الوضع في دول المغرب العربي لا يدعو إلي كثير من التفاؤل. فقد شهدت المنطقة زيادة قدرها 29 % في عدد المشاريع وانخفاضا ب20 % في تدفق الاستثمارات خلال النصف الأول من سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 . ويمثل مبلغ 1,7 مليار اورو نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع مبلغ 8,8 مليار اورو سنويا منذ عام 2003. ويتراوح الانخفاض بين 60 إلي 80 % بالنسبة للجزائر وليبيا والمغرب، في حين تبقى تونس استثناءا بتسجيلها ل 3,5 مليار اورو من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم(04): حصة الدول المتوسطية من الاستثمارات الاوروبية

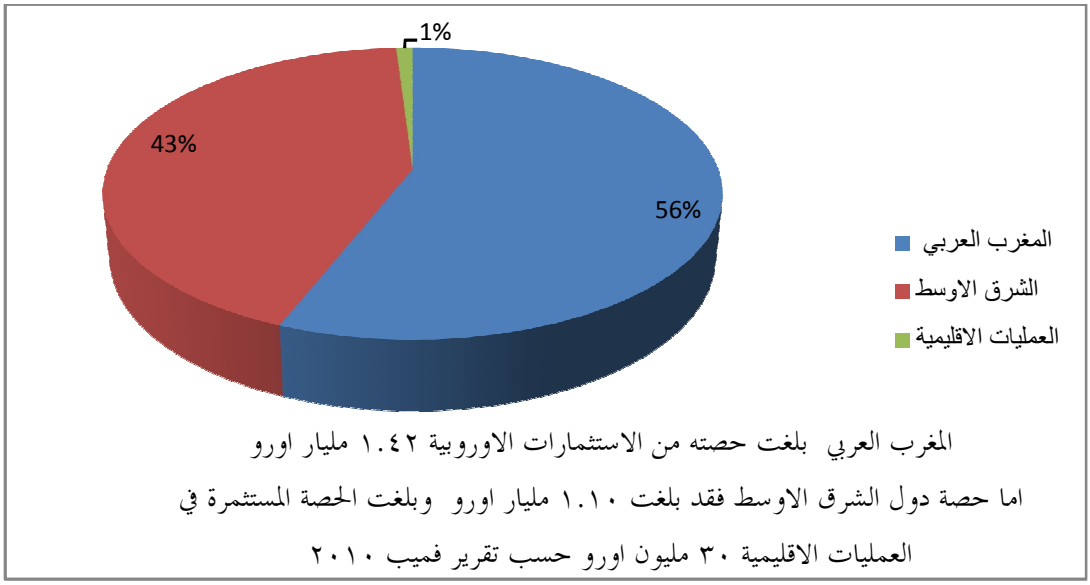

المغرب العربي بلغت حصته من الاستثمارات الاوروبية ١.٤٢ مليار اورو

اما حصة دول الشرق الاوسط فقد بلغت ١.١٠ مليار اورو وبلغت الحصة المستثمرة في العمليات الاقليمية ٣٠ مليون اورو حسب تقرير فميب ٢٠١٠

الملاحظ ان الدول العربية المعنية بالشراكة اهتمت بالإصلاحات القطرية من اجل الاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي وبالتالي أهملت الفرص المتاحة للدخول في تكامل اقتصادي عربي يضمن لها التفاوض ككتلة واحدة قوية

وبالنظر الى الإمكانيات المالية الهائلة التي تمتلكها الدول العربية وخاصة الدول النفطية نتيجة الطفرة النفطية فان المشروعات العربية المشتركة لها أهمية كبيرة في التنمية العربية و تخفيف أعبائها " عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات"على دول العجز العربية من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، فإنها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنها تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

و تتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي:

– انعدام الإشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية و التي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف.

– عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.

– الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية.

الخلاصة:

لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية)انصبت على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية ، كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي و العسكري و إهمال الدور الاقتصادي و الاستثماري في تجسيد التكامل، في حين أن واقع اقتصاديات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطور لا ينسجم و ذلك خاصة و أن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها و التي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية و العسكرية لاحقا، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع و لذلك يبقى مدخلا ضعيف الأثر و محدود الأهمية و عرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. و لهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية و تشغيلها و توسيعها هو المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية و يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية و نموها، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة التأكيد على التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

كما ان نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي بوجه خاص مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصاديات الدول لابد من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ

الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية وتتيح لهم النقد والايجابية في معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة، وذلك باعتبار ان المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي وهو القادر على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين بكافه أنواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيلهم.

كما يجب التأكيد على أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية، سواء المالية أو التقنية أو الإدارية عن تحقيقها.ولهذا فانه من الضروري أن يكون المردود من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من التكاليف التي قد تتحملها الدول العربية نتيجة الامتيازات التي تقدمها مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والدعم المقدم لهذا التدفق.وبوجه عام ،يجب أن تقوم الدول العربية بصياغة إستراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،مع مراعاة أن تتصف سياسات الدول العربية نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرونة طبقا للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.

الخـــــــــاتمـــة:

لا يوجد مجال يخلو من التغيرات والتطورات عبر التاريخ ، و الشراكة الأورو متوسطية والتكامل الاقتصادي العربـــي من إحدى هذه المجـــالات التي عرفت تطورات عديـــــدة وسريعة ، فقبل الحرب العالمية الأولى كان نظام المسكوكات الذهبية هو السائد ، و تـــــم التخلي عنه و تبني نظام " بريتون وودز " الذي يقوم على قاعدة الصرف بالذهب و لكـــن ونظرا للأزمات التي مست هذا الأخير بدأ التفكير في إيجاد حل لحماية اقتصاد أوربا ، فجاء النظام النقدي الأوربي كإحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوربي .

هذا التكامل الذي أدى إلى زيادة الاستثمار الداخلي (أوربي– أوربي) نظرا لانعدام مخاطر الصرف مما أدى إلى انعكاس مباشر على نسبة مشاركة الإتحاد الأوربي ككتلة اقتصادية في التجارة العالمية حيث تعد الدول العربية إحدى الشركاء الأساسيين للإتحاد الأوربي ، مما أجبر البعض من هذه الدول العربية على خوض غمار المفاوضات مع الإتحاد الأوربي من أجل تقنين هاته المعاملات و الاستفادة من الميزة النسبية للإتحاد الأوربي ، فكانت مفاوضات برشلونة إطار مرجعي لذلك كأول تكـــتل بين دول الجنوب ودول الشمال إلا أن لهذا الأخير انعكاسات جلية و واضحة على التكتل الداخلي للدول العربية ويبرز هذا التأثير في تراجع التجارة العربية البينية .

أما عن آثار التكامل فهناك وجهة نظر التحليل الاقتصادي التي تؤكد أن التكتلات شـــبه الإقليمية لا تخدم التعاون العربي الشامل ، و تظهر المشكلة عندما يقوم التكامل الشامل بإعادة تحويل التجارة بين الدول العربية ككل ، و هو ما يحتاج إلى عملية فك و إعادة تركيب لتوزيع اتجاه التجارة البينية أو التجارة العربية الخارجية ، مما يؤثر على العلاقات التجارية بين العرب ، و يؤدي إلى تكرار عمليات إعادة التخصص و تقسيم العمل بينها بطريقة تؤدي إلى إهدار الإمكانيات و تضييع الوقت ، و هذا الأمر ينطبق على فكرة توحيد العملة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، لأنه بعد تحقيق الوحدة النقدية سيكون من الصعب توحيدها مع بقية العملات العربية الأخرى ، و هذا يضع علامـــة استفهام حول إمكانية وجود عملة

عربية موحدة في المستقبل ، و من ثم يمـــكن القول أن الإطار السليم لتحقيق التكامل العربي هو أن يكون هناك نواة لهذا التكتل يتم البناء عليها رأسيا ، و عدم تضييع الوقت في العمل الأفقي الذي تقوم به التكتلات شبه الإقليمية.

اختبار الفرضيات:

بخصوص الفرضية الاولى فان الاستفادة الكبيرة من هذه الشراكة لا يتأتى الا اذا حققت الدول العربية وخاصة المتوسطية حرية التجارة فيما بينها،لكن يظهر من خلال بحثنا ان حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية لا يزال ضعيفا مقارنة بنظيره في دول الاتحاد الأوروبي،وهذا راجع أساسا إلى عراقيل عدة تم الإشارة الى أهمها في الفصل الثالث .

أما الفرضية الثانية التي اشرنا من خلالها الى اهمية الشراكة الاورومتوسطية في تنمية اقتصاديات الدول العربية، فرغم ما توفره اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية من آثار إيجابية والمتمثلة خصوصا في تشجيع الإصلاحات الضرورية لإعادة تأهيل نسيجها الصناعي، وذلك عن طريق رفع قدرته التنافسية وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والإستفادة من المساعدات المالية والفنية الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي،غير ان هشاشة اقتصاديات هذه الدول واختلاف مستويات التنمية بين الطرفين ادت الى انخفاض المكاسب مقارنة بالتضحيات المقدمة.

وقلنا في الفرضية الثالثة ان نجاح الشراكة الاورومتوسطية مرتبط اساسا بالاستقرار السياسي ،الاقتصادي ،الاجتماعي و الامني للدول العربية ، ويتطلب إنشاء هذه المنطقة تعاون متعدد الأبعاد بين شمال وجنوب المتوسط، فان هذه المحاور تمثل أساس الشراكة الأورو- متوسطية من اجل إقامة منطقة حرة للتبادل ستضم أكثر من 800 مليون نسمة.

نتائج الدراسة :

من خلال تعرضنا لهذا الموضوع يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

- عدم وجود روح الإقدام لدى معظم الدول العربية واستمرارها في التردد والتخوف من الانفتاح والاندماج مع الدول العربية الأخرى.

- استمرار سيطرة القطاع الحكومي على نسبة كبيرة من المواد الخام، وعناصر الإنتاج، وتوظيف العمالة الوطنية، والتدخل غير المبرر في معظم الأنشطة الاقتصادية.

- عدم وجود قاعدة مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى المسئولين العرب وخضوعها للاجتهادات الشخصية، مما ينتج عنه تعثر جهود التكامل في معظم الأحيان عند تغير قناعات القيادات السياسية في الدول الأعضاء.

- معظم اقتصاديات الدول العربية لا تزال هشة وعرضة للأزمات كونها تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية والتي تتميز بتقلب كبير في أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة للتقلبات الاقتصادية في الدول المستهلكة.

- تعاني البنى التحتية ووسائل النقل ومراكز التصدير والاستيراد من انخفاض واضح في الكفاءة نتيجة لوجود عيوب في البنى المادية لها نتيجة للتقادم وضعف الصيانة، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة فيها نتيجة للبيروقراطية وسوء الإدارة.

- الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوربية ، ما هي إلا خطوة نحو السير إلى توحيد أوربا سياسيا ، هذه الوحدة التي كانت و مازالت حلم الأوربيين رغم ما يواجههم من صراعات داخلية و خارجية ، و رغم الاختلافات الاجتماعية والثقافية .

- الدول الأورو متوسطية تسعى جاهدة لتعزيز الشراكة مع دول الإتحاد الأوربي، ذلك لتفادي التخلف عن مواكبة التطور الاقتصادي السريع .

- الدول العربية عرفت أن " الأورو" قد احتل مكانة هامة في المعاملات الدولية خاصة في معاملات الأسهم و السندات ، و قد آن الأوان لإجراء تعديلات و إصلاحات اقتصادية تتكيف و الوضع الاقتصادي الجديد .

- التكتلات الاقتصادية العربية شبه الإقليمية بقدر ما تؤدي إلى التقارب بين الأعضـــاء بها فإنها تؤدي إلى تعلية الأسوار بين الدول العربية ككل و ترفع تكلفة التكامل العربـــــي الشامل .

- عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية يجب أن تقوم بها هذه الدول بنفســـها و بناءا على رغبتها و بمساعدة الغير إذا رغبت هي بذلك ، و هذه هي الطريقة التي اتبعتها الدول الأوربية في إصلاح اقتصادياتها في السنوات الماضية .

- مقارنة بعمليات التكامل الاقتصادي و السياسي في مناطق أخرى من العالم ستـــــمر عملية التكامل العربي بفترات سعيدة و أخرى صعبة و حرجة ، المهم الإرادة السياســـية الداعمة لهذه العملية .

- مستقبل التجارة العربية البينية قد يكون أفضل مما كان عليه ، و ذلك أن عددا كبيرا من الدول العربية أخذت في تحرير تجارتها الخارجية و ذلك بعد أن قامت العديد مـــــن الدول العربية بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية مثل : منظمة التجارة العالمية والشراكـــة الأورو متوسطية و غيرها و ذلك من أجل الاندماج مع الاقتـــصاد العالمي و الانسجام مع متطلبات العولمة و الانفتاح الاقتصادي .

التوصيات :

ازدادت التبادلات التجارية بين الاتحاد الاوروبي والبلدان الشريكة المتوسطية ازدياداً جوهرياً خلال السنوات الأخيرة سواء على الصعيد المطلق أو النسبي، على العكس من ذلك فان التجارة بين الأقاليم العربية ما زالت منخفضة جدا ،كما تناقصت خلال السنوات الأخيرة تيارات الاستثمار الخارجي المباشر العالمي و ايضا الوافد من الدول الاوروبية إلى البلدان العربية تناقصاً ملحوظاً، لأنها توجهت إلى مناطق أخرى، وخاصة إلى البلدان النامية

الآسياوية وإلى بلدان وسط وشرق أوروبا، رغم ميزات البلدان المتوسطية لجذب الاستثمارات الخارجية، ومن بينها قربها من الاتحاد الاوروبي.

وقصد تحسين المناخ الاستثماري وتذليل العراقيل التي ما زالت قائمة أمام تدفقات الاستثمار الخارجي، لا بد أن تعطي الدول العربية الأولوية لمحفزات وتشجيع الاستثمارات من خلال تبني التدابير اللازمة لجذب الرأسمالات.

- لذلك ينبغي على البلدان العربية أن تتخذ تدابير من شأنها ان تؤدي الى استقرار الاقتصادي الكلي، عبر مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز القطاع المالي،و تطوير النظام التشريعي والإداري التي تعمل فيها، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبهذا الصدد لا بد من تشجيع المبادرة الخاصة ، نظراً لدورها في خلق الثروة وفرص عمل.
- ينبغي على البلدان العربية ان تستمر في تبني تدابير تؤدي الى تحسن شفافية الإدارة العامة ومكافحة الممارسات الفاسدة؛ وتعزيز المؤسسة الديموقراطية. وكل هذا يقتضي إعطاء أولوية أكبر لدفع الحكم الرشيد في كل أنحاء المنطقة الاوروميتوسطية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي.
- تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية والاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.
- أخذ العبر من الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للأزمات المالية الاقتصادية والسياسية.
- تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي.
- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية، وتشجيعه على الاستثمار في الدول العربية.
- العمل على إزالة المشاكل التي تعرقل اداء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و أهمها :
- القيود غير الجمركية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة العربية البينية حيث أنها تفوق في تأثيرها القيود الجمركية .
- الاستثناءات التي تم منحها لبعض الدول العربية .

- عدم الانتهاء من وضع آليات فض النزاعات التي قد تنشأ في إطار المنطقة و التي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء .
- إن الواقعية تستدعي أن يكون التكامل والتعاون والاندماج منطـــــلقا أساسيا للتنمـــــية والتعاون الاقتصادي العربي ، و هو ما سارت عليه الدول الأوربية إبتداءا بالاقتـــــصاد تكتلا و تكاملا و توحيدا و وصولا إلى الوحدة النقدية و السياسية.
- إن إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمـــثل ضرورة هامـــــة باعتباره يلعب دورا رئيسا في تحقيق و زيادة التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي و تجدر الإشارة إلى أن القـــطاع الخاص الأردني لعب دورا مهـــما في إعادة مســـتوى العلاقات الاقتصادية بين الأردن و العديد من الدول العربية بعد أزمة الخليج الثانية،وعليه فإن الضرورة تقتضي إعطاء القطـــاع الخاص العربي الدور الكبير في استثمـــار فرص التعاون الاقتصادي المتاح في الوطن العربي ،حيث أن زيادة حجم التجارة العربية البينية يرتبط بما يتوفر للقطاع الخاص العربي من إمكانيات و طاقات تساعد في تحقيق ذلك .
- يجب علينا نحن العرب حكومات ، قطاع خاص ، مؤسسات ومجتمع مدني أن ندرك أن عظم التحديات السياسية و الاقتصادية التي تواجهنا وأن نسعى جميعا لتحقيق مصالـــح الأمة العربية من خلال تبني سياسات و برامج واقعية تساندها الإرادة السياسية والشعبـــية في وطننا العربي للوفاء بمتطلبات التنمـــية و تضمن لنا موقعـــا ملائما لهذه الأمة فـــــي الخارطة السياسية و الاقتصادية العالمية .
- اما جلب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع الاستثمارات البينية يقتضي مايلي:
- ثورة تشريعية وتعديلات جذرية في القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمارات، بوجود تشريعات وحوافز مشجعة للاستثمار المحلي، وتعديل صيغ الاستثمار بما يتناسب مع رغبة العملاء، وتوسيع نطاق حركة التجارة البينية، وإلغاء معوقات تدفق السلع والاستثمار والأيدي العاملة، وهناك عدد من الدول العربية؛ منها: الأردن ومصر وسوريا ولبنان والجزائر والمغرب وغيرها تسير نحو إلغاء القيود التي كانت تعيق جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.
- تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الأموال العربية المهاجرة والاستثمارات الأجنبية.

العمل على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير قوانين الاستثمار، وإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاديات العربية.

– إعادة هيكلة النظام المصرفي لنقله من نظام مصرفي يقوم على التمويل الربوي، الخاضع لتقلبات أسعار الفائدة، إلى التمويل وفق الصيغ والأساليب التمويلية التي تنص عليها الصيرفة المعيارية الإسلامية.

– الحد من البيروقراطية، ومحاربة الفساد والمحاسبة والمتابعة الإدارية، والعمل ضمن إطار الإدارة المحنكة العالمة، أو ما يسمى (الإدارة بالأهداف).

– إعادة النظر في أسلوب استثماراتنا الخارجية، وتنويع مجالات الاستثمار لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، وليس الاعتماد على جانب واحد، فليس من المناسب وضع البيض في سلة واحدة، سواء كان ذلك ما يخص رأس المال المهاجر أو الاستثمار في الشركات والمصانع الخارجية، والتخفيف ما أمكن من الارتباط بالأسواق المالية العالمية (الأجنبية) لتجنب الأزمات، والاهتمام بالبورصات العربية التي يجب أن تنهض لتصل إلى البورصات العالمية الأخرى

– استكمال مشروع المنطقة العربية الحرة للتجارة، وإزالة القيود الجمركية بين الدول العربية، وتوظيفها على أساس متين بما يوسع القواعد الإنتاجية.

– الاهتمام بالتجارة الإلكترونية، وتوفير سبلها، وتوفير الإطار التشريعي و التنظيمي كضرورة لدعمها؛ مما يعطي ارتياحاً للمستثمرين في التعامل مع رؤوس الأموال، وحرية التنقل.

– دعم الاستثمارات طويلة الأمد، لتعمل على استقرار السوق، والإنتاج.

– إعادة الروح لاتفاقية السوق العربية المشتركة.

آفاق الدراسة :

على ضوء معالجتنا لموضوع الشراكة الأورو متوسطية و مدى تأثـــيرها على التكامـــل الاقتصادي العربي فإن حدوده تكمن في كونه مس العديد من البلدان التي تشكـــل الوطـــن

العربي و خصوصا تلك التي تبنت تجارب الاستثمار الأجنـــبي و التي أعطت دفعا قويـــا لحركية النشاط الاقتصادي .

و رغم هذا فإن موضوعنا يبقى دائما يثير أسئلة هامة تقتضي الإجابة عنها والتي يمكـــن أن تكون موضوعا لدراسات قادمة و نذكر منها :

– ما هي الوسائل المالية و البشرية التي تمكن الدول العربية من انجاح الشراكة الأورو متوسطية ؟

– ما مصير الشراكة الأورو متوسطية في ظل تكتل عربي إقليمي مستقبلا ؟

ولا ننسى ان لكل مواطن عربي الحق بأن يتسائل عن السبب في غياب التكامل الاقتصادي العربي على الرغم من إنشاء جامعة الدول العربية منذ أكثر من ستين عاما، وعلى الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة بين الشعوب العربية كاللغة والدين والتاريخ المشترك والعلاقات الاجتماعية الوثيقة سواء القبلية أو العائلية. فالقارة الأوروبية التي حققت مراحل متقدمة جدا من التكامل الاقتصادي وأصبحت مثالا يحتذى به في التكامل على المستوى العالمي، لا توجد بين دولها نصف ما توجد من العناصر التي تجمع الدول العربية. فالدول الأوروبية ليست لها لغة مشتركة، وليس لها تاريخ مشترك، بل أن تاريخها موسوم بالحروب الطاحنة على مدى القرون، والتي كانت آخرها الحرب العالمية الثانية.

يجب على المسئولين العرب أن يعوا بأن العالم اليوم بات ينقسم إلى عدد من التكتلات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق مصالح دولها وشعوبها، فالدول المتقدمة والكبيرة لم تستثني نفسها من الدخول في تكتلات اقتصادية. فكيف للدول العربية التي تعتبر كلها دول نامية ومعظمها صغيرة الحجم أن تصمد في ظل نظام اقتصادي عالمي سريع التغير.

رغم كل هذا الإحباط الذي نعايشه بصورة يومية، لا يزال أملنا كبيرا كعرب أن نرى دولنا تنصهر في كيان اقتصادي واحد من المحيط إلى الخليج ينتقل فيه المواطن العربي بين دوله بكل حرية للعمل والاستثمار ويتعامل بعملة عربية واحدة.

قـــائمـــة المـــراجـــع

أولا- قائمة الكتب باللغة العربية:

1- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1998 .

2- احمد يوسف احمد ة اخرون،حال الامة العربية ،امة في خطر،بيروت ،2009.

3- إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية . المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 .

4- إكرام عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية ، مركز الحضارة العربية، مصر، 2000 .

5- إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، دار العربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002

6- أنطوان زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

7- جمال احمد مختار، الاتحاد من اجل المتوسط:بداياته وتطوراته ومستقبله، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،2008

8- حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997

9- راشد البراوي، الموسوعة الإقتصادية، مكتبة النهضة المصرية ،مصر، الطبعة (2)، 1987

10- زعباط عبد الحميد،الشراكة الاوورومتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد00 ،

11- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة

12- سامي السيد، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر

13- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994

14- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003

15- سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، (سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،أغسطس 1998

16- سليمان المنذري، تطور الإطار المؤسسي القومي للعمل الإقتصادي المشترك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمود محمد الإمام

17- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999

18- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، الطبعة الأولى، بيروت، ماي، 1988

19- سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001،

20- صلاح الدين حسين السيسي، الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب، مصر، 2003

21- صلاح وزان، "تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

22- عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001

23- عبد الحميد براهيمي، "أبعاد الإندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983

24- عبد الحميد عبد المطلب، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، الناشر، مجموعة النيل العربية، ط1

25- عبد الهادي عبد القادر سويفي ،قراءات في اقتصاديات الوطن العربي،معهد البحوث والدراسات العربية،الطبعة الثانية ،2007

26- عبد الوهاب مجيد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع

27- علي محمد علي أحمد الفودري، قمم الخليج، دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة (1)، الكويت، 1997

28- عماد الليثي، "بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

29- عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005

30- فتح الله و لعلو، الاقتصاد العربي في المجموعة الأوروبية، طبع و توزيع دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1982.

31- فتح الله ولعلو، "مدخل للإقتصاد السياسي"،بدون دار نشر، مصر،1981.

32- فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004

33- فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004

34- محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

35- محمد الصغور وآخرون، "قضايا التنمية العربية"، دار الفكر للنشر، عمان، 1994.

36- محمد حافظ الحماقي، امكانيات الإستفادة الفعلية والمتوقعة من الأطر المؤسسية للتعاون الإقتصادي للدول النامية في دعم الإطار المؤسسي للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمود محمد الإمام.

37- محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية ، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2001 .

38- محمد عبد الغني سعودي،الوطن العربي ،المكتبة الانجلو مصرية ،2006.

39- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها، ط1، الجزء الأوّل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

40- محمد محمود الامام ،العمل الاقتصادي العربي المشترك ،ابعاده وتطوره،معهد البحوث و الدراسات العربية،2001

41- يونس أحمد البطريق، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985.

ثانيا- قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

1- BALTA Paul, la Méditerranée, Défis et Enjeux, les cahiers de confluences, éditions l'harmattan,2000.

2- Bichara Khader, L'europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac ,paris, 1994

3- BOUZIDI Nachida , « les enjeux économiques de l 'accord d'association Algérie » « Algérie- Union européenne » Idara : revue de l'école nationale d'administration. Volume , 12 ; numéro 2-2002 .

4- COURTOIS Jean – Pierre, Euro Méditerranée : 1995-1999-premier bilan du partenariat ; publisud , Paris, 2000,

5 -DOROTHEE Schmid –Le partenariat euro-méditerranéen : optimisé l'existant, Paris , Mai2002 .

6- Driss Guerraoui , les grande défis économiques de la Méditerranée. Edition Toubkal , Casablanca (Maroc) , 2001.

7- EDIS Richard, euro-Mediterranée 1995/1999 ; premier bilan de partenariat

8- ESTIER Claude, Rapport : SENAT N° 184 (2002-2003).

9- François Charollats, Euro – méditerranéenne : 1995 – 1999 Premier bilan du partenariat. publisud – FMES- stradmed, Paris, 2000.

10- Guechi Djamel-eddine, L'union du Maghreb Arabe, Intégration Régionale et développement économique, Casbah édition, Alger, 2002

11- Hanni HABEEB , le partenariat euro-méditerranéen,apport et limites,le point de vue arabe,Edition Publisud,2002.

12- Marquina Antonio ; confidence building Measures in the Mediterranem, Francois Charollais.

13 -OULDAOUDIA Jaques, « les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe », mode arabe Maghreb – Machrek . N°153 juil – sept 1996.

14 -VERGES Jean (le droit du partenariat économique euro – méditerranéenne) Commission européenne : Union Européenne Maghreb : 25 ans de coopération 1976 2001.

ثالثا- قائمة الأطروحات و المذكرات:

1- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

2- فضيل رابح،التكامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004

3- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمةو تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة- دراسة تجارب مختلفة اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2007/2006 .

4- أخرمبالي ولد محمد، الأثار الإقتصادية للشراكة العربية – الأوروبية على الإقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003 .

5- هند عب اللطيف المصري، أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2004.

6-رنا حمدي علي النجار، آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004.

رابعا- التقارير:

اولا- باللغة العربية:

- تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية / إدارة التجارة العربية البينية . القاهرة
- حسين عبد المطلب الأسرج،وضع الدول العربية فى تدفقات الاستثمار العالمية ،مجلة المستقبل العربى، العدد 313 ،مركز الوحدة العربية،بيروت،لبنان،مارس 2005.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2010.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ،التقرير الصناعي العربي 2010/2009 ،الاصدار الثالث
- حسين عبد المطلب الأسرج،عرض التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2004، ،مجلة المستقبل العربى،العدد 314،مركز الوحدة العربية،بيروت،لبنان،ابريل 2005.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

- Programme Des Nations Unies Pour Le Développement 2000.
- Institut Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, zone arabe de libre échange, Mai 2003 .

- Fiche de synthèse, L'intégration économique régionale dans la zone méditerranéenne, Actualisation Avril 2005, euromed 2005.

-Fiche de synthèse, euromed 2005

- DREE, L'intégration Economique « Sud- Sud », Fiche de Synthèse, Actualisation, Janvier 2002.

- Déclaration Finale sur « les Réformes dans le monde arabe : Perspectives et mise en œuvre », Déclaration d'Alexandrie, Égypt., Mars 2004

- la déclaration de Marseille ; 30 et 32 Mars 2000.

خامسا– مواقع الانترنت:

http://ar.wikipedia.org/wiki

http//www.medea.be/index.html.

Http://europa.eu.int/comm/development/body/cotonou/lome_history_en.htm

The Lome'_Convention

http www.dhaman.org

http://www.euromed.net.

http//www.serstcic.org/french/statistics/by country.php.

http ://www.arabefromforum.org/fr/pdf.

http//www.Europa.eu.int/comm/external-relations

http://femise.org/pdf/femise_A2002fr.pdf.

http//www.medea.be/index.html.